

سلسلة التحقيقات العلمية (٤٢)

إصدارتنا الرقمية (١٤٢)

# شرح مختصر المنار

لإمام الأصولي الفقيه قاسم ابن قُطلوبغا  
ولد سنة (٨٠٢) وتوفي سنة (٨٧٩) هـ

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور

صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الشريعة الحنفية

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية



شرح مختصر المنار.....

..... لابن قطلوبغا



# الطبعة الرقمية الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

## حقوق الطبع محفوظة

مركز أنوار العلماء للدراسات

إصدار  
مركز أنوار العلماء للدراسات  
التابع  
لرابطة علماء الحنفية العالمية  
World League of Hanafi Scholars

جوال 00962781408764

البريد الإلكتروني anwar\_center1995@yahoo.com

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه  
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر

# شرح مختصر المنار

للإمام الأصولي الفقيه قاسم ابن قُطْلُوبُغا

ولد سنة (٨٠٢) وتوفي سنة (٨٧٩هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان، الأردن

مركز أنوار العلماء للدراسات



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، وسار على دربه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا «شرح مختصر المنار» للإمام الكبير، والعلامة النحرير، إمام عصره بلا منازع، وفريد دهره بلا مدافع، مَنْ بلغت تحقيقاته الدنيا، وانتشرت تأليفات في الآفاق، وعمّ ذكره في الأمصار، حتى استوعب علوم شتى وفنون عديدة.

فبين أيدينا شرحٌ ميسور له على مختصر المنار لابن حبيب، يحسن بالطلبة أن يبدأوا بقراءته في علم الأصول، وقد منّ الله عليّ أن أعدت ترتيبه وشرحه بطريقة عصرية مع تفصيل وبيان، يُمكن المبتدئ من فهم علم الأصول وتصوره على أحسن حال، وسميته: «مسار الوصول إلى علم الفقه عند الحنفية».

وأردت أن أحافظ على الأصل لهذا الشرح بعد مقابلته على عدة نسخ مخطوطة، وتخرجه أحاديثه، والتقديم له بدراسة أذكر فيها ترجمة موجزة للشارح ابن قطلوبغا، والماتن ابن حبيب، ودراسة موجزة على المتن والشرح؛ ليتمكن الطلبة من قراءته والإفادة منه.

وَأَسْأَلُ الْمَوْلَى تَعَالَى أَنْ يَتَقَبَّلَهُ وَيَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا  
الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَهْدِيَنَا طَرِيقَهُ وَسَبِيلَهُ لِلْحَقِّ، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا  
خَطَايَنَا وَيَرْحَمَنَا وَأَسَاتِذَتَنَا وَأَهْلَنَا وَعَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

وكتبه

الأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج

في صويلح، عمان، الأردن

٢٠٢٠/١١/١٧ م

## دراسة موجزة بين يدي الكتاب

وتشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: ترجمة مؤلف «خلاصة الأفكار» ابن  
قُطْلُوبُغا:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو قاسم بن قُطْلُوبُغا بن عبد الله السُّودُونِيّ الجماليّ المصريّ الحنفيّ، زين  
الدين، أبو العدل، المعروف بابن قطلوبغا أو قاسم الحنفي.

والسودوني: نسبة لمعتق أبيه «سودون الشيخوني» نائب السلطنة في عصره.

ثانياً: نشأته:

ولد في محرم سنة (٨٠٢) هـ بالقاهرة.

ومات أبوه وهو صغير، فنشأ يتيماً، ويقال: إن والده كان من رؤوس  
النُّوب، ويلقب بالزراف.

وتكسَّب بالخياطة وقتاً وبرع فيها.



### ثالثاً: شيوخه وطلبه للعلم:

حفظ القرآن وكتباً عرض بعضها على قاضي القضاة العز بن جماعة (٧٦٧هـ)، ولازم كبار العلماء، وأقبل على الاشتغال بالعلم:

فسمع تجويد القرآن على الزراتي.

وبعض التفسير على العلاء البخاري.

وأخذ علوم الحديث عن التاج أحمد الفرغاني النعماني قاضي بغداد وابن حجر العسقلاني وابن الجزري والشهاب الواسطي والزين الزركشي والشمس ابن المصري والبدر حسين البوصيري وناصر الدين الفاقوسي والتاج الشرايشي والتقي المقريري والعز بن جماعة وعائشة الحنبلية.

والفقه عن الكمال ابن الهمام والمجد الرومي والعز عبد السلام البغدادي والشرف السبكي والسراج قارئ الهداية وناصر الدين البارنباري وعبد اللطيف الكرمانلي والنظام السيرافي.

و أصول الدين عن السعد بن الديري والبسطامي.

وأصول الفقه عن العلاء البخاري والشرف السبكي وابن الهمام والسراج قارئ الهداية.

وأخذ الفرائض والميقات والحساب عن ناصر الدين البارنباري وغيره.

والعربية عن المجد الرومي والتاج الفرغاني والشرف السبكي والبسطامي والنظام السيرافي والتاج أحمد الفرغاني.

والمنطق عن الشرف السبكي.

ولم يزل على اهتمامه وجدّه، فضلاً عما يتمتع به من ذكاء متوقّد ودقّة حتى غزر علمه وفاض فضله، فأصبح من الذين يشار إليهم.

وارتحل إلى الشام مع شيخه التاج النعمان، حيث أخذ مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي وعلوم الحديث لابن الصلاح وغيرهما.

وقد أجزله بالتدريس في الشام بالإفتاء والتدريس بعد أن عدّ من حفاظ الحديث سنة (٨٢٣هـ).

واشتدت عناية بملازمة شيخه محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، بحيث سمع عليه غالب ما كان يُقرأ عنده في هذه الفنون وغيرها، وذلك من سنة (٨٢٥هـ) حتى مات، وكان معظم انتفاعه به.

ونظر في كتب الأدب ودواوين الشعر، فحفظ منها شيئاً كثيراً.

### رابعاً: تلامذته:

تصدّى للتدريس والإفتاء.

وأخذ عن الفضلاء في فنون كثيرة، ومنهم: شمس الدين المغربي والقاضي محب الدين بن الشحنة والبقاعي والسخاوي وبرهان الدين الناصري وأبو إسحاق الخجندي وابن إسماعيل الجوهري والبدر الطولوني وبدر الدين القاهري وابن العيني والفيومي وابن الجندي والملا السكندري وابن الصيرافي وابن الغزال وأبو الفضل العراقي والكافوري وغيرهم.

وعظم انتفاع الشرف المناوي، وكذا البدر بن الصواف في كثير من مقاصدهما.

وأسمع من لفظه: «جامع مسانيد أبي حنيفة» بمجلس الناصري ابن الظاهر جقمق، بروايته له عن التاج النعماني عن محيي الدين أبي الحسن حيدرة بن أبي الفضائل محمد بن يحيى العباسي، مدرس المستنصرية ببغداد، سماعاً عن صالح بن عبد الله بن الصباغ، عن أبي المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي مؤلفه. وكان الناصري ممن أخذ عنه واختصّ بصحبته.

### خامساً: ثناء العلماء عليه:

وهو إمام حافظ علامة مفنّن أصوليّ مؤرّخ باحث... انتهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفة.

قال فيه المقرئزي: برع في فنون من فقه وعربية وحديث وغير ذلك وكتب مصنفات عديدة.

ومن كتب عنه من نظمه ونثره البرهان البقاعي... قال: كان مفنّناً في علوم كثيرة: الفقه والحديث والأصول وغيرها، ولم يخلف بعده حنيفاً مثله... وقال فيه العماد الحنبليّ: وبالجملة فهو من حسنات الدهر.

وقال فيه السّخاويّ: وهو إمام علامة قوي المشاركة في فنون ذاكر لكثير من الأدب ومتعلقاته واسع الباع في استحضار مذهبه وكثير من زواياه وخباياه، متقدم في هذا الفنّ، طلق اللسان، قادرٌ على المناظرة وإفحام الخصم، لكن حافظته

أحسن من تحقيقه، مغرم بالانتقام ولو لمشايخه، حتى بالأشياء الواضحة، والإكثار من ذكر ما يكون من هذا القبيل بحضرة كل أحد ترويحاً لكلامه بذلك، مع شائبة دعوى ومساجحة.... كثير الطرح لأمر مشكلة يمتحن بها، وقد يكون عنده جوابها.

ولهذا كان بعضهم يقول: إن كلامه أوسع من علمه، وأما أنا فأزيد على ذلك بأن كلامه أحسن من قلمه، مع كونه غاية في التواضع، وطرح التكلف، وصفاء الخاطر جداً، وحسن المحاضرة، لا سيما في الأشياء التي يتحفظها، وعدم اليبس والصلابة، والرغبة في المذاكرة للعلم، وإثارة الفائدة، والاقتباس ممن دونه مما لعله لم يكن أتقنه.

وأشار السّخاويُّ إلى المكانة السامية التي تبوّأها الحافظ ابن قطلوبغا بعلمه وذكائه، وأنه انفرد عن علماء مذهبه الذين أدركهم بالتقدم في هذا الفن، وصار بينهم من أجلّة شأنه، مع توقف الكثير منهم في شأنه وعدم إنزاله منزلته.. وهكذا كان حال أكثرهم معه، جرياً على عادة العصريين.

#### سادساً: وظائفه:

لم يزل ابن قُطْلُوبُغَا - مع انتشار ذكره - وظيفة تناسبه، بل كان في غالب عمره أحد صوفية الأشرية.

نعم استقرّ في تدريس الحديث بقبة المدرسة البيهرسية عقب ابن حسان، ثم رغب عنه بعد ذلك.

وقرّره جانبك الجدائي في مشيخة مدرسته التي أنشأها بباب القرافة، ثم صرفه، وقرّر فيها غيره.

ولكن قبيل هذه الأزمان، ربما تفقّده الأعيان من الملوك والأمراء ونحوهم، فلا يدبر نفسه في الارتفاق بذلك، بل يسارع إلى إنفاقه، ثم يعود لحالته وهكذا.. مع كثرة عياله وتكرّر تزويجه.

وبالجملة فهو مقصّر في شأنه..

وعينّ لمشيخة الشيخونية عند توعّك الكافيحي بسفارة المنصور حين كان بالقاهرة عند الأشرف قايتباي، وكذا بسفارة الأتابك أربك، فقدّرت وفاته قبله.

وقد تعرّض للأذى من بعض من استفادوا منه.. وانتصر له العزّ بن جماعة قاضي الحنابلة، وهجرهم بسببه مدة من الزمن، حتى توسّط بينهم العضد الصيرامي.

### سابعاً: مؤلفاته:

ذكر السخاوي بدأ بالتأليف سنة (٨٢٠هـ): أي عندما كان عمره عشرة من عمره، وكان له اهتمام كبير بالتصنيف في مختلف العلوم التي برع بها، ومنها:

١. إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء.

٢. إجارة الإقطاع.

٣. الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شيبة على أبي حنيفة.

٤. أجوبة عن اعتراضات ابن العز على الهداية.

٥. أجوبة عن اعتراضات العز بن جماعة على أصول الحنفية.

٦. إخراج المجهولات.

٧. الأسوس في كيفية الجلوس.

٨. أسئلة الحاكم للدارقطني.

٩. الأصل في الفصل والوصل.

١٠. آمال على مسند عقبة بن عامر الصحابي

١١. الأمالي على مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة.

١٢. الاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي.

١٣. الإيثار برجال معاني الآثار.

١٤. بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد النسفية.

١٥. تاج التراجع.

١٦. تبصرة الناقد في كيد الحاسد «في الدفع عن أبي حنيفة».

١٧. تحرير الأنظار في جواب ابن العطار.

١٨. تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار.

١٩. تخريج أحاديث الأربعين في أصول الدين.

٢٠. تخريج أحاديث أصول الفقه.

٢١. تخريج أحاديث بداية الهداية.

٢٢. تخريج أحاديث تفسير أبي الليث.
٢٣. تخريج أحاديث جواهر القرآن.
٢٤. تخريج أحاديث شرح القدوري للأقطع.
٢٥. تخريج أحاديث الشفا.
٢٦. تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي.
٢٧. تخريج أحاديث الفرائض للسجاوندي.
٢٨. تخريج أحاديث منهاج العابدين للغزالي.
٢٩. تخريج الأقوال في مسألة الاستبدال.
٣٠. تخريج عوالي القاضي بكار.
٣١. تراجم مشايخ شيوخ العصر.
٣٢. ترتيب الإرشاد في علماء البلاد.
٣٣. ترتيب التمييز للجوزقاني.
٣٤. ترتيب مسند أبي حنيفة «برواية ابن المقرئ».
٣٥. ترتيب مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، «رتبه على أبواب الفقه برواية الحارثي».
٣٦. الترجيح والتصحيح على القدوري.
٣٧. ترصيع الجوهر النقي في تلخيص سنن البيهقي.

٣٨. تعليق مسند الفردوس.

٣٩. تعليقة على الآثار لمحمد بن الحسن.

٤٠. تعليقة على أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

٤١. تعليقة على القصارى في الصرف.

٤٢. تعليقة على موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن.

٤٣. تقويم اللسان في شرح الميزان.

٤٤. تقويم اللسان في الضعفاء.

٤٥. تلخيص سيرة مغلطاي.

٤٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة.

٤٧. جامعة الأصول في الفرائض.

٤٨. حاشية على التقريب لابن حجر.

٤٩. حاشية على التلويح.

٥٠. حاشية على شرح التفتازاني في الصرف.

٥١. حاشية على شرح تنقيح الأصول.

٥٢. حاشية على شرح العقائد «النسفية».

٥٣. حاشية على شرح النخبة.

٥٤. حاشية على فتح المغيث.



٥٥. حاشية على مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية.

٥٦. حاشية على المشبته.

٥٧. الحيطان.

٥٨. خلاصة التقارير في تحرير الدراهم والدنانير.

٥٩. الدعاوي.

٦٠. دفع المضرات عن الأوقاف والخيرات.

٦١. الدوريات.

٦٢. رجال مسند أبي حنيفة؛ لابن المقري.

٦٣. رجال الموطأ برواية محمد بن الحسن.

٦٤. رد القول الخائب في القضاء على الغائب.

٦٥. رسالة السيد في الفرائض.

٦٦. رسالة في رفع اليدين في الصلاة.

٦٧. رسالة في صحة بالقراءات العشر.

٦٨. رسالة في لحم الفرس.

٦٩. رفع الاشتباه عن مسألة المياه.

٧٠. زوائد رجال سنن الدارقطني على الستة.

٧١. زوائد رجال مسند الشافعي.

٧٢. زوائد رجال الموطأ.
٧٣. زوائد العجلي.
٧٤. شرح الأندلسية.
٧٥. شرح البسملة.
٧٦. شرح درر البحار.
٧٧. شرح فرائض الكافي.
٧٨. شرح فرائض مجمع البحرين.
٧٩. شرح قصيدة غرامي صحيح.
٨٠. شرح المختار.
٨١. شرح مختصر الطحاوي.
٨٢. شرح مختصر الكافي في الفرائض لابن المجدي.
٨٣. شرح مختصر المنار.
٨٤. شرح خمسة العز عبد العزيز الديري في العربية.
٨٥. شرح المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة لابن الهمام.
٨٦. شرح مصابيح السنة.
٨٧. شرح منار النظر في المنطق لابن سينا.
٨٨. شرح منظومة ابن الجزري «في الحديث».

٨٩. شرح النقاية مختصر الوقاية لصدر الشريعة المحبوبي.

٩٠. شرح الورقات «في الأصول».

٩١. العصمة عن الخطأ في نقض القسمة.

٩٢. عوالي الطحاوي.

٩٣. عوالي الليث بن سعد.

٩٤. غريب أحاديث شرح الأقطع على القدوري.

٩٥. غريب القرآن.

٩٦. الفتاوى القاسمية.

٩٧. فضول اللسان.

٩٨. الفوائد الجليلة في مسألة اشتباه القبلة.

٩٩. القمقمة في مسألتني الجزء والقمقمة.

١٠٠. القول القاسم في بيان حكم الحاكم.

١٠١. القول المتبع في أحكام الكنائس والبيع.

١٠٢. الماء المستعمل وبيان حكم الجاري والكثير منه.

١٠٣. مختصر تلخيص المفتاح «في البلاغة والبيان»

١٠٤. مختصر المختصر.

١٠٥. معجم الشيوخ.

١٠٦. من روى عن أبيه عن جدّه.

١٠٧. من يكفر ولم يشعر.

١٠٨. منتقى درة الأسلاك في دولة الأتراك.

١٠٩. منية الأملعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.

١١٠. موجبات الأحكام وواقعات الأيام.

١١١. النجيدات في بيان السهو في السجادات.

١١٢. نزهة الرائي في أدلة الفرائض.

١١٣. الواقعات.

١١٤. الوصايا.

### ثامناً: مرضه ووفاته:

تعلّل ابن قُطْلوبُغا مدة طويلة بمرض حاد وعسر التبول والحصاة وغير ذلك، وقد اشتدّ به عسر البول حتى خيف موته، وعولج حتى صار به سلس البول، فقام وقد هرم.

وتنقل لعدة أماكن إلى أن تحوّل قبيل موته بيسير إلى حارة الديلم بالقاهرة، فلم يلبث أن مات بها في ليلة الخميس، الرابع من ربيع الآخر، سنة تسع وسبعين

وثمانمئة، وصلي عليه من الغد تجاه جامع الماداني في مشهد حافل، ودفن على باب المشهد المنسوب لعقبة، عند أبيه وأولاده<sup>٥</sup>.

## المطلب الثاني: ترجمة مؤلف «مختصر المنار» ابن حبيب:

### أولاً: اسمه ونسبه:

هو طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر حبيب بن شريح الحلبي الحنفي، أبو العز ابن بدر الدين، زين الدين، المعروف بابن حبيب.

### ثانياً: نشأته:

ولد بعد سنة ٧٤٠هـ بقليل في حلب ونشأ فيها، ودخل القاهرة ودمشق وأقام في كل منهما مدة.

واشتغل بالعلم وتعالى بالأدب، ولازم الشيخين أبا جعفر الغرناطي وابن جابر، وسمع من إبراهيم بن الشهاب محمود، وأجاز له من الشام أحمد بن عبد الرحمن المرداوي ومحمد بن عمر السلاوي وغيرهما، ومن القاهرة شمس الدين ابن القماح وغيره، وتعالى الإنشاء ببلده وقرر موقعاً، ثم سكن القاهرة واستقر بها موقعا وولي عدة وظائف، ومهر في النظم والنثر.

---

(١) استفدت ترجمته من مقدمة كتاب موجبات الأحكام وواقعات الأيام لابن قطلوبغا، تحقيق د. محمد المعيني، ص ١٦-٣٥، ومقدمة تاج التراجم لابن قطلوبغا، ت: محمد خير رمضان ص ١١-٣٨.

وكتب في ديوان الإنشاء ببلده وبالقاهرة بل ناب فيها عن كاتب السرّ وتعين للوظيفة مراراً.

### ثالثاً: مؤلفاته:

١. مختصر المنار للنسفيّ.
٢. شنف السامع في وصف الجامع: أي جامع بني امية.
٣. حضرة النديم من تاريخ ابن العديم في تاريخ حلب.
٤. أرجوزة الروض المروض في العروض وشرحها.
٥. ذيل درة الاسلاك في دولة الاتراك.
٦. نظم تلخيص المفتاح.
٧. نظم السراجية في فرائض الحنفية.
٨. نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني.
٩. شرح البردة وخمسها.
١٠. ذيل على تاريخ أبيه بطريقته.

قال ابن حجر العسقلاني<sup>(١)</sup>: «طارح الأدباء القدماء منهم فتح الدين ابن الشهيد بأن كتب له بيتين، فأجابه بثلاثة وثلاثين بيتاً، وطارح أيضاً سراج الدين عبد اللطيف الفيومي نزيل حلب ونظم كثيراً، وأحسن ما نظم محاسن الاصطلاح

(١) في إنباء العمر ٢: ٣٣٧.

للبلقيني، وليس نظمه بالمفلق ولا نثره، وله قصيدة تسعة أبيات قافيتها: عودي،  
وله فيما لا يستحيل بالانعكاس بيت واحد مع التزام الحروف المهملة».

### رابعاً: وفاته:

توفي في القاهرة عن زهاء سبعين عاماً في سنة، وكانت في سابع عشر ذي  
الحجة سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨هـ)<sup>(١)</sup>.



---

(١) ينظر: الاعلام ٣: ٢٢١، ومعجم المؤلفين ٥: ٣٤، وإنباء الغمر ٢: ٣٣٧، وشذرات  
الذهب ٩: ١١٢، والسلوك لمعرفة دول الملوك ٦: ١٦٧، والمنهل الصافي ٦: ٣٦٦، والضوء  
اللامع ٤: ٢.

## المطلب الثالث: ثبوت المتن والشرح لمؤلفهما:

أولاً: صحّة نسبة المختصر لابن حبيب:

نسبه له صاحب ابن قطلوبغا وحاجي خليفة<sup>(١)</sup> والباباي<sup>(٢)</sup> والزركلي<sup>(٣)</sup> وعمر كحالة<sup>(٤)</sup> وغيرهم.

ثانياً: صحّة نسبة شرح مختصر المنار لابن قطلوبغا:

نسبه ابن قطلوبغا لنفسه في بداية الشرح، وهذه من أوثق الطرق في صحّة نسبة الكتاب لصاحبه، ونسبه له السخاوي<sup>(٥)</sup>، وحاجي خليفة<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

ثالثاً: اسم الشرح:

ذكر في طبعته: ثناء الله الزاهدي والدكتور زهير بن ناصر الناصر أن اسم الشرح: «خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار»، وذكر هذا الاسم له محقق «موجبات الأحكام» الدكتور محمد المعيني<sup>(٧)</sup>، لكن لم أقف في كتب التراجم

---

(١) في الكشف ٢: ١٨٢٣.

(٢) في إيضاح المكنون ٤: ٥٥٥، وهدية العارفين ١: ٧٥٢.

(٣) في الاعلام ٣: ٢٢١.

(٤) في معجم المؤلفين ٥: ٣٤.

(٥) في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١: ٤٣٨.

(٦) في الكشف ٢: ١٨٢٣.

(٧) في مقدمة موجبات الأحكام ص ٣٣.



والفهارس مَنْ ذكر هذا الاسم له، وإِنَّمَا اقتصروا على ذكر «شرح مختصر المنار»، ونَبَّهَ على ذلك الزاهدي<sup>(١)</sup> بأنه لم يقف على هذا الاسم، وكأنه ذكر هذا الاسم في طبعته اعتماداً على الدكتور المعيني.

وهذا محلّ نظر كبير، فلا يعدل عمّا ذُكِرَ له من اسم في كُتُب التَّراجم وهو «شرح مختصر المنار» إلى غيره، حتّى تكون بينة واضحة على ذلك، وليس ذكره من قبل أحد المعاصرين بهذا الاسم يصلح أن يكون حجة ما لم نقف على مستنده في ذلك، والله أعلم.

### رابعاً: النسخ المعتمدة في التّحقيق:

اعتمدت في تصحيح شرح مختصر المنار لابن قطلوبغا على ثلاثة نسخ، وهي:

#### النُّسخة (أ):

وهي نسخة أزهرية، بخط جيد، تحتوي الصّفحة على (٢٢) سطراً، والسطر يحتوي على (١٥) كلمة، وعدد لوحاتها (٢١) لوحة.

#### النسخة (ب):

وهي نسخة أزهرية، بخط متوسط الجودة، تحتوي الصفحة على (٢٢) سطراً، والسطر يحتوي (١٢) كلمة، وعدد لوحاتها (٢٤) لوحة.

#### النسخة (ج):

وهي نسخة فضية بخط جيد موجودة في مكتبة تشستر بيتي، دبلن - إيرلندا، برقم (٣٥٧٢)، تحتوي الصفحة على (١٧) سطراً، والسطر يحتوي (١٠) كلمة، وعدد لوحاتها (٣٦) لوحة.

---

(١) في مقدمة خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار ص ٣٣.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وبعد  
فإن المقبول في رتبة به المعنى في التفسير الحق يقبل في شرع على الحساب العالي  
الفرق عذرا ابن أخينا الحلي المحقق مختصر في التفسير النافع الإمام  
طاهر بن الحسين بن عثمان بن محبوب الحلي أصاب عليه ما يجل في العلم والمعرفة  
الفاظه وهو قوله **أصول الشريعة** الأصول جمع أصل والأصل ما ينشأ عليه  
غيره والمراد هنا الإزالة الشرعية لأنها الأحكام عليها والشرع بمعنى التزم  
والمراد به الأحكام المشروعة والمراد من الحكم المحكوم به وهو ما يثبت بالحق  
كالحق والحرمة وغيرهما فإنه قال أدله الأحكام المشروعة **الكتاب** به  
لأنه أصل كل رتبة **والسنة** أخرها عن الكتاب لم يوصف بحجة غائبة  
**وأحكام السنة** أخرها عنهما لوقوع حجة عليها **والفقيه** أخره لأنه فرع  
بالنسبة إلى الأدلة السابقة لأن حكمه مستفاد منها في كل مادة على ما  
بعد ما ثبتت حجة الكتاب والسنة بخلاف الإجماع فإنه لا يتوقف  
في كل مادة على ما تقدم **أما الكتاب** الذي سبق ذكره **والقرآن** وهو وحي  
عنه كل أحد فكأنه تعالى نصليا لأنه بهذا التفسير لأنه تعالى على الصفة  
القدسية وعلى ما بين وفي المصحف واستدلال الأصولي بالثاني فإنه يقال  
**المعقول** منقول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم به بعد زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو الذي نقلت **تفسير** أي الفظة مرتبة على بعض **وصحي** مستفاد من  
ذلك التفسير ذكره لدفع وهم من توهم أنه عقدا في التفسير فقط لم نقل أن حجة  
رسم الله عز وجل في الصلاة ما ألفا به مع القدرة على العربية وهذا مجموع  
عنه وقد علم الوجه في المظهر **أقسامها** أي التفسير والمعنى **الرب** وقدر  
باعتبار ما يتعلق به الأحكام والأقسام الأربعة ذات لأنه بحر عميق  
علم التوحيد والفضل والملك والحكم وغير ذلك واختاروا هذا التسميم  
لأصوله

لاستوفاء الاعتبارات من أول وضع الواضع إلى آخره السامع لأن أدله  
المعنى باللفظ المحرري على قانون الوضع يستدعي وضع الواضع بحد ذاته  
أي كونه حجة فيهم منه معنى استماله ثم فهم المعنى فلفظا سلبا الاعتبار  
الأربع تقسم في أربعة الأقسام فإنه من أقسامه وجود النظر صيغة  
أي صورة ومادة وجوده البيان أي إظهار المراد بحسب الدلالة الواضحة أو  
الحفية بحسب الاستدلال على الجواب وجود الاستدلال وجوده الوفاة أي طعن  
السامع بإيراد المنكسر معنى الكلام والرجوع في التفسير **الأول** أي التفسير  
الأول من الأقسام الأربع **في وجوده** أي طرق النظر بيان لا يناس الفهم أول  
معنى طرق النظر لعل الوجه بمعنى الحقيقة التي لا يدعي الاعتناء فكأنه قال في اعتبار  
النظم **أول** في التفسير **الخاص** وهو **الآلة** وضع **الخاص** وضعه في اعتبار  
المعنى فإنه لا معنى له وعن التفسير فإنه وضع لغير معنى والمعنى بالمعنى المبدول  
لا يقال المعنى لضعف أو تسمي الحكم بالحسب يتوهم الاعتناء كما كان من قبل  
بإسباغ في **سورة** خرج به الجمل لأن معناه غير معلوم للتسامع **على الأصول** أي في  
حديث واحد قطع التفسير أن يكون له أثر في الآخر من العام بالكلية  
فإنه موضوع الحق لا يتعامل إلا في ذلك ولا يتحقق تركه وضواؤه بالاختصاص  
**حديثا** لأن الخاص لا يضاف فإن معناه واحد معلوم وهو العنوان السابق  
**أول** كقول من معناه واحد معلوم وهو انسان وله جواز حد الصغر **عنا**  
كقول من معناه واحد معلوم وهو ذات متخيلة **وحكمة** أي حكم الخاص وهو  
الأثر الثابت به **تأمل** **المختص** وهو مدلول الخاص **فقط** أي تساوى فاعلموا  
غيره عنه وهذا عند سائر العارضة لا في التفسير موقوف ومذهبهم مرود بألفاظ  
العرف حيث لا يتوهم احتمال الاختصاص أصل فلا يرون من حد لا يتوهم  
ويعدون الخاص منه بعنوان **بالأفعال** بيان أي بيان التفسير فليزعم مخالفا  
يحيى البيان لأن بيانها ما أثبت الثابت وأما زلة الزايل ولا يراها فاستد

**والحكم ما ثبت جبراً** هذا الكلام وقع في اثنا بيان الحكم لا انه المقصود فانهم قالوا  
عندنا حكم الله صفه اوليه تعالى بحكمه وكون الفعل واجبا وحرما وسنة  
ونعلا وحسنا وعللا وحرما ما يحكم الله تعالى بنيت حكمه وهو انكاره الفعل على هذا  
وانما سمى حكم الله في حرف العقول والمنكرين بطريق المجاز اطلاق الامر للفعل على المقول  
ثم المعلوم الذي يسمى حكما بجان وهو الرجوع وكذا اضافة الافعال لنفس الفعل لا  
نفس الفعل يحصل باختيار العبد وكسبه وان كان خالفه هو الله تعالى والحكم ما ثبت  
خبر شائد العبد او اني اسمي **والدليل وهو ما يتوصل به** **التفريق** هذا التصرف  
في عبارة المشايخ ما اقتضاه اذ لفظهم هو ما عكن ان يتوصل بصحيح النظر فيه الى العلم  
والنظر عبارة عن ترتيب تصديقات عليه او طغيته ليتوصل بها الى تصديقات اخر  
فترددت الامكان وجعل التوصل بالصحة وفي صفة النظر لا هو والتوصل بعدم  
بنفس النظر الموصوف بالصحة وان هذا من ذاك **والجزم** ما غرده من حج اذا غلب  
سميت بذلك لانه يغلب من قامت عليه والزمته حقائق في سجد فيما كان نظريا او  
قطعي **والرمان** **تظلم** اي تظلم الحجة لكنه يستعمل في القضي عند قوم **وكذا البيتة والعرق**  
**ما اشهر من شهادات العقول ويلقى طبعاً** **القول** هذا من تصرف هذا المصنف في  
عبارة الراسل ما استعمل في النفوس من جهة شهادات العقول ولقنه الطباع  
السليمة بالقبول **والعادة ما استمر الناس عليه وقا** **شعر** بعد احدى والحمد لله  
: يا نبيا وصلي الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم ووافق :  
: الفراغ من نسخ هذه يوم الاحد خاس عشر شهر شعبان :  
: المعظم قديم الحديده سنة خمسة وستين وثلثمائة :  
: والحمد لله على كل حال اللهم اغفر لكانته ولكه :  
: والناس طرية بمحمد والدا امير :  
: والحمد لله رب العالمين :  
: وصلى الله على محمد  
: وآله وصحبه  
: وسلم



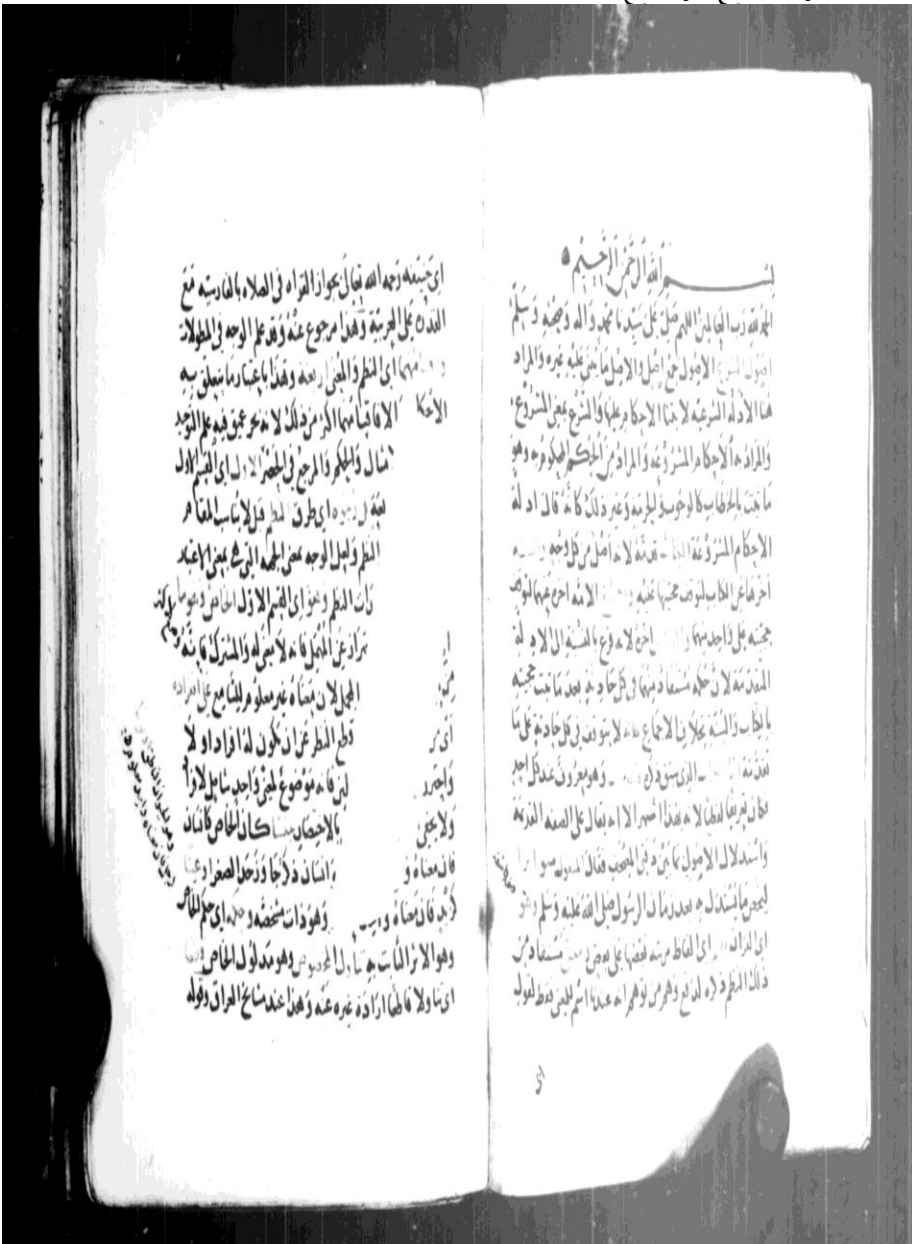


(الشيخ محمد) ولو يجوز العمل به عندكم هو (وقال بعض الصوفية انه في الامكان محبة) يجوز العمل  
به ورد علم بان يقال الامت ان القول بالارام باطل بما اياهي محبة ام لو كان قال جازي بطاولة  
وان قال لا فخذ اقر بطلان الارام في الجملة وان كان الارام بعضه صحيحا وبعضه باطلا  
لم يكن حكم بعضه على الارام على الإطلاق ما لم يقع دليل على صحة فخذ يكون الوضع اليك دليل  
دون الارام (والغاية وهي ما يقع في القلب غير نظري في حق) هذا وقيل في دليله قال  
الارام محبة لو ان من المعتقدات فخذ هذه الصفات وما وقا حبيب عنه بانما انتم لامة  
الغاية ولكن العمل ذلك محبة لمنا الله من الله تعالى امين الشيطان امين النفس  
(واقدم مايت حبرا) هذا الموضع وقع في انشاء بيان الحكم لانه المقصود فانه ما اوعده ناسا  
الله ضده ان الله تعالى يكون الفعل واحدا ووضا سنة ونملا وحسن او حلا  
وحر اما يكون الله تعالى يثبت محبة وهو اجادة الفعل على هذا الوصف وانما سمي محبة الله  
فمنه الحكم والمكتفين بطريق الجواز خلافا اسم الفعل على المفعول ثم الحكم الذي يسمي  
حكم الجواز وهو الوجود والصفات لا الفعل لان نفس الفعل لان نفس الفعل محبة  
العبد والله وان كان خالفه هو الله تعالى واحكم مايت حبرا العبد والى  
انتمى (والدليل وهو ما يتوصل به في النظرية الى العلم) هذا فنحن في عبارة الشانعي  
افيد هذا العلم هو ما يمكن ان يتوصل به في النظرية الى العلم والنظر عبارة عن ترتيب  
نفس يفت علمية او فنية لتوصل الى المنة ثبات اخر فيكون قد اكد ان حصل القول  
بالنظر وهي حصة النظر لا هو والتوصل عندهم بنفس النظر الموقوف بالصحة وان هذا  
من ذلك (واوجه وهي) ما حوزة (منه) اذا غلب سميت بذلك لان القلب من قاي  
عليه والمنة حق وهي مستقلة بما كان فطريا او غير فطري (والدليل بان النظر هو) الى النظر  
ايه الله يستعمل في الفطري عند فهم (وكذا اليه والعرف ما استرشد به الى العقول وبلغ  
طعا بالعقول) هذا من طرق هذا المصنف وعبارته اصل ما استقر في الفقه من  
شهادات العقول وتلقته الطائفة السلفية بالعقول (والعادة ما ذكرنا سابقا في كلامه وورد  
مرج هذا حيزي واحمد الله تعالى على ما افاض على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*

هذا شرح العلامة  
السجاني على مضمونه  
المشتمل في ذلك  
المجيب في علم

اداب  
البحر





الورقة الأولى من النسخة (ج)



# شرح مختصر المنار

للإمام الأصولي الفقيه قاسم ابن قُطْلُوبُغا

ولد سنة (٨٠٢) وتوفي سنة (٨٧٩هـ)

دراسة وتحقيق

للأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان، الأردن





## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

وبعد:

فإنّ الفقير إلى رحمة ربه الغني قاسم الحنفي يقول: قد قرأ عليّ الجناّب العالي الفخري عثمان بن أغلبك الحلبي الحنفي مختصر<sup>(١)</sup> المنار في أصول الفقه للشيخ الإمام طاهر بن الحسن بن عمر بن حبيب الحلبي، فأملت<sup>(٢)</sup> عليه ما يحلّ ألفاظه وهو قوله:

(أصول الشرع) الأصول: جمع أصل، والأصل ما يُبنى<sup>(٣)</sup> عليه غيره،  
والفرع ما يبنى على غيره<sup>(٤)</sup>.

والمراد هنا الأدلّة الشرعيّة؛ لابتناء الأحكام عليها.

و«الشرع» بمعنى المشروع، والمراد به الأحكام المشروعة.

---

(١) في أ و ب: «مختصر مختصر».

(٢) في أ و ب: «أملت».

(٣) في أ: «ينبنى»، وفي ب: «يبنى».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من أ و ب وجـ.

المراد من الحكم المحكوم به، وهو ما يثبت بالخطاب: كالوجوب والحرمة وغيرهما.

كأنه قال: أدلة الأحكام المشروعة.

(الكتاب) قدّمه؛ لأنّه أصلٌ من كلّ وجهٍ، (والسُّنَّةُ) آخرها عن الكتاب؛ لتوقُّف حجّيتها عليه، (وإجماعُ الأُمَّة) آخره عنهما؛ لتوقُّف حجّيته عليهما، (والقياس) آخره؛ لأنّه فرعٌ بالنسبة إلى الأدلّة المتقدّمة؛ لأنّ حكمه مستفادٌ منها في كلّ حادثة، بعدما ثبتت حجّيته بالكتاب والسُّنَّة، بخلاف الإجماع، فإنّه لا يتوقّف في كلّ حادثة على ما تقدّمه<sup>(١)</sup>.

(أمّا الكتاب) الذي سبق ذكره (فالقُرآن) وهو معروف عند كلّ أحدٍ، فكان تعريفاً لفظياً؛ لأنّه بهذا أشهر، إلاّ أنّه يقال: على الصفة القديمة، وعلى ما بين دفتي المصحف، واستدلال الأصوليّ بالثاني<sup>(٢)</sup>.

فلذلك قال: (المنقول متواتراً)؛ ليخصّص ما يستدلّ به بعد زمان الرّسول ﷺ.

(وهو): أي القرآن (نظم): أي ألفاظٌ مرتّبةٌ بعضها على بعضٍ، (ومعنى) مستفادٌ من ذلك النّظم، ذكره<sup>(٣)</sup> لرفع وهَم مَنْ تَوَهَّم أنّه عندنا اسم للمعنى فقط؛ لقول أبي حنيفة رحمه الله بجواز القراءة في الصّلاة بالفارسيّة مع القدرة على العربيّة،

(١) في أوب: «تقدم».

(٢) أي يطلق القرآن ويقصد به ما في اللوح المحفوظ والمنزل إلينا بين دفتي المصحف، ويعتمد الأصوليون في استدلالهم على الأحكام على المنزل إلينا بين دفتي المصحف.

(٣) أي ذكر الماتن: النظم

وهذا مرجوعٌ عنه، وقد عَلِمَ الوجه في المطولات.

(وأقسامها): أي النظم والمعنى (أربعة)، وهذا باعتبار ما تتعلّق<sup>(١)</sup> به الأحكام، وإلا فأقسامها أكثر من ذلك؛ لأنّه بحرٌ عميقٌ فيه علم التوحيد، والقصاص، والأمثال، والحكم، وغير ذلك.

واختاروا هذا التقسيم؛ لاستغراقه الاعتبارات من أول وضع الواضع إلى آخر فهم السامع؛ لأنّ أداء المعنى باللفظ الخارجي على قانون الوضع يستدعي وضع الواضع، ثم دلالته أي: كونه بحيث يفهم منه [المعنى، ثم استعماله]<sup>(٢)</sup>، ثم فهم المعنى.

فللفظ بتلك الاعتبارات الأربع تقسيمات مربعة، إلا الثاني فإنّه مثنى، تسمى<sup>(٣)</sup> أقسامهما:

ووجوه النظم صيغة ولغة<sup>(٤)</sup>: أي صورة ومادة.

ووجوه البيان: أي إظهار المراد بحسب الدلالة الواضحة أو الخفية؛ لحكمة الابتلاء بأحد الوجهين.

ووجوه الاستعمال.

---

(١) في ب و جـ: «يتعلّق».

(٢) في أ و ب: «معنى استعماله».

(٣) ساقطة من أ و ب.

(٤) في أ و ب: «أربعة».

ووجوه الوقف<sup>(١)</sup>: أي اطلاع السامع على مراد المتكلم ومعنى الكلام.

والمرجع في الحصر: الاستقراء.

(الأوّل): أي القسم الأوّل من الأقسام الأربعة (في وجوه): أي طرق (النّظم) قيل: لا يناسب المقام؛ إذ لا معنى لطريق النّظم، ولعلّ الوجه بمعنى الجهة التي هي بمعنى الاعتبار، فكأنّه قال: في اعتبارات النّظم.

### [الخاص]

(وهو): أي القسم الأوّل: (الخاصّ): وهو (ما): أي لفظ (وضع معنى): أي واحد، احترازاً عن المهمل، فإنّه لا معنى له، وعن المشترك، فإنّه وُضع لأكثر من معنى.

والمعنى بـ«المعنى»: المدلول، لا ما يقابل العين؛ ليتناول قسمي الخاصّ الحقيقيّ: كزيد، والاعتباري: كإنسانٍ ورجلٍ - على ما سيأتي -.

(معلوم): خرج به على المجمل<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ معناه غير معلوم للسامع.

(على الانفراد): أي من حيث هو واحد، مع قطع النّظر عن أن يكون له أفراد أو لا.

واحترز به عن «العام»: كالمسلمين، فإنّه موضوعٌ معنى واحدٍ شاملٍ لأفرادٍ، ولا يخفى أن ترك هذا أولى بالاختصار.

(١) في أ و ب: «الوقوف».

(٢) في ب: «المحل».

(جنساً) كان الخاصّ: كإنسان، فإنّ معناه واحد معلوم، وهو الحيوان الناطق.

(أو نوعاً): كرجلٍ، فإنّ معناه واحد معلوم، وهو إنسان ذكر جاوز حدّ الصّغر.

(أو عيناً): كزيدٍ، فإنّ معناه واحد معلوم، وهو ذات مشخّصة.<sup>(١)</sup>  
(وحكمه): أي حكم الخاصّ، وهو الأثر الثّابت به (تناول المخصوص): وهو مدلول الخاصّ (قطعاً): أي تناولاً قاطعاً إرادة غيره عنه، وهذا عند مشايخ العراق خلافاً لمشايخ سمرقند، ومذهبهم مردودٌ باتفاق العرف<sup>(٢)</sup>، حيث لا يعتبرون احتمالاً لا عن دليل أصلاً، فلا يفرون من جدارٍ لا شقّ فيه، ويعدون الخائف منه مجنوناً.

(بلا احتمال بيان)<sup>(٣)</sup>: أي بيان التّفسير؛ لينفي زعم من قال: الخاصّ يحتمل البيان؛ لأنّ بيانه إما إثبات الثّابت، أو إزالة الزائل، وكلاهما فاسد.  
[الأمر:]

(ومنه): أي من الخاصّ (الأمر)، وهو قول القائل لمنّ دونه: افعل، مراداً به الطّلب.

(ويختصّ): أي مدلول الأمر<sup>(٤)</sup> (بصيغة) فلا يُعرف بدونها (لازمة): أي مختصّة به، كما هو مختصّ بها.

(١) في أ: «الفرق»، وفي ب: «الصرف».

(٢) أي: لا يحتمل البيان لكونه بيناً في نفسه. ينظر: الخلاصة ص ٨.

(٣) في أ و ب: «الاسم».

(فلا يكون الفعل موجباً)<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الوجوبَ بالأمر، والأمر<sup>(٢)</sup> مختصُّ بصيغته.

(وموجبُه): أي الذي يوجبه الأمر المطلق: هو (الوجوب): أي لزوم الإتيان بالمأمور به؛ لقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}<sup>(٤)</sup>.

وسواء كان الأمر (بعد الحظر): أي المنع، نحو: قوله تعالى: {فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحَرَّمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ}<sup>(٥)</sup>.

(أو قبله)؛ لأنَّ المقتضي للوجوب، وهو الصيغة، قائم في الحالين، وما جاء للإباحة بعد الحظر فللدليل غير الصيغة.

(١) فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: إنَّ جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أنَّ فيهما قدراً - أو قال أذى - وقال: إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر، فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما) في سنن أبي داود ١: ٢٣١، وسنن الدارمي ١: ٣٧٠، ومسنند أحمد ٣: ٩٢، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح. فهذا دليل على أنَّ الفعل لا يكون موجباً وإلا لما أنكر النبي ﷺ عليهم.

(٢) ساقطة من أ و ب.

(٣) الأحزاب: ٣٦.

(٤) النور: ٦٣.

(٥) التوبة: من الآية ٥.

(ولا يقتضي): أي لا يوجب الأمر المطلق (التكرار): أي تكرار المأمور به، وهو أن يفعله ثم يعود إليه، وهكذا، (ولا يحتمله): أي لا يكون التكرار محتملاً من محتملات الأمر، يحمل عليه بالقرينة (سواء تعلّق) الأمر (بشرط)<sup>(١)</sup>، نحو: قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}<sup>(٢)</sup> (أو اختصّ بوصف) نحو: قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا} الآية<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ مدلول صيغة الأمر طلب حقيقة الفعل، والمرّة والتكرار بالنسبة إلى الحقيقة أمرٌ خارجيّ، والخروجُ عن عهدِ المأمور به بالمرّة بحصول<sup>(٤)</sup> الحقيقة، لا أنّها من مدلول الصيغة، وما تكرّر من العبادات فبتكرار أسبابها عند الجمهور، وقال بعض المشايخ<sup>(٥)</sup> [بتكرّر المأمورات بتكرّر الأوامر]<sup>(٦)</sup>، [فاتفق الفريقان على التكرار، وأسنده الجمهور إلى الأسباب، والطائفة الأخرى إلى الأوامر]<sup>(٧)</sup>.

وإذا<sup>(٨)</sup> لم يقتض التكرار ولا يحتمله، (فيقع): أي يقع الأمر فيما للمأمور به أفراد (على أقلّ جنسِه): أي أقلّ جنسِ المأمور به، وهو الفردُ الحقيقي (ويحتمل

---

(١) في أ: «بأن وقع خبراً»، وفي ب: «بأن وقع جزاء».

(٢) المائدة: من الآية ٦.

(٣) النور: من الآية ٢.

(٤) في أ و ب: «الحصول».

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ و ب.

(٦) في جـ: «بتكرار الأوامر».

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من جـ.

(٨) في أ و ب: «فإذا».



كله): أي كل الجنس باعتبار معنى الفردية، لا باعتبار معنى العدد، فصار من حيث هو جنساً واحداً، وإن كان له أفراد (على الصحيح) احترازاً من قول زفر رحمته: أنه يحتمل العدد.

وتظهر ثمرة الخلاف: فيمن قال لزوجته: طلق نفسك، فإن لها أن تطلق نفسها واحدة، وإن نوى الزوج الثلاث، فطلقت نفسها ثلاثاً وقعن، وإن نوى الزوج ثنتين، فطلقت نفسها ثنتين، لم يقع شيء عندنا. وقال زفر رحمته: يقع ثنتان.

لنا: أن العدد ليس بموجب ولا محتمل، فلا تصح نيته، إلا أن تكون المرأة أمة؛ لأن ذلك جنس طلاقها.

(وحكمه): أي حكم الأمر، يعني الثابت به، وهو الإتيان بالمأمور به (نوعان) بالقسمة الأولية.

(أداء: وهو إقامة الواجب): أي إخراج به إلى الوجود على حسبه، واللام للعهد: أي الذي وجب بالأمر ابتداءً.

(وقضاء: وهو تسليم مثله): أي مثل الواجب (به): أي بالأمر إشارة إلى أن المراد منه أفعال الجوارح، لا ما في الذمة وهو نفس الوجوب؛ لأن ذلك بالسبب لا بالأمر.

(ويتبادلان): أي الأداء والقضاء فيقال: هذا مكان هذا (مجازاً)، فيحتاج إلى قرينة، كما يقال: أدى ما عليه من الدين، فقوله: من الدين؛ قرينة يفهم منها القضاء؛ لأن أداء حقيقة الدين محال، والجامع ما في كل منهما من التسليم.

(ويؤديان): أي الأداء والقضاء (بنيتهما)، فيؤدّي القضاء بنيّة الأداء وبالعكس، إلا أنّه يحتاج إلى القرينة، كما يُقال: نويت أن أؤدي ظهر الأمس، وأن أقضي ظهر اليوم (في الصحيح)؛ احترازاً عن قول فخر الإسلام: إنّهُ يسمّى<sup>(١)</sup> الأداء قضاءً من غير قرينة.

(ويحبان): أي الأداء والقضاء (بسبب واحد)، وهو الأمر الذي وجب به الأداء (عند الجمهور).

وقال العراقيون من مشايخنا: يجب القضاء بنصّ مقصودٍ غير الأمر الذي وجب به الأداء، ففي الصوم وجب القضاء بقوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ<sup>(٢)</sup>، وفي الصلاة وجب بقوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا» متفقٌ عليه<sup>(٣)</sup>، ولمسلم «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها»<sup>(٤)</sup>.

وللجمهور: أنّ المستحقّ لا يسقط عن<sup>(٥)</sup> المستحقّ عليه إلا بإسقاط مَنْ له الحقّ، أو بتسليم المستحقّ، ولم يوجد واحد منهما، فبقي<sup>(٦)</sup> مضموناً عليه، وسقط فضل<sup>(٧)</sup> الوقت للعجز، وهذه النصوص لطلب تفريغ الذمّة عمّا وجب بالأمر، وتعريف أنّ الواجب لم يسقط.

(١) في أ و ب: «يسمي».

(٢) البقرة: من الآية ١٨٤.

(٣) في صحيح البخاري ١: ٢١٥، وصحيح مسلم ١: ٤٧٧، وغيرهما.

(٤) في صحيح مسلم ١: ٤٧٧، والموطأ ١: ١٤، وغيرها.

(٥) في أ و ب: «على».

(٦) في أ و ب: «فيبقى».

(٧) في أ و ب: «أفضل».

وفي عبارة فخر الإسلام ما يشير إلى أنَّ ثمرة الاختلاف في المندورات المتعيّنة من الصَّلَاة والصوم والاعتكاف إذا فاتت عن وقتها، لكن قال أبو اليسر: لو نذر صوماً أو صلاة في يوم معيّن ولم يَفِ به يجب القضاء بالإجماع بين الفريقين، سواء كان عدم إيفائها بالفوات أو بالتفويت، وعلى هذا فالخلاف في إسناد وجوب القضاء بماذا؟ فالجمهور للسبب الأول في الكلّ، وعند هؤلاء للنصّ في الصوم والصَّلَاة، وللغات أو التفويت في المندورات.

### (وأنواع الأداء ثلاثة):

١. أداء (كامل: وهو ما يؤدّي كما شرع): أي مع توفير حقّه من الواجبات والسنن والآداب، كأداء الصَّلَاة في الجماعة من المكتوبات والوتر في رمضان، وإنّما ذكر الأداء وفسّر بالمؤدّي؛ لأنّ [الفعل لا وجود له]<sup>(١)</sup> في الوجود.
- (وقاصر: وهو الناقص عن صفته) التي قدّمناها: كصَلَاة المنفرد<sup>(٢)</sup>.
- (وشبيهه بالقضاء): كفعل اللاحق، وهو الذي فاته بعض الصَّلَاة بعد إدراك بعضها بعد فراغ الإمام من الصلاة، ففعله باعتبار الوقت أداءً، وباعتبار أنّه يتدارك ما التزم أدائه مع الإمام قضاءً، فهو أداءٌ شبيهٌ بالقضاء<sup>(٣)</sup>.

(١) في أوب: «فعل الفاعل وجوده».

(٢) أي: ما يتمكن النقصان في وصفه كالصلاة منفرداً أي أداء كلها أو بعضها منفرداً كالمسبوق فإنّه أداء محض فيه قصور لعدم الوصف المرغوب فيه، وهو الجماعة. ينظر: الخلاصة ص ١٤.

(٣) وبعبارة أخرى: أنّه سمي شبيهاً بالقضاء؛ لأنّه أداء لبقاء الوقت وشبيهه بالقضاء؛ لأنّ من أدرك أول الصلاة قد التزمه مع الإمام وقد فاتته ذلك الملتزم. ينظر: الخلاصة ص ١٤.

## وفي حقوق العباد:

ردّ عين المغصوبِ على الوجه الذي وقع عليه الغصب أداء يكامل.

ورد العبد المغصوب بعد جناية جناها عند الغاصب أداء قاصر.

وتسليم عبدٍ كان تزوجها عليه ولم يكن في ملكه وقت التزوج ثم اشتراه، فتسليمه أداء من حيث أنّه المسمّى، شبيه بالقضاء من حيث إنّ تبدّل الملك يوجب تبدّل العين حكماً.

(وأنواع القضاء ثلاثة) أيضاً كالأداء:

قضاء (بمثل معقول): كالصّلاة للصّلاة والصوم للصوم.

(وقضاء بمثل غير معقول): أي يقصر -العقل عن إدراك المماثلة فيه؛ لأنّ العقل ينفيه كالفدية للصوم عند العجز المستدام عنه، كما في حق الشيخ الفاني، فإنّه لا مماثلة تدرك بين الصوم والفدية، فالصوم وصف، والفدية عين.

(وقضاء بمعنى الأداء): كتكبير من أدرك الإمام في العيد راكعاً في الركوع، فمن حيث إنّّه فات عن موضعه، وهو القيام، كان قضاءً، ومن حيث إنّ الفرق بين القائم والقاعد انتصاب النصف الأسفل كان الركوع شبيه<sup>(١)</sup> القيام، فالإتيان بالتكبير فيه قضاء بمعنى الأداء، وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد ﷺ خلافاً لأبي يوسف ﷺ.

---

(١) في أوب: «يشبه».

وفي حقوق العباد:

ضمان المغصوب المثلثي بالمثلثي<sup>(١)</sup> قضاء كامل.

وضمانه بالقيمة عند انقطاع المثل قضاء قاصر؛ لفوات الصورة.

وضمان النفس والأطراف بالمال في الخطأ، قضاء بمثل غير معقول.

وتسليم قيمة عبد وسط لامرأته التي تزوجها على عبد بغير عينه قضاء؛ لأنه خلاف المسمى، بمعنى الأداء من حيث إن مجهول الوصف لا يعرف<sup>(٢)</sup> إلا بالقيمة<sup>(٣)</sup>، فصارت أصلاً.

(والحسن<sup>(٤)</sup> لازم للمأمور به)؛ لأن الأمر حكيم، فلا يأمر بشيء إلا لحسنه، والعقل آلة يدرك بها حسن بعض الأشياء وقبحها.

(١) في أ و ب: «بالمثل».

(٢) في أ و ب: «ينصرف».

(٣) في ب: «للقيمة».

(٤) يعني: إذا أمر بشيء علم أنه حسن بلا خلاف، سواء كان موجب الأمر أو مدلوله؛ لأن الشارع تعالى حكيم على الإطلاق لا يأمر بالفحشاء، ولا يليق بالحكمة طلب ما هو القبيح؛ لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ} [الأعراف: ٢٨].

واعلم أن الحسن والقبح لا يعرفان إلا بالأمر والنهي لا بالعقل نفسه؛ لأن العقل غير مهتد بهما، وغير موجب عندنا، وإن كان له حظ في معرفة بعض المشروعات: كالإيمان وأصل العبادات، وقالت المعتزلة: الحسن والقبح عقليان لا شرعيان، يعني يستقل العقل في معرفتهما من غير توقف على الشرع: أي الأمر والنهي، وتفصيله في الكتب الكلامية... ينظر: الخلاصة ص ١٥.

فَحُسِّنُ المأمور به (إمّا لمعنى) حاصل (في عينه، وهو) بالنظر إلى حكمه  
(نوعان):

أحدهما: حُسِّنُ (لمعنى في وصفه): كالإيمان بمعنى التصديق، حُسِّنَ لمعنى  
[في وصفه]<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> شكرُ المنعم، وهذا حاصل في ذات التصديق.  
[وهذا النوع]<sup>(٣)</sup> لا يقبل السُّقوط أصلاً، لا بعذر الإكراه ولا بغيره.  
والصلاة فإنّها حسنت<sup>(٤)</sup>؛ للتَّعْظِيم، والتَّعْظِيمُ حاصل في ذاتها، إلا أنّها تقبل  
السُّقوط في بعض الأحوال.

(والآخر): أي النوع الآخر (ملحقٌ بهذا القسم) الذي حسن لمعنى في عينه  
(مشابهةً للحُسْنِ لمعنى في غيره): كالزكاة فإنّها تنقيصُ المال، حَسَنَتْ؛ لدفع حاجة  
الفقير، فبهذا صارت مشابهةً للذي حُسِّنَ لمعنى في غيره، إلا أنّ حاجة الفقير لما  
كانت بخلق الله تعالى لا صنع للعبد فيها، صارت كلا واسطة، فألحقت بالقسم  
الأول.

(وحكم النوعين واحد)، وهو أن لا يسقط إلا بالأداء أو باعتراض ما  
يُسقطه.

(وإمّا) أن يكون الحسنُ (لمعنى في غيره): أي في غير المأمور به، وهذا عطفٌ  
على قوله: إمّا لمعنى في عينه.

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من أ و ب و جـ.

(٢) في جـ: «هو».

(٣) في أ و ب: «وهو».

(٤) في جـ: «حسنة».

(وهو): أي ذلك الغير الذي حَسُنَ المأمور به لأجله (نوعان أيضاً:

أحدهما: ما لا يؤدي) ذلك الغير (بالمأمور به): كالوضوء، فإنه حسن للتمكن من الصلاة به، والصلاة لا تتأدى به، وإنما تتأدى بأركانها المعلومة.

(و)النوع (الآخر ما يؤدي) الغير الذي حسن المأمور به لأجله (به): كالجهاد، حسن لإعلاء كلمة الله تعالى، وذلك يتأدى به.

(وحكمهما واحد أيضاً): وهو بقاء الوجوب ببقاء الغير، وسقوطه بسقوطه.

وترك المصنّف النوع الجامع، وهو ما حَسُنَ لِحُسْنِ في شرطه وهو القدرة، وإنما سمي جامعاً؛ لأنّ ما حَسُنَ لمعنى في عينه أو في غيره بأنواعها يصير كلّ حسناً لمعنى في شرطه وهو القدرة، فالإيمان حسن لمعنى في عينه ولشرطه وهو كونه مقدوراً، والوضوء حَسُنَ لمعنى في غيره وحَسُنَ لشرطه وهو كونه مقدوراً أيضاً.

والقدرة نوعان: ما يتمكّن به العبد من أداء ما لزمه، والشرط توهمها، وهذه للعبادات البدنية، أو ما يتسرّ به الأداء، والشرطُ تحقُّقها حتى كانت صفة، وهذه للمالية إلا صدقة الفطر.

(ثم الأمر نوعان):

١. نوع (مطلق عن الوقت) بأن لا يُذكر له وقتٌ محدودٌ على وجه يفوت الأداء بفواته: كالأمر بالزكاة وصدقة الفطر، (فلا يوجب الأداء على الفور)، وهو

الإتيان بالمأمور به عقيب ورود الأمر (في الصحيح) خلافاً للكرخي ﷺ، فإنَّ المطلقَ عنده على الفور.

لنا: أنَّ الأمر لطلب الفعل فقط، والأزمة في صلاحية حصول الفعل فيه على حدٍّ سواء.

٢. (و) نوعٌ (مُقَيَّدٌ به): أي بالوقتِ بحيث يفوت الأداء بفواتِهِ، (وهو): أي المقيَّد بالوقتِ (أنواع) أربعة:

(الأوَّل) منها: (أن يكون الوقتُ ظرفاً للمؤدَّى)، وهو الواجبُ (وشرطاً للأداء)، وهو إخراجُ الواجب إلى الوجود، (وسبباً للوجوب): أي يثبت به، (وهو): أي الذي يكون ظرفاً وشرطاً وسبباً (وقت الصلاة).

أمَّا أنَّه ظرفٌ؛ فلائِه يفضل عن الأداء، وكلُّ ما يفضل من الأوقات عن الأداء فهو ظرفٌ، أمَّا الأولى؛ فلائِه إذا صلَّى فاكتمل بمقدار الفرض انقضى المؤدَّى قبل فراغ الوقت، وأمَّا الثانية؛ فلائِ المراد بالظرف أن لا يكون الفعل مقدراً به.

وأمَّا أنَّه شرطٌ؛ فلائِ الأداء يفوت بفوته، وكلُّ ما يفوت الأداء بفوته شرطٌ، أمَّا الأولى؛ فلائِ الوقت إذا خرج كان الإتيانُ بها قضاءً، وأمَّا الثانية؛ فبالقياس على سائر شروط الصلاة: كالطَّهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية.

وأمَّا أنَّه سببٌ؛ فلائِ الأداء يختلف باختلاف صفته، وكلُّ ما يتغيَّر الواجب بتغيُّره، فهو سببٌ؛ لأنَّ المسبَّب يثبت على وفق سببه.

(ومن حكمه): أي من حكم هذا النوع الذي جُعِلَ الوقتُ ظرفاً له وشرطاً وسبباً (اشتراطُ نية التَّعيين): يعني تعيين فرض الوقت؛ لأنَّ الوقتَ لما كان ظرفاً



كان المشروع فيه متعدداً، فيُشترط تمييز بعض الأفراد عن بعض، وذا بالنية، حيث<sup>(١)</sup> لزم التعيين، (فلا يسقط بضيق الوقت): أي بأن ضاق الوقت بحيث لا يسع غير الواجب.

(ولا يتعين) بعض أجزاء الوقت للسببية بشيء من القصد ولا من القول، كأن ينوي أن هذا الجزء هو السبب، أو يقول: عيئت هذا الجزء للسبب (إلا بالأداء) فيه، فإنه يتعين حينئذ (كالحادث): أي كما أن الحادث في اليمين له أن يختار في الكفارة أحد الأمور: الإعتاق أو الكسوة أو الإطعام، ولو عين أحدها لا يتعين، وله أن يفعل غيره ما لم يكفر به، فإن<sup>(٢)</sup> كفر به<sup>(٣)</sup> تعين.

(و)النوع (الثاني: أن يكون الوقت معياراً): أي مقداراً (له): أي للمؤدّي (وسبباً لوجوبه): أي يثبت الوجوب به، (كشهر رمضان).

أمّا أنّه معيار؛ فلأنّ الصّوم قُدِّرَ بأيّامه، حتّى ازداد زيادتها وانتقص بنقصانها.

وأمّا أنّه سبب لوجوبه؛ فلأنّه يُضاف إليه، والإضافة تدلّ على الاختصاص، وأقوى وجوهه السببية - وسيأتي -.

(ومن حكمه): أي من حكم هذا النوع الذي جعل الوقت معياراً له وسبباً (نفي غيره): أي غير المؤدّي (فيه): أي في الوقت ضرورة كونه معياراً، وإذا انتفى

---

(١) في أ و ب: «وحيث».

(٢) في أ و ب: «فإذا».

(٣) ساقطة من ب.

غيره، (فِيصَاب): أي يتأدَّى (بمطلق الاسم)، وهو الصَّوم، بأن يقول: نويتُ أن أصوم، ويتأدَّى (مع الخطأ في الوصف): أي في وصف الصَّوم، بأن ينوي صوم القضاء، أو النَّذر، أو النَّفل؛ لأنَّ الوقت لا يقبل الوصف، فلغت نيَّته وبقيت نيَّة أصل الصَّوم، وبها يتأدَّى.

(إلا في المسافر ينوي واجباً آخر) المستثنى منه محذوف، يعني يُصاب<sup>(١)</sup> فرض الوقت مع الخطأ في الوصف في حقِّ كلِّ أحدٍ إلا في حقِّ المسافر، فإنَّ الصَّوم لا يُصاب في حقِّه مع الخطأ في وصفه، بل يقع عمَّا نَوَى (عند أبي حنيفة رحمته الله).

وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: المسافر والمقيم سواء في هذا؛ لأنَّ السَّبَب وهو شهود الشَّهر تحقَّق في حقِّهما، إلا أنَّ الشرع أثبت له التَّرخُّص، فإذا ترك التَّرخُّص كان المسافر والمقيم سواء، فيقع عن الفرض.

ولأبي حنيفة رحمته الله: أنَّ وجوبَ الأداء لما سقط عنه صار رمضان في حقِّ أدائه كشعبان، فيقع عمَّا نَوَى.

(وفي النَّفل عنه): أي عن أبي حنيفة رحمته الله (روايتان):

في رواية: إذا نَوَى النَّفل يكون صائماً عن الفرض، وهذا هو الأصحَّ.

وفي رواية: يكون صائماً عن النَّفل<sup>(٢)</sup>، وجه هذه ما تقدَّم.

---

(١) في أ و ب: «مصاب».

(٢) لأنَّ الصوم غير واجب على المسافر في رمضان؛ بدليل: أنَّه يباح له الفطر، فأشبهه خارج رمضان، ولو نَوَى التطوع خارج رمضان يقع عن التطوع، هذا عند الإمام أبي حنيفة رحمته الله في

ووجه الأولى: أَنَّ التَّرخُّصَ شرع نظراً له، ولا نظراً له في النَّفل.

(ويقع صوم المريض) إذا نوى واجباً آخر أو نفلاً (عن الفرض في الصَّحيح)<sup>(١)</sup>، وهو مختار فخر الإسلام وشمس الأئمة؛ لأنَّ رخصته متعلّقة

رواية أبي يوسف، وقال القدوري: هي الأصح، وهذا عندهما، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: أَنَّهُ يقع عن رمضان؛ لأنَّ الصوم واجب على المسافر، وهو العزيمة والإفطار له رخصة، فإذا اختار العزيمة وترك الرخصة صار هو والمقيم سواء، فيقع صومه عن رمضان كالمقيم. ينظر: البدائع ٢: ٨٤، وغيره.

وهذا التصحيح المذكور عن القدوري ذكر ابن عابدين في رد المحتار ٢: ٨٦ عن البحر الرائق ٢: ٢٨١ غيره، فقال: وإن نوى النفل أو أطلق، فعن الإمام روايتان، أصحهما وقوعه عن رمضان؛ لأنَّ فائدة النفل الثواب، وهو في فرض الوقت أكثر. وينظر: التعليقات المرضية ص ١٥٥، وغيرهما.

(١) وقوع نية النفل عن الفرض هو قول عامة مشايخنا، والكرخي سوى بين المريض والمسافر وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما: أَنَّهُ يقع عن التطوع. ينظر: البدائع ٢: ٨٤، ورد المحتار ٢: ٨٦، وغيره.

أما نية واجب آخر عما نوى هو اختيار صاحب الهداية وأكثر المشايخ، وقيل: إِنَّه ظاهر الرواية.

والقول الثاني: إِنَّه يقع عن رمضان، هذا اختيار فخر الإسلام وشمس الأئمة وجمع وصححه في المجمع.

والقول الثالث: التفصيل بين أن يضره الصوم فتتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى، وبين أن لا يضره الصوم كفساد الهضم فتتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت، واختاره في الكشف والتحريم. قال ابن عابدين في رد المحتار ٢: ٨٦: وهذا

بحقيقة العجز، فإذا صام فات سبب الرخصة في حقه، فالتحق بالصحيح، بخلاف المسافر، فإن رخصته متعلقة بعجزٍ مقدّر باعتبار سبب ظاهر قائم مقام العجز، وهو السفر، فلا يظهر بفعل الصوم فوات سبب الرخصة.

ومقابل الصحيح ما عليه أكثر مشايخ بخاري: أن المريض كالمسافر؛ لأن رخصته متعلقة بخوف زيادة المرض، وصحّح هذا في «المفيد والمزيد».

(و) النوع (الثالث: أن يكون) الوقت (معيّاراً) له (لا سبباً) لوجوبه (كقضاء رمضان).

أمّا إنّه معيارٌ، فظاهر، وأمّا إنّه ليس بسبب؛ فلأنّ سبب القضاء هو سبب الأداء، وهو شهود الشهر على ما علّم، فلم يكن زمن القضاء سبباً.

(ويشترط فيه): أي في هذا النوع الذي يكون الوقت فيه معياراً لا سبباً فيه (التعيين)؛ لأنّ هذا الصوم ليس بوظيفة الوقت، ولا هو متعيّن فيه، فيصير له مزاحماً، وإذا ازدحمت العبادات في وقتٍ واحدٍ فلا بُدّ لذلك من التعيين، والتعيين إنّما يحصل بنية.

ويشترط أن يكون من الليل لينعقد الإمساك من أوّل النهار لمحتمل الوقت وهو القضاء.

---

القول جعله في شرح التحرير محمل القولين، وقال: إنّه تحقيق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره فخر الإسلام وغيره على من لا يضره الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضره... وينظر: شرح الوقاية ص ٢٣٤، ومتهى النقاية ص ٢٣٤، ورد المختار ٢: ٨٦، والهدية العلائية ص ١٥٥، وغيره.

(ولا يحتمل) هذا النوع (الفوات)؛ لأنَّ وقتَه العمر، بخلاف النوعين الأولين؛ لأنَّ وقتَهما محدودٌ بحدِّ يفوت الأداء بفوته.

(و)النَّوع (الرَّابِع: أن يكون) الوقتُ (مشكلاً) يشبه المعيار ويُشبه الظرف: (كالْحَجِّ) يُشبه وقته المعيار من جهة أنَّه لا يصحُّ منه في عام واحدٍ إلا حجة واحدة، فكان كالنَّهار في الصَّوم، ويُشبه الظرف من حيث إنَّ أركانه لا تستغرق جميع الوقت، فكان كوقت الصَّلَاة.

(ومن حكمه: تعيَّن): أي لزوم (أدائه): أي الحجَّ (في أشهره) من أوَّل سني الإمكان، وهذا عند أبي يوسف رحمته الله، وقال محمد رحمته الله: يجوز التَّأخير عن العام الأوَّل، وإذا فعل يكون أداءً بالاتفاق.

فتظهر ثمرة الخلاف في الإثم، فعند أبي يوسف رحمته الله يأثم إذا أخر عن أوَّل سني الإمكان، فإذا فعل ارتفع الإثم، وعند محمد رحمته الله: لا يأثم إلا إذا لم يؤدِّه مدَّة عمره.

ويتأدَّى الحجُّ بمطلق النية، بأن يقول: اللهم إني أريد الحجَّ، وإن كان الوقتُ قابلاً للنفل؛ لدلالة الحال، وهي أنَّ الظاهر من حال المسلم أن لا يتحمَّل المشاق للنفل، والفرض باقٍ عليه، ولو نوى النفل يقع عنه؛ لأنَّ الصَّريح مُقدَّم على دلالة الحال.

### (فصل:

والكفَّار مخاطبون بالإيمان): أي يتناولهم<sup>(١)</sup> الأمر بالإيمان، قال الله سبحانه

(١) في أوب: «تناولهم».

وتعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} إلى قوله: {فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ} <sup>(١)</sup> (بناءً على العهد الماضي بإجماع الفقهاء)، كذا قال، وليس مراد علمائنا عليهم السلام، وإنما مرادهم ما ذكرت.

و(لا) يخاطبون (بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات): كالصلاة والصوم والحج؛ لأن الكفار ليسوا بأهل لأداء العبادات؛ لأنَّ أدائها سبب لاستحقاق الثواب، وهو ليس بأهل للثواب؛ لأنَّ ثوابه الجنة، وإذا لم يكن أهلاً للأداء لا يخاطب بالأداء؛ لأنَّ الخطاب بالعمل للعمل.

فأمَّا ما لا يحتمل السقوط كالإيمان، فإنَّهم يخاطبون به - على ما تقدّم -، وهذا (في الصحيح)، وهو قول مشايخ ما وراء النهر.

وعند العراقيين: يخاطبون بجميع أوامر الله تعالى ونواهيها من حيث الاعتقاد والأداء في حقِّ المؤاخذه في الآخرة، فيعاقبون على ترك ذلك؛ لقوله تعالى: {مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ} <sup>(٢)</sup>، فأخبروا أنَّهم استحقَّوا ذلك بترك الصلاة، ولم يُردَّ عليهم.

وأجيب: بأنَّ الصلاة تذكر ويراد اعتقاد حقيتها لا فعلها، قال تعالى: {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ} <sup>(٣)</sup>، حيث يخلي سبيله إذا آمن قبل فعل الصلاة، وإذا كان محتملاً لا يحتجُّ به في موضع القطع.

(١) الأعراف: ١٥٨.

(٢) المدثر: ٤٢-٤٣.

(٣) التوبة: ٥.

(ومنه): أي من الخاصّ (المنهي):

وهو قول القائل لغيره: لا تفعل، وإنّما كان من الخاصّ؛ لما تقدّم في الأمر.

(وينقسم) النّهي (في) اقتضائه (صفة القبح كالأمر): أي كانقسام الأمر (في) اقتضائه (لصفة) (الحسن) للمأمور به.

فالقسم (الأوّل) من المنهي عنه (ما قبح لمعنى في عينه وضعا): كالكفر، وُضع لمعنى قبيح في ذاته، وهو كُفران النّعم، (أو شرعا): كبيع الحرّ عِلْم من الشرّ قبحه لا من العقل، ونصب وضعا وشرعا على التمييز؛ لأنّ قبح الشيء يكون باعتبار أُمور.

وحكم هذا النوع: أنّ المنهي عنه غير مشروع أصلاً.

(و) القسم (الثاني: ما قبح لمعنى في غيره): أي في<sup>(١)</sup> غير المنهي عنه (وصفاً) قائماً بالمنهي عنه لا يقبل الانفكاك، كصوم يوم النحر، فإنّه إمساكٌ لله تعالى، فلم يقبح باعتبارها، بل باعتبار وصفه، وهو الإعراض عن ضيافة الرّبّ تعالى في هذا اليوم.

وحكمه: أنّ المنهي عنه بعد النّهي مشروعٌ بأصله غير مشروع بوصفه، فيصحّ النّذر به، وإذا فعله يخرج عن العهدة.

(ومجاوراً): أي مصاحباً ومقارناً في الجملة: كالبيع وقت النّداء، قبحه للاشتغال بالبيع عن السّعي، وهو مجاورٌ للبيع قابلاً للانفكاك عنه، كما إذا باع في

للأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_ ٥٧  
حالة السَّعي في الطَّرِيق فلا يُكره .

(والنهي عن الأفعال الحسية): وهي التي تعرف بالحس ولا يتوقف وجودها على الشرع: كالقتل والزنا وشرب الخمر (من) القسم (الأول) وهو القبيح لعينه وضعاً.

(و) (النهي) (عن) الأمور (الشرعية)، وهي التي يتوقف تحقيقها على الشرع: كالصلاة والصوم والبيع والإجارة (من) القسم (الثاني)، وهو القبيح لغيره وصفاً؛ لأنَّ النَّهي تصرّف في المخاطب بالمنع عن الفعل، فلا بُدَّ أن يكون الفعل متصوِّراً للمخاطب، وتصوُّره هذا موقوفٌ على الشرع، فيكون مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه، ففي العبادات يصحُّ التزامها، وفي المعاملات تفيد الملك عند اتصال القبض.

(وقد اختلف العلماء) ﷺ في الأمر والنَّهي في حقِّ الضدِّ، (فقال بعضهم: الأمرُ بالشيء نهي عن ضده) من جهة اللفظ، فيكون لفظ الأمر موجباً للنَّهي عن ضده.

وقال بعضهم: من جهة الدلالة على أنَّه لا يجوز له فعل المنافي له في وقت وجوبه.

(وبالعكس): أي وقالوا: النَّهي عن شيء يكون أمراً بضده، وهذا إذا كان له ضدٌّ واحدٌ عند قوم ومطلقاً عند آخرين.

(والمختار: أنَّه): أي الأمر بالشيء (يقضي): أي يثبت<sup>(١)</sup> ضرورة (كراهة

---

(١) في جـ: «ثبت».



ضدّه): أي ضدّ المأمور به، والمراد الضدّ الذي يفوت المأمور به بالاشتغال به؛ لأنّ هذا النّهي لمّا لم يكن بالنّصّ، وإنّما هو بالضّرورة، فثبت بقدر ما تندفع به الضّرورة، والضّرورة تندفع بالأدنى، وهو جعل الضدّ مكروهاً، [فالمأمور بالقيام في الصّلاة إذا قعد ثمّ قام لا تبطل لكنّه يكره].

(و) يقتضي النّهي أن يكون (ضدّ النّهي): أي ضدّ المنهي عنه: (كسنة واجبة): أي مؤكّدة قريبة من الواجب، لما قلنا في الأمر؛ ولهذا قلنا: إن المحرّم لمّا نهي عن لبس المخيط كان من السنة لبس الإزار والرّداء. وهنا انتهى القسم الأوّل من القسم الأوّل.

ثمّ عطف عليه بقوله:

(والعام): أي والقسم الثّاني: العام: (وهو ما): أي لفظ (تناول أفراداً) فخرج الخاصّ<sup>(١)</sup>، (متفقة الحدود)؛ احترازاً عن المشترك، فإنّه يتناول أفراداً ولكنها مختلفة الحدود، وقوله: (على سبيل الشّمول): أي لا على سبيل البدل، واحتراز به عن اسم الجنس نحو: رجل، فإنّه يتناول أفراداً متفقة الحدود لكن على سبيل البدل.

(وحكمه): أي الأثر الثّابت به (إيجاب الحكم): أي إثبات الحكم المستفاد ممّا ذكر معه بمتعلّقه (فيما يتناوله): أي في مدلوله (قطعاً) - تمييز أو صفة مصدر

(١) كزيد؛ لأنّه لا يتناول الأفراد واحداً وأسماء الأعداد: كعشرة؛ لأنّها لا يتناول أفراداً، بل أجزاء. ينظر: الخلاصة ص ٢٨.

محذوف :- أي تناولاً قاطعاً، إرادة البعض، وهذا مذهب أكثر الأصحاب رحمهم الله كقوله رحمهم الله: {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ} <sup>(١)</sup>، {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} <sup>(٢)</sup>.  
فالحكم هو الوجوب المستفاد من {فَاقْتُلُوا} يثبت في مدلول العام، وهو المشركون حكماً له.

والحقُّ أنَّ حكمه يتناول مدلوله قطعاً كالخاص، وأنَّ المثبت للحكم الشرعي في هذا جملة الكلام، إلا أنَّ للعام دخلاً فيه.

ثم أشار إلى بعض ثمرات هذا القول بقوله: (حتى جاز نسخ الخاص به): أي بالعام، ومثّل لهذا بما في «الصّحيحين» من حديث أنس رضي الله عنه: (إنَّ النبي صلى الله عليه وآله أمر العربيين بشرب أبوال الإبل) <sup>(٣)</sup>، وهذا خاص، وبما في «مستدرك الحاكم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (استنزها من البول) <sup>(٤)</sup>)، وهذا عامٌّ، فلمّا شارك الخاص في حكمه في تناول المدلول، وكان هذا محرّماً يقتضي- التّقدم على الخاص المبيح، جعل ناسخاً <sup>(٥)</sup>.

---

(١) التوبة: ٥.

(٢) الأنعام: ١٢١.

(٣) في صحيح مسلم ٣: ١٢٩٦، وصحيح البخاري ٦: ٢٤٩٥، وغيرهما.

(٤) في سنن الدارقطني ١: ١٣٧، وغيرها، وفي المستدرك ١: ٢٩٣: (أكثر عذاب القبر من البول) وصححه الحاكم.

(٥) لأنَّ البول فيه عام بلام الجنس يحمل على جميعها، فنسخ، ولو لم يكن العام مثل الخاص في القطع لما صح النسخ. ينظر: الخلاصة ص ٢٩.

وهذا حكم العام قبل التخصيص، فأماً بعده فيكون ظنياً في الصحيح.  
(ويكون) العام عاماً (بالصيغة والمعنى): كرجال، فإنه وضع للجميع وهو يتناول أفراداً متفقة الحدود.

(وبالمعنى وحده): كقوم ورهط، فإنه يتناول أفراداً بمعناه دون صيغته<sup>(١)</sup>.  
وحصرت ألفاظ العموم في المجموع صيغة أو معنى مطلقاً، والمفرد معرفاً باللام أو الإضافة، وأسماء الشرط والاستفهام، والموصول، والنكرة في سياق النفي، وما يشبهه كالشرط والاستفهام والنهي، اسماً كانت أو فعلاً، والاسم المفرد المعرف بلام الاستغراق، والمصدر المضاف، والألفاظ المؤكدة نحو: «كل» و«أجمع» وغيرهما، والنكرة الموصوفة<sup>(٢)</sup> في الإثبات، وهذه أقسام اللغوي.

(١) وبعبارة أخرى: ألفاظ العموم قسمان:

الأول: العام بصيغته ومعناه، وهو مجموع اللفظ ومستغرق سواء كان له واحد من لفظه كرجال أو لا كنساء.

والثاني: العام بمعناه فقط: وهو مفرد اللفظ مستغرق المعنى.

ولا يتصور أن يكون العام عاماً بصيغته فقط؛ إذ لا بد من تعدد المعنى.

وهذا القسم إما أن يتناول مجموع الآحاد لا كل واحد، وحيث ثبت الحكم لها إنما يثبت لدخولها في المجموع: كالرَهْط والقوم والجن والإنس، أو يتناول كل واحد إما على سبيل الشمول بأن يتعلق الحكم بكل واحد سواء كان مجتمعاً مع غيره أو منفرداً عنه، مثل من دخل هذا الحصن فله درهم، وإما على سبيل البدل بأن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بوجه آخر، مثل: من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا... ينظر: الخلاصة ٢٩.

(٢) في أ و ب: «الموضوعة».

وأما العرفي فكمعوم تحریم الأمّهات؛ لوجوه الاستمتاع.

وأما العقلي فكمعوم الحكم مذكوراً بعد سؤال عام، أو مقروناً به عليه،  
وكدليل الخطاب عند من يقول بعمومه<sup>(١)</sup>.

(والمشترك): وهو القسم الثالث (وهو ما): أي لفظ (تناول أفراداً مختلفة الحدود): كالقرء، فإنه يتناول الحيض والطهر (بالبدل).

فقوله: «مختلفة الحدود»؛ احترازاً عن العام.

وقوله: «بالبدل»؛ تفسير للتناول عند البعض، وعند البعض؛ احترازاً عن «الشيء»، فإنه يتناول أفراداً مختلفة الحقيقة على سبيل الشمول، من حيث إنها مشتركة في معنى الشيئية، وهو الثبوت في الخارج.

(وحكمه): أي حكم المشترك (التأمل فيه): أي في صيغته وسياقه<sup>(٢)</sup>؛  
(ليترجّح بعض وجوهه): أي طرق معناه (للعمل به): أي لأجل العمل  
بالمشترك.

---

(١) والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب، وهو أقسام مفهوم الصفة، والشرط والغاية والعدد واللقب أي الاسم الجامد كثوب مثلاً، والمراد بعدم اعتباره في النصوص أن مثل قولك: أعط الرجل العلم أو أعط زيدا إن سألك أو أعطه إلى أن يرضى أو أعطه عشرة أو أعطه ثوباً لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للمنطوق بمعنى أنه لا يكون منهياً عن إعطاء الرجل الجاهل، بل هو مسكوت عنه وبقا على عدم الأصلي، حتى يأتي دليل يدل على الأمر بإعطائه أو النهي عنه وكذا في البواقي. ينظر: رد المحتار ٤: ٤٣٣.

(٢) في أو ب زيادة: وسباقه.

كما تؤمل<sup>(١)</sup> لفظ القرء، فوجد أصل التركيب دالاً على الجمع، يقال: قرأت الشيء: أي جمعته، وعلى الانتقال يقال: قرأ النجم إذا انتقل، والاجتماع للدم، والانتقال للحيض، فترجح هو.

(ولا عموم له): أي للمشارك عندنا، فلا يستعمل في أكثر من معنى واحد، وفاقاً لما صححه الرافعي رحمه الله عن الإمام الشافعي رحمه الله، حيث قال في باب العتق: الصحيح أن الشافعي رحمه الله لم يحمل المشترك على جميع معانيه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) في ب: لو تأمل.

(٢) وهنا بحث لطيف متعلق بالمشارك للإمام الفقيه شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي الشافعي في الفتاوى الكبرى ٣: ٣٠٧ إذ قال: «تنبيه ما قدمناه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من أنه يوجب حمل المشترك على جميع معانيه هو ما اشتهر عنه في كتب المتأخرين من الأصحاب، وأنكر ذلك ابن تيمية وقال: ليس للشافعي نص صريح فيه وإنما استنبطوا هذا من نصه فيما لو أوصى لمواليه أو وقف عليهم وله موال من أعلى ومن أسفل أنه يصرف للجميع وهذا استنباط لا يصح لاحتمال أنه يرى أن اسم المولى من الأسماء المتواطئة وأنه موضوع للقدر المشترك بين الفريقين وعند هذا الاحتمال فكيف يحكى عنه ذلك قاعدة كلية. ا. هـ. والقول بالتواطؤ بأن يكون موضوعاً لمعنى واحد على جهة التواطؤ وهو الموالة والمناصرة نقله ابن الرفعة عن شيخه عماد الدين في المطلب ثم رده بما فيه خفاء وتوضيحه: أنه لو كان من باب التواطؤ لم يأت الخلاف: هل تصح الوصية والوقف أو لا؟ وعلى الصحة هل يحمل عليهما أو على المولى من أعلى أو على المولى من أسفل أو يوقف؟ أقوال. فاختلافهم فيه كذلك صريح في أنه من باب المشترك لا من باب التواطؤ فاندفع اعتراض ابن تيمية أيضاً وبأن تجوزيه احتمال التواطؤ في لفظ المولى غير صحيح وأن استنباط الأئمة المذكور صحيح لا اعتراض عليه.

لأنَّ المتبادر إلى الفهم إرادة أحدهما حتى تبادر طلب المعين، وهو يوجب العلم بأنَّ شرط استعماله لغةً كونه في أحدهما.

وقيل: يعمّ احتياطاً للعلم بفعل المراد.

قلنا: لا يتوصل إليه إلا بشرع ما علم أنَّه لم يشرع وهو حرام، والتوقف إلى ظهور المراد الإجمالي واجب.

(والمؤول: وهو ما ترجّح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى).

ولقد قال السبكي عن ابن تيمية: وهذا الرَّجل كنت رددت عليه في حياته في إنكاره السفر لزيارة النبي ﷺ وفي إنكاره وقوع الطلاق إذا حلف به أثم ظهر لي من حاله ما يقتضي أنَّه ليس ممَّن يعتمد عليه في نقل تفرد به؛ لمسارعة إلى النقل بفهمه ولا في بحث ينشئه؛ لخلطه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جداً وهو كان مكثراً من الحفظ ولم يتهذب بشيخ ولم يرتض في العلوم بل يأخذها بذهنه مع جسارته واتساع خياله وشغب كثيراً ثم بلغني من حاله ما يقتضي الإعراض عن النظر في كلامه جملةً وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه للرد عليه وحبس بإجماع العلماء وولاة الأمور على ذلك، ولم يكن لنا غرض في ذكره بعد موته؛ لأنَّ تلك أمة قد خلت ولكن له أتباع ينعمون ولا يعون. اهـ. وإنَّما ذكرت المبالغة في الرد عليه ثم عقبته بكلام السبكي هذا؛ لأنني رأيت من يعترض على الشافعية في حملهم المشترك على جميع معانيه ويحتج بكلام ابن تيمية هذا وقد دلَّ كلام الشافعي في مواضع من الأم وغيرها على حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه كما قررت في محلها والاعتراض بأنَّه لم يحمل الشفق على معنييه الأحمر والأبيض غفلة عن أنَّ سبب تخصيصه له بالأحمر ورود التقييد به في حديثاً وكذا حيث خصص مشتركاً بأحد معانيه فإنَّما هو الدليل أو قرينة كما يعرف بتأمل مواقع كلامه واستنباطاته».

[والأصح: أنه<sup>(١)</sup> كل لفظ ترجح بعض احتمالاته بدليل فيه شبهة<sup>(٢)</sup>؛ لأنك إذا تأملت ما وُضع اللفظ له، وصرفته إلى وجهٍ معينٍ فقد أولته إليه: أي رجعته. قيل: يجوز أن يكون المؤول من المجمل والمشكل، فلا يتعين أن يكون من المشترك.

ويجوز أن يكون التّرجح بخبر الواحد، فلا يلزم أن يكون بغالب الرأي. والجواب: أن المؤول المصطلح عليه عند صاحب أصل<sup>(٣)</sup> الأصل<sup>(٤)</sup> ليس إلا هذا، واصطلاح غيره لا يرد عليه، والمراد بغالب الرأي الظنيّ. (وحكمه: العمل به): أي وجوب العمل به؛ لأنّه دليلٌ ظنيّ (على احتمال الغلط)؛ لأنّ تعيينه بدليلٍ ظنيّ. (الثاني): أي القسم الثاني من الأقسام الأربعة في (وجوه البيان): أي ظهور الدلالة (بذلك النظم) الذي تقدّم تقسيمه.

(وهو): أي القسم الثاني (أربعة): أي أربعة أقسام هي: ١. (الظاهر: وهو ما): أي كلام (ظهر): أي وضح (المراد): أي المعنى الوضعيّ (منه بصيغته): أي بنفس صيغته من غير نظرٍ إلى أمرٍ آخر.

---

(١) في أ: «أن».

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من جـ.

(٣) ساقطة من أ و ب.

(٤) المراد بالأصل هو مختصر المنار، وبأصل الأصل هو المنار للنسفي.

نحو قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} <sup>(١)</sup>، فإنَّ المعنى الوضعي، وهو الإحلال والتَّحريم، ظاهرٌ منه للعالم باللسان.

(وحكمه: وجوب العمل بما ظهر منه)، واختلف فيه، هل هو على سبيل الظنِّ أو القطع؟

فقال أبو منصور وعامَّتُهُم بالأوَّل؛ لاحتمال المجاز.

وقال أبو زيد والعراقيون بالثَّاني؛ لعدم اعتبار احتمال لا ينشأ عن دليل، حتى صحَّ إثباتُ الحدود والكفَّارات بالظَّواهر.

٢. (والنَّصُّ: وهو ما زاد) المراد به (وضوحاً على الظَّاهر بمعنى من المتكلِّم)، وهو سوق الكلام له، فإنَّ المسوق له أجلى من غيره: كقوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}، فإنَّه ظاهرٌ في التَّحليل والتَّحريم، نصٌّ في الفصل بين البيع والرِّبَا؛ لأنَّه سيق الكلام لأجل الفصل، فإنَّهم ادعوا التَّسوية بينهما بقولهم: إنَّما البيعُ مثل الرِّبَا على طريقِ المبايعة بجعل الرِّبَا شبيهاً به في الحَلِّ، فردَّ اللهُ تعالى تسويتهم بقوله: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}، فازداد وضوحاً بمعنى من المتكلِّم لا في نفس الصِّيغة.

(وحكمه: وجوب العمل بما اتضح على احتمال تأويل)، وهو حمل الكلام على خلاف ظاهره (مجازي): أي من قبيل المجاز، ولا ينحصر فيه بل يكون احتمال مجاز، أو تخصيص، أو غير ذلك، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ هذا الاحتمال لا يُخرج



النَّصَّ عن كونه قطعياً، كما أنَّ احتمال الحقيقة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية، فتبين أنه ماضٍ على قول أبي زيد رحمه الله ومن تابعه في الظاهر.

٣. (والمفسر: وهو ما ازداد وضوحاً على النص من غير) احتمال (تأويل).

ويحصل الازدياد ببيان التفسير بقطعي لا شبهة فيه في المَجْمَل، وبيان التقرير في العام: كقوله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} <sup>(١)</sup>، فإنه نص لسوق الكلام لبيان سجود الملائكة، ولكنه يحتمل التخصيص بإرادة البعض، فانقطع ذلك بقوله: {كُلُّهُمْ}، وبقي احتمال التأويل، وهو الحمل على التفريق، فانقطع بقوله: {أَجْمَعُونَ}.

(وحكمه: وجوب العمل به على احتمال النسخ) في نفسه، وإن كان قد انسَدَّ بابُه بوفاة صاحب الشرع عليه السلام.

٤. (والمحكم: وهو ما أحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل) من قولهم: بناء محكم: أي مأمون الانتقاض، وضمَّنَ أَحْكَمَ <sup>(٢)</sup> معنى امتنع <sup>(٣)</sup>، فعدها بـ«عن».

وانقطاع احتمال النسخ قد يكون لمعنى في ذاته: كآيات الدالة على وجود الصانع وصفاته، فإنها لا تحتمل النسخ عقلاً، ويُسمَّى هذا: «محكماً لعينه» <sup>(٤)</sup>.

(١) الحجر: ٣٠.

(٢) في أ و ب: «الحكم».

(٣) أي يتضمن أحكم معنى امتنع.

(٤) في أ و ب: «بعينه».

وقد يكون لانقطاع الوحي بوفاة النبي ﷺ، ويسمى: «محكماً لغيره».

(وحكمه: الوجوب): أي وجوب العمل، فاللام بدل المضاف إليه (من غير احتمال) للتأويل، ولا للنسخ، ولا للتبديل.

ويظهر التفاوت بين هذه الأربعة عند التعارض؛ لأنه لا تفاوت بينها في إيجاب الحكم قطعاً، فيصير الظاهر متروكاً عند معارضة النص، والظاهر والنص عند معارضة المفسر، والمفسر عند معارضة المحكم.

وقد مثل لذلك في الشرح بقوله تعالى: {وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ} <sup>(١)</sup>، فإنه ظاهر في الإطلاق مع قوله: {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} <sup>(٢)</sup>، فإنه نص في بيان العدد.

وقوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} <sup>(٣)</sup> نص في بيان المدة مع قوله تعالى: {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} <sup>(٤)</sup>، فإنه ظاهر فيها.

وبقوله ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» <sup>(٥)</sup>، فإنه نص، مع قوله ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» <sup>(٦)</sup>، فإنه مفسر <sup>(٧)</sup>.

---

(١) النساء: ٢٤.

(٢) النساء: ٣.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) الأحقاف: ١٥.

وبقوله ﷺ: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ}، فإنه مُفسَّرٌ - مع قوله تعالى: {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا} <sup>(١)</sup>، فإنه محكمٌ في التكرار.

(ولهذه) الأقسام الأربعة (أربعةٌ أخرى تقابلها)، المقابلة: جعل الشيء بإزاء الشيء.

١. (خَفِي) يُقابل الظاهر، وعَرَفَه بقوله: (وهو): أي الخفي (ما): أي الكلام (خَفِي المرادُ به بعارضٍ): أي بسببٍ عارضٍ، يعني أن صيغة الكلام ظاهرةً بالنظر إلى موضوعها اللغوي، لكن خَفِي بالنسبة إلى المحلِّ بسببٍ عارضٍ في ذلك المحلِّ، وعلامةُ كونه خفياً أنه (يحتاجُ إلى الطلب): أي قليل تأمل.

- (١) في سنن ابن ماجه ١: ٢٠٤ بلفظ: (المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها. ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلي) وقريب منه في سنن الدارمي ١: ٢٢٤، والمستدرك ٤: ٦٩، وسنن الترمذي ١: ٢٢١، وسنن أبي داود ١: ١٣٢، وغيرها.
- (٢) في شرح معاني الآثار ١: ١٠٣، وينظر: نصب الرأية ١: ١٧٤، وغيرها.
- (٣) قال الإمام اللكنوي في التعليق الممجد على موطأ محمد ١: ١٤٩: «وأما أصحابنا فاستندوا بقوله ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» رواه أبو حنيفة، وذكر ابن قدامة في «المغني» في بعض ألفاظ حديث فاطمة: «وتوضئي لوقت كل صلاة» وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن حمدة بنت جحش أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة كذا ذكره العيني وقالوا: الأول محتمل لاحتمال أن يراد بقوله: «لكل صلاة» وقت كل صلاة. والثاني: محكم فأخذنا به. وقواه الطحاوي بأنَّ الحدث إما خروج خارج، وإما خروج الوقت، كما في مسح الخفين، ولم نعهد الفراغ من الصلاة حدثاً فرجَّحنا هذا الأمر المختلف فيه إلى الأمر المجمع عليه».
- (٤) النساء: ١٠٣.

(وحكمه): أي حكم الخفي (النظر): أي الفكر (فيه؛ لإظهار خفاء زيادته ونقصانه): يعني تفكر في الخفاء؛ ليظهر سبب خفائه، هل هو خفاء لأجل زيادة المعنى فيه، أو لأجل نقصان المعنى فيه: كآية السرقة، فإنها ظاهرة في إيجاب قطع كل سارق لم يعرف باسم آخر، خفية في حق الطرار: وهو الذي يطرهمايين: أي يشقها ويقطعها ويأخذ ما فيها سرقة، وفي حق النباش: وهو الذي ينش القبور ويسلب الموتى أكفانهم، بعارض في غير صيغة الآية، وهو اختصاصهما باسم آخر يعرفان به، وتغاير الأسماء يدل على تغاير المسميات، فتؤمل<sup>(١)</sup> في هذا الاختصاص مع أصل السرقة، وهو أنه يسارق عين اليقظان<sup>(٢)</sup>، فعدي الحد إليه، وفي النباش لقصور المعنى، لأنه إنما يسارق من عساه يهجم عليه القبر، فلم يعد الحد إليه.

٢. (ومشكل) يقابل النص من أشكل إذا دخل في اشكاله<sup>(٣)</sup>، (وهو فوق الخفي) في خفاء المراد، وإنها كان كذلك؛ (لاحتياج الطلب): أي لاحتياج المشكل إلى الطلب، وهو تحصيل المعنى (والتأمل)، وهو التكلف والاجتهاد في الفكر بعد ذلك؛ لتمييز المراد.

(وحكمه): أي حكم المشكل (اعتقاد حقيقة المراد): أي المراد منه (إلى أن يتبين بالطلب والتأمل<sup>(٤)</sup>): كقوله حَلَّالٌ: {فَاتُوا حَرِّكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ<sup>(٥)</sup>} طلبت معاني:

(١) في أ و ب: فتأمل.

(٢) في أ و ب: اليقظ.

(٣) في أ و ب: اشكال.

(٤) في ب: والتأويل.

(٥) البقرة: ٢٢٣.

{أَنْتَى} فضبطت بأنَّها تستعمل بمعنى: «أين»: كقوله ﷺ: {أَنْتَى لَكَ هَذَا} (١): أي من أين لك هذا؟ وبمعنى «كيف» نحو: {أَنْتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ} (٢)، ثم نظر هل هو يوجب الإطلاق في جميع المواضع نظراً إلى الأولى أو لا؟ بل الإطلاق للأوصاف لا في المواضع: أي كيف شئتم، سواء كانت قاعدة أو مضطجعة أو على جهة بعد أن يكون المأتي واحداً، فإذا سياق الآية سَمَّاهُنَّ حرثاً: أي مواضع حرثكم، لما يلقي في أرحامهنَّ من النطف التي هي بمنزلة البذر للنسل، فيكون الإتيان في الموضع الذي يتعلق به هذا الغرض، وهو القُبْل.

٣. (ومجمل) يقابل المفسر، من أجملت الحساب إذا ضمنت بعضه إلى بعض (وهو ما): أي كلام (اشتبه مراده): أي المراد منه؛ لتزاحم المعاني فيه من غير رجحان لأحدها (فاحتاج إلى الاستفسار) من المُجْمَل حيث لم يدرك من نفس العبارة، ثم إنَّه قد يحتاج بعد ذلك إلى الطلب والتأمل.

(وحكمه: التوقف فيه إلى أن يتبيّن مراده): أي المراد منه (من المُجْمَل): أي من بيان المجمل: كالصلاة فإنَّها في اللغة الدعاء، وذلك غير مراد، وقد بيّنها النبي

ﷺ.

---

(١) آل عمران: ٣٧.

(٢) آل عمران: ٤٠.

٤. (ومتشابه) يقابل المحكم (وهو ما): أي كلام (لم يُرَج) في الدُّنيا (بيان مراده) أي المراد منه؛ (لشدة خفائه): كآيات الصفات، مثل قوله ﷻ: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} <sup>(١)</sup>.

(وحكمه: التَّوَقُّفُ فيه أبداً مع اعتقاد حقيقة المراد به): أي اعتقاد أن مراد الله ﷻ لذلك <sup>(٢)</sup> حق، {وما يعلم تأويله إلا الله}.

والقسم (الثالث) من أصل الأقسام (في وجوه): أي طريق (استعمال ذلك النظم) في بيان الحكم بالنظم، (وهو): أي القسم الثالث (أربعة): أي أربعة أقسام.

١. (الحقيقة) ومعناها الثابتة <sup>(٣)</sup>، من حق الشيء إذا ثبت، أو المثبتة من حققت الشيء إذا أثبتته.

(وهي) في الاصطلاح (اسم لما): أي للفظ (أريد به ما): أي معنى (وضع له) ذلك اللفظ.

٢. (والمجاز) مفعول من الجواز.

(وهو) في الاصطلاح (اسم لما): أي للفظ (أريد به غير ما وضع له)؛ لعلاقة بينهما: كتسمية الشجاع أسداً.

---

(١) طه: ٥.

(٢) في ب: بذلك.

(٣) في ج: «الثابت».

(ومن حكمهما): أي الحقيقة والمجاز (استحالة اجتماعهما مرادين بلفظ واحد) في وقت واحد بأن يكون كل منهما متعلق بالحكم، نحو<sup>(١)</sup>: «لا تقتل الأسد» وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع؛ لأنَّ إرادة<sup>(٢)</sup> الحقيقة<sup>(٣)</sup> إن لم تنافها<sup>(٤)</sup> إرادة المجاز<sup>(٥)</sup> لم يتحقق الصرف، وهو شرط، وإن نافتها امتنع اجتماعهما.

فإذا أوصى لمواليه، لا يتناول موالى الموالى، وإذا كان له معتق واحد يستحق النصف، ويكون النصف الثاني للورثة لا لموالى<sup>(٦)</sup> الموالى.

(ومتى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز)؛ لأنَّ المستعار خلف، فلا يُزاحم الأصل، كما قلنا في الموالى.

فإنَّ كانت<sup>(٧)</sup> الحقيقة متعذِّرةً. وهي ما لا يُصاب إلا بمشقة. تحوّل القول إلى المجاز، كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة ولا نيّة له، تحوّل اليمين إلى ما

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ساقطة من أ و ب.

(٣) في أ: «الحقيقي».

(٤) في ب: «تنافها».

(٥) في أ و ب: «المجازي».

(٦) ساقطة من أ و ب.

(٧) ساقطة من ب.

يخرج منها بلا صنعة: كالجمار والطلع والرامخ<sup>(١)</sup> والبسر والرطب وصفره والتمر لا النبيذ والخلل المتخذ منه.

وكذا إذا كانت مهجورة - وهي ما يمكن الوصول إليها إلا أن الناس هجورها أي تركوها - كما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان؛ لأن حقيقة وضع قدمه حافياً وإن لم يدخل، وهذا مهجور عرفاً، والمهجور عرفاً كالمعتذر، فانصرف اليمين إلى الدخول، وهو المجاز المتعارف، فيحتمل إن دخلها حافياً أو منتعلاً، راكباً أو ماشياً.

والمهجور شرعاً كالمهجور عادة، كالخصومة مهجورة شرعاً؛ لقوله ﷺ: {وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا}<sup>(٢)</sup>، فإذا وكله بها انصرف التوكيل بها إلى الجواب بنعم أو بلا.

ولو كان للفظ حقيقة مستعملة، ومجاز متعارف، فالعمل بالحقيقة عنده وبالمجاز عندهما، كما إذا حلف لا يأكل حنطة، فاليمين عنده على عينها، وعندهما على ما يتخذ منها.

(وتترك الحقيقة:

أ. بدلالة العادة)، كما إذا حلف لا يأكل رأساً الحقيقة ما يسمى رأساً، وهو متروك عادة، يقع يمينه على ما يكبس في التناير ويسلق بدلالة العادة.

(١) وهو التمر لا يزال بسرّاً، كما في تكملة المعاجم العربية ٥: ٢١٣.

(٢) الأنفال: ٤٦.



ب. (و) تترك<sup>(١)</sup> أيضاً (بدلالة في محل الكلام): أي يدل محل الكلام على أن الحقيقة تركت فلم تكن مرادة، ك: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٢)</sup>، دل وجود الأعمال بغير نية على أنه صرف عن وجودها إلى حكمها.

ج. (ومعنى): أي وتترك الحقيقة [بسبب دلالة]<sup>(٣)</sup> معنى: أي حال (يرجع إلى المتكلم) كما في اليمين الفور، وهي كمن أرادت امرأته أن تخرج في الغضب<sup>(٤)</sup> ونحوه فقال: والله ما تخرجين، أو إن خرجت فأنت طالق، فمكثت ساعة ثم خرجت لم يحنث، فالحقيقة عدم الخروج أبداً، ترك هذا وحمل على الخروج المعين، وهو ما منعها منه بدلالة حال المتكلم، وهو إرادة المنع الخاص لا أبداً.

د. (و) تترك بدلالة (سياق النظم)<sup>(٥)</sup>: وهو قرينة لفظية التحقت بالكلام، مثل قوله: طلق امرأتي إن كنت رجلاً، أخرج هذا الكلام عن التوكيل إلى التوبيخ.

هـ. (و) تترك بدلالة (اللفظ في نفسه) من اشتقاق أو إطلاق، كمن حلف لا يأكل لحماً، لا يقع على لحم السمك؛ لأن اللحم ينبئ عن الشدة؛ بدلالة التحام الحرب والجرح والملحمة، وهي بالدم، ولا دم في السمك، ولذا يعيش في الماء

(١) في ب: «ويترك».

(٢) في صحيح البخاري ١: ١، وصحيح ابن حبان ١١: ٢١٠، وغيرهما.

(٣) في أ و ب: بدلالة.

(٤) في أ و ب: النصب.

(٥) في ج: «نظم».

للأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_  
وَيَحِلُّ بِلا ذِكاةٍ، والمطلقُ ينصرفُ إلى الكامل في الحقيقة، فدلالة الاشتقاق والإطلاق صرفت اليمين عن السَّمْك.

### ٣. (والصَّريح) لغةً: الظَّاهر والخالص.

(وهو) اصطلاحاً (ما): أي لفظ (ظَهَرَ مرأده): أي المراد منه ظهوراً (بَيِّنًا): أي تامًّا، احتز به عن الظَّاهر، فإنَّ الظُّهورَ فيه ليس بتامٍّ؛ لبقاء الاحتمال. وبكثرة الاستعمال يخرج النَّصُّ والمفسَّر؛ لأنَّ ظهورَهما بالبيان والقرائن لا بكثرة الاستعمال: كقوله: أنت حرٌّ وأنت طالق.

(وحكمه): أي حكم الصَّريح (ثبوت موجه): أي ما يوجه اللفظ الصَّريح من الحرية في المثال الأوَّل، والطلاق في الثاني، حال كونه (مستغنياً عن العزيمة): أي النية، فيقع العتق والطلاق المتقدمان<sup>(١)</sup> نَوَى أو لم ينو.

٤. (والكناية: وهي ما): أي لفظ (لم يظهر المراد به إلا بقريئة): كـ«هو يفعل»، فإنَّ هذه الهاء لا تميز زيداً عن<sup>(٢)</sup> عمرو إلا بقريئة تنضمُّ إلى ذلك، كسبقة في الذِّكر.

(وحكمها): أي حكم الكناية (عدم العمل بها بدون نية)؛ لأنَّه لا يثبت الحكم الشرعيُّ بها إلا بنية المتكلِّم، كما في كنايات<sup>(٣)</sup> الطلاق حال الرُّضى (أو ما

(١) ساقطة من ب.

(٢) في جـ: «من».

(٣) في أ و ب: «نية».

يقوم مقامها): أي مقام النية، مثل مذاكرة الطلاق فيما يصلح جواباً أو ردّاً، نحو: خلية.

(والأصل في الكلام هو الصريح)؛ لأنّ الكلام للإفهام والإفادة، والصريح هو التأم في هذا المعنى، (وفي الكناية قصور) عن البيان؛ (لاشبهه المراد)، فيتوقف في إفادة المقصود على قرينة.

ويظهر هذا التفاوت الحاصل بين الصريح والكناية فيما يدرأ بالشبهات، حيث جاز إثباتها بالصريح دون الكناية، حتى إنّ من قال لآخر: جامعته فلانة، لا يجب عليه حدُّ القذف؛ لأنّه لم يُصرّح بالزنا، ويجب إذا قال: زنيته بها.

(الرابع): أي القسم الرابع من أصل الأقسام (في معرفة): أي إدراك (وجوه): أي طرق (الوقوف): أي الاطلاع (على أحكام النظم): أي المراد منه.

فحاصله معرفة طرق وقوف السامع على مراد المتكلّم في الأحكام الثابتة بنظم الكلام ومعناه.

قيل: المعرفة صفة العارف، والتقسيم للكتاب، وتقسيم الكتاب باعتبار صفة في غيره لا يستقيم.

أجيب: بجعلها مصدراً بمعنى المفعول.

قلت: يعكر عليه قوله: «الاستدلال»، فإنّه صفة للمستدلّ، لا لما يعرف من الأقسام مع نبوه في الكلام، فكان الأولى ترك هذه العبارة والتعبير بما يستدل بعبارته إلى آخره.

(وهو): أي القسم الرابع (أربعة): أي أربعة أقسام باستقراءهم:

١. (الاستدلال بعبارة النَّصِّ) الاستدلال: انتقالُ الذَّهن من المؤثر إلى الأثر: كانتقال الذَّهن من إدراكِ النَّارِ إلى الدُّخان.

وأورد أيضاً: أنَّ الاستدلالَ صفةُ المستدلِّ، والتقسيم للكتاب.

وأجيب: بأنَّها لما لم تفد<sup>(١)</sup> بدونه عُدَّ منها، ولا يخفى ما فيه، فالأولى تركه، كيف ولم يستمروا عليه، كما ستقف عليه في الثالث من هذه الأربعة.

(وهو): أي الاستدلال بعبارة النَّصِّ (العمل): أي إثبات الحكم؛ لأنَّ المراد عمل المجتهد؛ لأنَّه هو المستدلُّ هذا هو المراد، وظاهرُ التَّركيب يُعطي أنَّ المراد عمل الجوارح؛ لأنَّ ما سيق الكلام له هو الثابت بالعبارة (بظاهر ما): أي شيء (سيق الكلام له): أي لذلك الشيء، فالضمير لـ «ما».

فعلى الأول: هو إثبات الحكم بشيء ظاهر لا يحتاج إلى مزيد تأمل، مثل الحكم بإيجاب سهم من الغنيمة للفقراء في قوله تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ}.. الآية<sup>(٢)</sup>.

وعلى الثاني: العمل بظاهر حكمه: أي بحكم ظاهر سيق الكلام لأجله.

وعلى ما هو الأولى: النظم الدال على تمام الموضوع له أو جزئه أو لازمه المقصود في الجملة.

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) الحشر: ٨.

٢. (وبإشارته): أي الاستدلال بإشارة النص، (وهو العمل بما): أي بحكم (ثبت بنظمه): أي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان، وبه يخرج<sup>(١)</sup> دلالة النص؛ لأنه ثابت بمعنى في النظم (لغة): أي غير مسوق له، وكان حق المصنّف أن يذكره، وهذا ظاهر في إرادة عمل الجوارح، فإن حمل العمل على إثبات الحكم يصير تقديره: إثبات الحكم بمعنى ثبت بالنظم لغة، وفيه تكلف لا يخفى.

مثاله قوله تعالى: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ}<sup>(٢)</sup> سيق الكلام لإثبات النفقة والكسوة على الأب؛ لأنه المولود له، فهذا عبارة النص. وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء؛ لأنّ اللام للاختصاص، ولم يختص به الأب من حيث الملك، فاختص بالنسب<sup>(٣)</sup>، وهو غير مسوق له.

وعلى ما هو الأولى: فهو النظم الدال على اللازم الذاتي الذي لم يسق له أصلاً، ولم يحتج إليه لصحة الحكم.

(وهما): أي العبارة والإشارة (سواء في إيجاب الحكم): أي في إثباته؛ لأنّ كلاّ منهما يفيد الحكم بظاهره، (والأول) وهو العبارة (أحق عند التعارض) من الثاني، وهو الإشارة؛ لأنّ الأوّل منظوم مسوق له، والثاني غير مسوق.

مثال التعارض: ما أورده السادة الفقهاء الشافعية في كتبهم من حديث: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين. قيل: ما نقصان دينهن؟ قال: تقعد إحداهن شطر

(١) في أ و ب: «تخرج».

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) في أ و ب: «النسب».

عمرها لا تصوم ولا تصلي»<sup>(١)</sup>، سيق الكلام؛ لبيان نقصان دينهن، وفيه إشارة إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً، مع قوله ﷺ: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام»<sup>(٢)</sup>، وهذا عبارة فيكون أحق.

(وللإشارة عمومُ كالعبارة)؛ لأنَّ كلاًّ نظم، والعمومُ باعتبار الصيغة.

٣. (والثَّابِتُ بدلالته): أي بدلالة النصِّ (هو ما): أي حكم (ثبت): أي استنفيد (بمعناه): أي بسبب معنى النصِّ (لغةً) لا بعين النصِّ، ولغةً: نصب على التمييز من قوله بمعناه، والمراد المعنى الذي يعرفه كلُّ سامع يعرف اللُّغة من غير استنباط.

وخرج «بمعناه» العبارة والإشارة؛ لأنَّهما بنفس النظم.

وبقوله: «لغةً» المقتضى والمحذوف؛ لأنَّ المقتضى ثابت شرعاً والمحذوف عقلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) في صحيح البخاري ١: ١١٦، وصحيح مسلم ١: ٨٦، ولفظه فيه: (وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن، قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: أما نقصان العقل، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين).

(٢) في المعجم الكبير (٨: ١٢٦)، واللفظ له، والمعجم الأوسط ١: ١٩٠، وسنن الدارقطني ١: ٢١٨، والعلل المتناهية ١: ٣٨٣، والكامل ٢: ٣٧٣، والتحقيق ١: ٢٦٠، وطرقه يعضد بعضها بعضاً، وقد روي فتاوى عن كثير من الصحابة توافقه. ينظر: نصب الراية ١: ١٩١، والدراية ١: ٨٤.

(٣) في أوب زيادة: «لغة».

مثاله قوله تعالى: {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ} <sup>(١)</sup>، فالنهي عن التأفيف يُعلم به حرمة الضرب من غير اجتهداد، فحرمة الضرب حكمٌ استفيد من معنى التأفيف، الذي هو الأذى بكلمة التضجر.

ويقال على هذا: الأقسام للكتاب لا للحكم.

فالأولى: أنه النظم الدال على اللازم بواسطة مناط حكمه المفهوم لغة.

(والثابتُ بدلالته): أي بدلالة النص: (كالثابت بعبارته وإشارته) من حيث إن كلاً منهما يوجب الحكم، (إلا عند التعارض)، فإن الإشارة تُقدّم على الدلالة، وإذا قُدّمت الإشارة، فالعبارة أولى؛ لأنّ فيها وجد النظم والمعنى اللغوي، وفي الدلالة لم يوجد إلا المعنى اللغوي، فترجّحت الإشارة.

قالوا: مثال تعارضهما ما قاله الإمام الشافعي رحمته الله: تجب الكفارة في القتل العمد؛ لأنها لما وجبت في القتل الخطأ مع قيام العذر فلأن تجب في العمد أولى، ولكن هذه الدلالة عارضها إشارة قوله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ} <sup>(٢)</sup>، فإنه يشير إلى عدم وجوب الكفارة في العمد؛ لأنّ الجزاء اسم للكمال التام، فلو وجبت الكفارة لكان جهنم بعض الجزاء لا كله، فترجّحت الإشارة.

قلت: فيه نظرٌ لا يخفى.

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) النساء: ٩٣.

(والثَّابِتُ به) بدلالة النَّصِّ (لا يحتمل التَّخصيص؛ إذ لا عموم له)؛ لأنَّ العموم من أوصاف اللفظ، ولا لفظ في الدلالة.

٤. (والثَّابِتُ باقتضائه): أي باقتضاء النصِّ يعني بمقتضاه، والاقتضاء الطلب (وهو ما): أي حكم (لم يعمل النص إلا بشرط تقدُّمه): أي تقدُّم ذلك الحكم (عليه): أي على النصِّ.

قالوا مثاله: أعتق عبدك عني بآلفٍ، فلا يصحَّ إلا بالبيع، فالبيع مقتضى وما ثبت به وهو الملك حكم المقتضي، فيثبت البيع مُقَدِّماً على الإعتاق؛ لأنَّه بمنزلة الشرط لصحَّته.

قلت<sup>(١)</sup>: إلا أنَّ هذا ليس من النصوص، والكلام في اقتضاء النص، وهو من الكتاب قوله تعالى: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ}<sup>(٢)</sup>.

ومن السُّنَّة حديث: «رفع عن أمتي الخطأ».

قلت: لفظه: «إِنَّ الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنِّسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٣)</sup>، رواه ابنُ ماجه وابنُ حبانَ والحاكم، وقال: صحيحٌ على شرطهما.

(١) ساقطة من أ و ب.

(٢) القصص: ٣.

(٣) قال السيوطي: لا يوجد بهذا اللفظ، وأقرب ما وجد ما رواه ابن عدي ٢: ١٥٠ عن أبي بكره بلفظ: (رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً خطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه) وعده ابن عدي من منكرات جعفر ابن جسر.



وأخرج ابن ماجه ١: ٦٥٩ والبيهقي في السنن الكبير ٦: ٨٤ عن ابن عباس رضي الله عنه يرفعه قال: (إنَّ الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦: ٢٥٠: رواه الطبراني في الأوسط ٨: ١٦١ وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف.

ورواه ابن ماجه ١: ٦٥٩، وابن حبان في صحيحه ١٦: ٢٠٢، والحاكم في المستدرک ٢: ٢١٦، والبيهقي في السنن الكبير ٧: ٣٥٦، والدارقطني ٤: ١٧٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣: ٩٥، والطبراني في الكبير ١١: ١٣٣، والصيداوي في مسند الشيوخ ١: ٣٦٢، والعقيلي ٤: ١٤٥، والخطيب في تاريخ بغداد ٧: ٣٧٧ عن ابن عباس رضي الله عنه يرفعه بلفظ: (إنَّ الله تجاوز (...))، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وروى عبد الرزاق ٦: ٤٠٩ عن الحسن رضي الله عنه مرفوعاً: (تُجوز عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه).

قال ابن أبي حاتم في العلل ١: ٤٣١ سألت أبي عنها، فقال: هذه أحاديث منكرة كأئمتها موضوعة، وقال في موضع آخر لم يسمعه الأوزاعي من عطاء ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده.

وقال عبد الله بن أحمد في العلل ١: ٥٦٢ سألت أبي عنه فأنكره جداً، وقال: ليس يروي هذا إلا الحسن رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ونقل الخلال عن أحمد قال: مَنْ زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فإنَّ الله أوجب في قتل النفس الخطأ الدية والكفارة، يعني مَنْ زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف.

قال محمد بن نصر عقب إيراده: ليس له إسناد يحتج بمثله.

وقال العجلوني في كشف الخفاء ١: ٥٥٢-٥٢٣: مجموع هذه الطرق تظهر أنَّ للحديث أصلاً، لا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح عن زرارة بن أوفى يرفعه: (إنَّ الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به). وينظر: تلخيص الحبير ١: ٢٨١، خلاصة البدر المنير ١: ١٥٤.

فيقدَّر في الأوَّل: «ملوكة»، وفي الثَّاني: «إثم».

ولا عموم للثَّابت بالاقتضاء؛ لعدم اللَّفظ.

قال شيخنا: ليس هذا بشيء؛ لأنَّ المقدَّر كالمملفوظ.

قلت: هذا في المحذوف لا في المقتضى، ولهذا كان التحقيق الفرق بين المقتضى والمحذوف.

ولو قدر تعارض الثَّابت بالدَّلالة والثَّابت بالاقتضاء قُدِّم الثَّابت بالدَّلالة؛ لأنَّه ثابتٌ بالمعنى اللُّغوي بلا ضرورة، والمقتضى ثابتٌ<sup>(١)</sup> ضرورةً.

(والتَّنْصيص) على الشيء باسم يدل على الذات دون الصِّفة، سواء كان علماً أو اسم جنس (لا يدلُّ على التَّخصيص): أي تخصيصُ الحكم بذلك الشيء.

وقال بعض العلماء من الأشاعرة والحنابلة وأبو بكر الدِّقاق: يدلُّ على التخصيص بذلك الشيء ونفي الحكم عمَّا عداه.

لنا: أنَّه يلزم الكفر بقوله: محمد رسول الله على قولهم؛ لاقتضائه نفي رسالة سائر الرسل<sup>(٢)</sup>.

قالوا: لولا التخصيص لم يفد التنصيص.

وأجيب: بأنَّ فائدته إفهام مقصود الكلام.

(١) في أ و ب: «بالثابت».

(٢) ساقطة من أ.

(والمطلق): وهو ما دلَّ على بعضِ أفرادِ شائعٍ لا قيد معه نحو: رقبة، (لا يحمل على المقيد): وهو الدالُّ على مدلولِ المطلق بصفةٍ زائدة: أي لا يُقَيَّد بقيده عندنا، وإن كانا في حادثةٍ واحدةٍ إذا كان الإطلاق والتقييدُ في سبب الحكم: كقوله ﷺ: «أدوا صاعاً من قمح بين اثنين أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، عن كلِّ حرٍّ وعبدٍ، صغيرٍ أو كبيرٍ»<sup>(١)</sup>، رواه عبد الرزاق وأبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة رضي الله عنه، وقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على العبد والحرِّ، والذكر والأنثى، والصَّغير والكبير، من المسلمين»، متفق عليه<sup>(٢)</sup>؛ إذ سبب الفطرة رأس يمونه ويلى عليه.

أو كان الإطلاق والتقييدُ في المحكوم به في حادتين، نحو: قوله ﷺ في كفارة الظَّهار: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ}<sup>(٣)</sup>، وفي كفارة القتل: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ}<sup>(٤)</sup>، فلا يحمل.

وإن كان في حادثةٍ واحدةٍ يُحمل ضرورةً، نحو: صوم كفارة اليمين، أطلق في القراءة المتواترة، وقيد بالتتابع في القراءة المشهورة، وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ وعبد الرزاق من طرق<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في مسند أحمد ٥: ٥٣٢، وسنن الدارقطني ٢: ١٤٨، ومصنَّف عبد الرزاق ٣: ٣١٨.

(٢) في صحيح البخاري ٢: ٥٤٧، وصحيح مسلم ٢: ٦٧٧، والموطأ ١: ٢٨٣، وغيرها.

(٣) القصص: ٣.

(٤) النساء: ٩٢.

(٥) في مصنَّف عبد الرزاق ٨: ٥١٣ وغيره. وعن أبي العالية عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان

وإنَّما لا يُحمَل المطلق على المقيّد في غير الصُّورة التي ذكرنا؛ لإمكان العمل بهما، وكلُّ ما أمكن إعمال الدّليّلين وجب.

(والقرآن في النّظم): أي الجمع بين كلامين بحرفِ العطف، نحو قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} (لا يوجب القرآن في الحكم) عندنا.

وقال بعضهم: يوجب ذلك، فلا تجب الزّكاة على مَنْ لا تجب عليه الصّلاة بسبب ذلك؛ لأنّ العطف موجب الاشتراك.

ولنا: أنّ الشّرْكة للافتقار لا للعطف؛ بدليل قوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ} (١) الآية.

### (فصل:

المشروعات): وهي ما جعله الله تعالى شريعةً لعباده: أي طريقة يسلكونها في الدّين (نوعان:

أحدهما: عزيمة) من العزم، وهو القصد المؤكّد.  
وعُرفَ بأنّه: ما ثبت ابتداءً بإثبات الشّارع حقّاً له.

---

يقرأها فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات. في المستدرك ٢: ٣٠٣. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والموطأ ١: ٣٠٥، ومصنف ابن أبي شيبة ٣: ٨٨، وغيرها.

(وهي): أي ما يُسمَّى عزيمةً (أربعة أنواع هي أصول الشرع): أي المشروع (الشريف):

١. (فرضٌ: وهو ما): أي شيء مشروعٌ (ثبت بدليل قطعي): أي مقطوع به، فخرج خبر الواحد (لا شبهة فيه): أي في دلالتة، فتخرج الآية المؤولة والعام المخصوص.

قيل: هذا التعريف ليس بمانع لشموله بعض المباحات والنوافل الثابتين بدليل قطعي لا شبهة فيه، نحو قوله تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ} <sup>(١)</sup>.

فالصواب: أنه ما قُطِعَ بلزومه.

قلت: إذا أريد بالثبوت اللزوم فلا إيراد: كالأركان الخمسة التي بني الإسلام عليها.

(وحكمه): أي حكم الفرض (اللزوم تصديقاً): أي إذعاناً (بالقلب، فيُكفر) بسكون الكاف: أي فيُنسب إلى الكفر (جأهه): أي منكر لزومه (وعملاً بالبدن) عطف على تصديقاً: أي وحكمه لزوم عمل المفروض بالبدن (يفسق): أي يُنسب إلى الفسق، وهو هنا الخروج عن طاعة الله تعالى (تاركة بغير عذر) من إكراهٍ أو مرضٍ ونحوهما.

٢. (وواجب) من وجب بمعنى سَقَطَ؛ لسقوط لزومه على المكلف، (وهو

ما ثبت بدليل (ظنيّ فيه شبهة): كصدقة الفطر والأضحية ثبتا بخبر الواحد، وهو دليل فيه شبهة.

والأخصر: ما ظنُّ لزومه.

(وحكمه: اللزوم عملاً بمنزلة الفرض): أي تجب إقامته بالبدن كإقامة الفرض؛ للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن.

٣. (وسنة: وهي الطريقة السلوكية في الدين) التي يُطالب المكلف بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب، فخرج النفل؛ لأنه لا يُطالب بإقامته، وخرج الواجب والفرض.

وأهمل المصنّف هذه القيود اعتماداً على ما ذكر في حكمه، وهو قوله:

(وحكمها: المطالبة بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب).

٤. (ونفل: وهو ما زاد على العبادات): أي الفرائض والسُنن المشهورة.

(وحكمه: إثابة فاعله ولا معاقبة على تاركه)، وتدخل السنة في هذا.

فالأولى أنّه ما يُثاب على فعله فقط.

(ويلزم) النفل (بالشروع) فيه، حتى يجب المضي فيه، ويُعاقب على تركه؛ لقوله تعالى: {وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ} (١)، فإذا وجب الإتمام لزم القضاء بالإفساد، (والتطوُّع مثله): أي مثل النفل.

قال شيخنا<sup>(١)</sup>: ولا يظهر لي أنّه غيره.

(ومباح: وهو ما ليس لفعله<sup>(٢)</sup> ثواب، ولا لتركه<sup>(٣)</sup> عقاب).

(ورخصة): أي والثاني أو الآخر رخصة، وكان الأولى التصريح بهذا [قاله

شيخنا]<sup>(٤)</sup>، (وهي): أي الرُّخصة (ما): أي مشروع (تغيّر من عسر ليسر بعذر).

قالوا: وهي أربعة أنواع: نوعان من الحقيقة، ونوعان من المجاز:

١. ما يستباح: أي يعامل معاملة المباح مع قيام سبب الحرمة وحكمها:

كالمكره على الفطر في رمضان، يرخّص له في الإفطار مع قيام دليل الحكم، وهو شهود الشهر وقيام حرمة الفطر.

٢. وما يستباح مع قيام السبب الموجب وتراخي الحكم: كفطر المسافر

والمريض في رمضان.

والأخذ بالعزيمة في هذين أولى.

٣. وما وضع عنا من الإصر والأغلال التي كانت على من قبلنا.

٤. وما سقط عن العباد مع كونه مشروعاً في الجملة: كقصر الصلاة في

السفر.

---

(١) أي الكمال ابن الهمام.

(٢) في ب: «بفعله».

(٣) في ب: «بتركه».

(٤) ساقطة من أ و ب.

فتبيّن أنّ التعريف غير جامع.

(فصل: والأحكام المشروعة بالأمر)، وقوله: (والنهي): أي المنهي عنها: أي لوجوبها الجبري؛ لأنّه هو الذي له السبب، والمراد بالأحكام المحكوم بها من العبادات (بأقسامها) من الأمر المؤقت والمطلق ونحوهما، والنهي عن الأمور الشرعية والحسية ونحوهما (أسباب)، وهي هنا بمعنى العلة، جعلها الشرع مناطاً للأحكام؛ تيسيراً للإدراك الحكم الغائب عن العباد.

(فسبب وجوب الإيمان): أي سبب الوجوب الجبري للتصديق والإقرار (حدوث العالم الذي هو): أي العالم (علم على وجود الصانع)؛ لأنّ الحدوث يقتضي محدثاً، ولا بدّ أن يكون موجباً لذاته - كما عرف في موضعه -.

(وسبب الصلاة): أي وجوبها (الوقت) بإضافتها إليه، والإضافة تقتضي الاختصاص، وأقوى وجوهه بالسببية.

(والزكاة): أي وسبب وجوب الزكاة (ملك المال)، وهو النصاب المغني النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية؛ لإضافتها إليه في قوله ﷺ: «فادّوا زكاة أموالكم»<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود من حديث علي رضي الله عنه ونحوه.

(والصوم): أي وسبب وجوب الصوم (أيام رمضان) للإضافة.

---

(١) في سنن النسائي ٣٧: ٥، عن علي رضي الله عنه، أما عن أبي أمامة ففي سنن الترمذي ٥١٦: ٢، ومسنند أحمد ٢٥١: ٥، وصحيح ابن خزيمة ١٢: ٤، وصحيح ابن حبان ٤٢٦: ١٠، والمستدرک ٥٢: ١، وغيرها.



(وزكاة الفطر): أي وسبب وجوب زكاة الفطر (رأس يمونه): أي يقوم بكفائته (ويلى عليه)؛ لقوله ﷺ في صدقة الفطر: «عن الصَّغِير والكَبِير والحرَّ والعبد ممن تمونون»<sup>(١)</sup>، رواه الدَّارِقُطْنِي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومن حديث عليّ رضي الله عنه.

(والحج): أي وسبب وجوب الحجّ (بيت الله تعالى)؛ لإضافته إليه في قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}<sup>(٢)</sup>.

(والعُشْر): أي وسبب وجوب العشر (والخراج، الأرض النامية تحقيقاً أو تقديراً): أي تحقيقاً في العشر بحقيقة الخارج، وتقديراً في الخراج بالتمكّن من الزراعة، بدلالة الإضافة، فيقال: عَشْرُ الأَرْضِ وخراج الأرض مؤنة فيها معنى العبادة؛ لأنّه يصرف إلى الفقراء، ولم يجز التّعجيل قبل الخارج؛ لعدم تمام السَّبب، والخراج عقوبة فيها معنى المؤنة؛ ولهذا ابتدأ به الكافر.

(والطَّهَّارة): أي وسبب وجوب الطَّهَّارة (الصَّلَاة) يُقال: طهارة الصَّلَاة.

(و) سبب مشروعيّة (المعاملات) توقف بقاء (العالم) إلى يوم القيامة على مباشرتها.

(و) أسباب (العقوبات ما نُسِبَتْ<sup>(٣)</sup> إليه) من قتل وزنا وسرقة.

(١) في سنن البيهقي الكبير ٤: ١٦١، وسنن الدارقطني ٢: ١٤٠، ومسنند الشافعي ص ٩٣، وغيرها.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) في أوب: «نسب».

(و) سبب (الكفارات أمرٌ دائرٌ بين الحظر والإباحة)، بأن يكون مباحاً من وجه ومحظوراً من وجه: كالقتل الخطأ، فإنه من حيث الصورة رمي إلى الصيد، وهو مباح، وباعتبار ترك التثبت حتى أصاب آدمياً هو محظور، والله أعلم.

(باب: بيان أقسام السنة:

والسنة<sup>(١)</sup>: هي المروي عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً).

وهذا غير جامع لخروج التقرير، وغير مانع لشمول القرآن.

وإصلاحه: بأنها المروي عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

وهي تشترك مع الكتاب في الأقسام المتقدمة، ويختص هذا الباب بكيفية اتصالها بنا، وحال نقلها إلينا، ومتعلقات ذلك، فلذلك قال:

(وبيان وجوه): أي طرق (اتصالها بنا أقسام) أربعة بالاستقراء:

[القسم الأول: في الاتصال]

١. (منها المتواتر): وهو لغةً المتتابع (وهو الكامل)؛ لعدم الشبهة، وفي

العرف: هو (الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم) عادة (تواطؤهم): أي توافقهم (على الكذب).

وفيه خلل؛ لفوت<sup>(٢)</sup> ذكر دوام هذا في الطرفين والوسط، ولأنَّ عدم

---

(١) ساقطة من جـ.

(٢) في ب: «لفوات».

الإحصاء ليس بشرط بل الكثرة.

فالأولى<sup>(١)</sup>: أنه خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه.

وموجهه: علم اليقين.

٢. (والمشهور هو الذي في اتصاله) بنا (شبهة) صورة، وهذا غير محتاج إليه في التعريف، ويكفي فيه قوله (وهو ما) الذي (انتشر من الأحاد) في القرن الثاني والثالث (حتى صار كالمتواتر).

وحكمه: أنه يوجب علم الطمأنينة، وهو دون اليقين وفوق أصل الظن.

٣. وخبر الواحد: وهو الذي في اتصاله بنا شبهة صورة ومعنى، وعرف بها لم يبلغ حد الشهرة.

وحكمه: أنه يوجب العمل، ولا يوجب العلم.

وتركه المصنف<sup>(٢)</sup> سهواً؛ لأنه معظم السنة، وعليه مدار معظم الأحكام.




---

(١) في أوب: «والأولى».

(٢) ساقطة من أوب.

## [القسم الثاني: الانقطاع]

### والانقطاع: ظاهر وباطن]

(والمنقطع): وهو القسم الثاني من الأقسام الأربعة (وهو نوعان: ظاهر وباطن): أي ظاهر انقطاعه بمعنى<sup>(١)</sup> أنه منقطع في<sup>(٢)</sup> الصورة الظاهرة، وباطن: أي انقطاعه، بمعنى أن نسبته إلى القائل منقطعة في باطن الأمر، وإن اتصلت في الظاهر.

### [أ- الانقطاع الظاهر: المرسل]

(فالظاهر) انقطاعه (هو المرسل، وهو المنقطع الإسناد)، وهو طريق المتن، بأن سقطت الوساطة بينه وبين النبي ﷺ: كأن يقول لما لم يسمعه من النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ كذا، ولما لم يره فعَلَه: فعَل رسول الله ﷺ كذا، أو فعل بين يديه كذا، ونحوه.

(وهو): أي المرسل على (أربعة أوجه:

أحدها: ما أرسله الصحابي، وهو مقبول بالإجماع؛ للإجماع على عدالتهم، فلم يضر الجهل بالساقط من الإسناد.

(والثاني: ما أرسله أهل القرن الثاني) وهم التابعون، (وهو حجة عند الحنفية)، وجميع أهل عصرهم إلى ما بعد المتين، كما قاله أبو داود في «رسالته

---

(١) في أ و ب: «يعني».

(٢) ساقطة من أ و ب.

لأهل مكة» وابن جرير الطبري، وذلك لثبوت عدالة الساقط بالحديث الذي استدلل به لقبول مرسل الصحابي عليه السلام، وهو حديث: «خير القرون» كما استدلل به الخطيب في «الكفاية» وغيره من أئمة الحديث، وكذا المرسل؛ لأنه يستحيل أن يشهد على رسول الله ﷺ بشيء إلا بعد ثبوته عنده، ولا ثبوت إلا بعد عدالة الراوي.

(والثالث: ما أرسله العدل في كل عصر) بعد القرن الثاني والثالث (وهو حجة عند الكرخي رحمته الله)؛ لأنَّ علَّةَ القبول في القرون الثلاثة العدالة والضبط، فمهما وجدا وجب القبول.

وقال عيسى بن أبان رحمته الله: لا يقبل؛ لأنَّ الزَّمانَ زمانَ الفسق وفشو الكذب، فلا بُدَّ من البيان.

وقد يُقال: إن كان العدل عالماً بأحوال الرواة فالقول ما قاله الكرخي رحمته الله؛ لاتفاق أئمة الحديث بعد البخاري رحمته الله على قبول معلقاته المجزومة.

(والرابع: ما أرسل من وجه وأسند من وجه)، مثل حديث: «لا نكاح إلا بولي»<sup>(١)</sup>، رواه شعبة وسفيان مرسلًا عن أبي بردة عن النبي ﷺ، ورواه إسرائيل بن يونس مسنداً عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ، (فلا شبهة في قبوله عند مَنْ يقبل المرسل)، وعند المحققين من غيرهم أيضاً.

(١) في جامع الترمذي ٤٠٧: ٣، وسنن البيهقي الكبير ١٠٦: ٧، وسنن أبي داود ٢: ٢٢٩، وسنن ابن ماجه ٦٠٥: ١، وغيرها.

[ب - الانقطاع الباطن نوعان:

الأول: لنقص في الناقل.

الثاني: لدليل معارض].

(والباطن) انقطاعه (على وجهين):

(أحدهما: المنقطع لنقص الناقل) بفوت شرط من شروط الرواية، وهي:

عقل البالغ، وإسلامه، وعدالته. وهي رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة بعدم اقرار الكبائر والإصرار على الصغائر. وضبطه بسمع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه، ثم الثبات عليه إلى حين أدائه.

فلا يقبل خبر من فقد شيئاً من هذه الشروط.

وللجرح والتعديل عند أئمة الحديث مراتب، ولهم كلمات تستعمل في أهل تلك المراتب، والتي تستعمل في الجرح منها ما يرجع إلى العدالة، ومنها ما يرجع إلى الضبط.

وأنا أذكرها لك على سبيل التذلي:

فأعلى التعديل: أوثق الناس، وأثبت الناس، وإليه المنتهى في الثبوت.

ثم ثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل حافظ.

ثم ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة.

ثم صدوق، أو محلة الصدق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

ثم شيخ، ثم صالح، وقيل: صالح، ثم شيخ.

وأعلى الجرح: أكذب الناس، وإليه المنتهى في الكذب أو في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب.

ثم متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث.

ثم ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال.

ثم لين، أو سيء الحفظ، أو فيه أدنى مقال.

(والثاني المنقطع) باطناً (بدليل معارض) يقدم عليه.

ومثّل لذلك بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: «لم يجعل لي رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى»، عارضه قوله تعالى: {أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ} <sup>(١)</sup>، وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «وأنفقوا عليهنّ من وجدكم».

وحديث القضاء بشاهد ويمين <sup>(٢)</sup> عارض قوله تعالى: {وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ} <sup>(٣)</sup>، وعند عدم الرّجلين أوجب رجلاً وامرأتين، وحيث نقل إلى ما ليس بمعهود في مجالس الأحكام دلّ على عدم قبول الشاهد الواحد مع اليمين،

(١) الطلاق: ٦.

(٢) وهو: (أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد) في صحيح البخاري ٢: ٩٤٩، وسنن ابن ماجه ٢: ٧٩٣، ومسنند أحمد ١: ٣١٨، والموطأ ٢: ٧٢١، وغيرها.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

وعارض السنة المشهورة، وهو قوله ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»<sup>(١)</sup>.

وحديث المصراة<sup>(٢)</sup> عارض قوله تعالى: {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}<sup>(٣)</sup>.

### [القسم الثالث: ما جعل الخبر فيه حجة]

(والثالث) من الأقسام الأربعة: (ما جعل الخبر فيه حجة) وهي حقوق الله تعالى، وهي العبادات والعقوبات عند أبي يوسف رحمه الله وحقوق العباد.

### [القسم الرابع: في بيان نفس الخبر]

(والرابع) من الأقسام الأربعة المختصة بالسنة: (في بيان نفس الخبر، وهو أربعة أقسام):

١. (قسم متحتم الصدق)؛ لإحاطة العلم بذلك، كخبر الرسول ﷺ لمن يسمعه منه؛ لأنه ثبت بالدليل القاطع عصمته.

(وحكمه: اعتقاده): أي وجوب اعتقاده (والاثمأ به)؛ لقوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}<sup>(٤)</sup>.

(١) في سنن الدارقطني ٤: ١٥٧، وسنن البيهقي الكبير ١٠: ٢٥٢، وغيرها.

(٢) في صحيح البخاري ٢: ٧٥٥: (لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها، إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر).

(٣) البقرة: ١٩٤.

(٤) الحشر: من الآية ٧



٢. (وقسم متحتم الكذب)، قالوا: كدعوى فرعون الربوبية.

قلت: ليس هذا مما نحن فيه، والله أعلم.

(وحكمه: اعتقاد بطلانه).

٣. (وقسم يحتملها): أي الصدق والكذب: كخبر الفاسق يحتمل الصدق

باعتبار دينه وعقله<sup>(١)</sup>، ويحتمل الكذب باعتبار فسقه.

(وحكمه: التوقف فيه)؛ لاستواء الجانبين، وقد قال تعالى: {إِنْ جَاءَكُمْ

فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا} <sup>(٢)</sup>.

٤. (وقسم ترجح أحد احتماليه)، وهو جانب صدقه لتمثيلهم له بخبر

العدل المستجمع لشرائط الرواية.

(وحكمه: العمل به)؛ للدلائل الدالة على ذلك - كما تقدم - (دون اعتقاد

حقيقته).

ولهذا النوع أطراف ثلاثة:

(١) طرف السماع: وهو أن تقرأ على المحدث، أو يقرأ المحدث عليك، أو يُقرأ بحضرته

وأنت تسمع، وهذا عزيمة، والرخصة: الإجازة.

(٢) وطرف الحفظ: والعزيمة فيه: حفظ المروي من وقت السماع إلى وقت الأداء،

والرخصة: الاعتماد على الكتاب المسموع.

(١) في أ زيادة: «وعمله».

(٢) الحجرات: من الآية ٦.

(٣) وطرف الأداء: والعزيمة فيه: أن يؤدي بلفظه كما سمع، والرخصة: أن ينقله بمعناه، وقد منعه بعضهم.

والصحيح عندنا تفصيل: إن كان مُحْكَمًا يجوز للعالم باللغة.

وإن كان ظاهراً يحتمل الغير: كعام يحتمل الخصوص، وحقيقة تحتمل المجاز، يجوز للمجتهد فقط.

وما كان مشتركاً أو مجملاً أو متشابهاً أو من جوامع الكلم، فلا يجوز أصلاً.

[بحث في بيان الطعن في الحديث]

وقد يلحق الحديث الطعن:

١. إمّا من الراوي، بأن أنكر الرواية عنه إنكاراً جاحداً، بأن قال: كذبت عليّ، أو ما رويت لك، وفي هذا الوجه يسقط العمل بالحديث.

وإن أنكر إنكاراً موقوفاً، بأن قال: لا أذكر أني رويت لك هذا ولا أعرفه، ففيه خلاف.

٢. أو عمل بخلافه بعد الرواية مما هو خلاف بيقين، فيسقط العمل به أيضاً.

كما روت عائشة رضي الله عنها أَنَّ النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل»<sup>(١)</sup>، ثم إنَّ عائشة رضي الله عنها زوجت بنت أخيها بلا إذن وليها<sup>(٢)</sup>.

وكما روى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً»<sup>(٣)</sup>، كما في «الصحيحين»، وعمل بالثلاث، كما رواه الطحاوي<sup>(٤)</sup> وغيره عنه. ويشكل عليه أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما روى قصَّة حبان بن مُنْقِذ في الخيار ثلاثة أيام<sup>(٥)</sup>، وقال في «الهداية»<sup>(٦)</sup> عن ابن عمر<sup>(٧)</sup> رضي الله عنهما أَنَّهُ أَجاز الخيار شهرين.

(١) في المنتقى ١: ١٧٥، وصحيح ابن حبان ٩: ٣٨٤، والمستدرک ٢: ١٨٢، وجامع الترمذي ٣: ٤٠٧، وسنن البيهقي الكبير ٧: ١١١، والمعجم الأوسط ٦: ٢٦٠، ومسند الحميدي ١: ١١٢.

(٢) ولفظه: عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: «إنَّ عائشة زوج النبي ﷺ زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال: ومثلي يصنع هذا به، ومثلي يفتات عليه، فكلمت عائشة المنذر بن الزبير، فقال المنذر: فإنَّ ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت لأرد أمراً قضيته، فقرت حفصة ثم المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً» في الموطأ ٢: ٥٥٥، وشرح معاني الآثار ٣: ٨، وغيرها، قال ابن حجر في الدراية ٢: ٦٠: إسناده صحيح.

(٣) في صحيح مسلم ١: ٢٣٤، وصحيح البخاري ١: ٧٥، وغيرهما.

(٤) في شرح معاني الآثار ١: ٢٢.

(٥) بلفظ: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إنَّ حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً، وكان قد سفع في رأسه مأمومة، فجعل رسول الله ﷺ له الخيار فيما اشترى ثلاثاً) في سنن البيهقي الكبير ٥: ٢٧٣،

٣. وكذا ترك الراوي العمل بالحديث، كما روى ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ النبي ﷺ كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه»<sup>(٣)</sup>، كما في الصحيحين، وترك ذلك، كما روى محمد ﷺ في «موطئه»<sup>(٤)</sup> وغيره عن عبد العزيز بن حكيم ﷺ قال: «رأيت ابن عمر رضي الله عنهما يرفع يديه بحذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك»، وعن مجاهد ﷺ قال: «صليت خلف ابن عمر رضي الله عنهما فلم يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

٤. وكذا عمل الصحابة رضي الله عنهم بخلافه إذا كان ظاهراً لا يحتمل الخفاء عليهم، كحديث حذيفة رضي الله عنه: «البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام»<sup>(٦)</sup>، وما روي: «أنَّ عمر رضي الله عنه نفى رجلاً فلحق بالروم مرتداً، فحلف أن لا ينفي أحداً أبداً»<sup>(٧)</sup>، فلما ترك

والمنتقى ١: ١٤٦، والسنن المأثورة ١: ٢٨٣، وغيرها.

(١) الهداية شرح بداية المبتدي ٣: ٢٧.

(٢) فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ﷺ: (إنَّ المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خياراً) في صحيح البخاري ٢: ٧٤٢، وغيره، وفي لفظ: (كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار) في صحيح ابن حبان ١١: ٢٨١، وفي لفظ: (المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار) في صحيح ابن حبان ١١: ٢٨٣.

(٣) في صحيح البخاري ١: ٢٥٧، وصحيح مسلم ١: ٢٩١، وغيرهما.

(٤) موطأ محمد ١: ١٨٣.

(٥) في شرح معاني الآثار ١: ٢٢٥.

(٦) في صحيح مسلم ٣: ١٣١٦، وسنن الترمذي ٤: ٤١، وسنن ابن ماجه ٢: ٨٥٢.

(٧) بلفظ: عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال: «غَرَّبَ عمر رضي الله عنه ربيعة بن أمية في الخمر إلى خيبر فلحق به رقل فتنصر، فقال عمر رضي الله عنه لا أغرب بعده مسلماً» في سنن النسائي ٨: ٣١٩،

النفي والحديث لا يخفى عليهم؛ لأنَّ إقامة الحد مفوض إلى الإمام، ومبنيٌّ على الشهرة، علم أنَّه ليس من تمام الحدِّ.

قالوا: وإن كان من جنس ما يحتمل الخفاء، كحديث القهقهة في الصلاة<sup>(١)</sup>، رواه زيد بن خالد الجهني، وروي عن أبي موسى الأشعري أنَّه لم يعمل به، فلا يوجب جرحاً؛ لأنَّه من الحوادث الشاذة فاحتمل الخفاء على أبي موسى رضي الله عنه.

قلت: لم يخف على أبي موسى رضي الله عنه؛ لأنَّه رواه كما أخرجه عنه الطبراني بالأسانيد الصحيحة، فيكون مما رواه وعمل بخلافه.

وأما قولهم: إنَّ زيد بن خالد رواه، فمما لم يوجد في «مسنده» في شيء من الكتب التي بأيدي أهل العلم الآن، وقد رواه الأئمة عن أبي حنيفة رضي الله عنه من غير طريق زيد فرواه محمد من مرسل الحسن، ورواه غيره من طريق معبد، والله أعلم.

ومصنف عبد الرزاق ٩: ٢٣٠، وينظر: نصب الرأية ٣: ٣٤٠، والتعليق الممجد ٣: ٦٥، وغيرها.

(١) عن أبي العلية رضي الله عنه، وغيره: (إنَّ أعمى تردَّى في بئر، والنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بأصحابه، فضحك من كان يصلي معه، فأمر من كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصَّلاة) في سنن الدارقطني ١: ١٦٧، والكمال ٣: ١٦٧، وتاريخ جرجان ١: ٤٠٥، وسنن البيهقي الكبير ٢: ٢٥٢، ومصنف عبد الرزاق ٢: ٣٧٦، ومصنف ابن أبي شيبة ١: ٣٤١، ومراسيل أبي داود ص ٧٥، قال اللكنوي بعد أن أورد طرق الأحاديث الواردة في القهقهة في المسهة بنقض الوضوء بالقهقهة: فهذه الأحاديث المسندة، والأخبارُ المرسلَةُ دالَّةٌ صريحاً على انتقاضِ الوضوء بالقهقهة. ومن أراد الاستفاضة في الروايات الحديثية في نقض الوضوء بالقهقهة فليراجع إعلاء السنن ١: ١٣٢-١٤٤.

وتعيين الراوي بعض احتمالات لفظ الحديث لا يمنع العمل بظاهر الحديث، كتعيين ابن عمر رضي الله عنه أنَّ التفرق بالأبدان في الحديث المتفق عليه: «البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا»<sup>(١)</sup> لم يمنع من حمل التفرق على الأقوال.

### [بحث في بيان الطعن في الراوي]

ولا يسمع الجرح في الراوي إلا مفسراً بما هو قادح متفق عليه.

ولا يجرح بالتدليس، قالوا: وهو كتمان انقطاع في الحديث، مثل أن يقول: حدثني فلان عن فلان، ولا يقول: قال حدثني فلان، أو قال: أخبرني فلان، والصحيح أنَّ هذا ليس بجرح؛ لأنَّه يوهم شبهة الإرسال، وحقيقة الإرسال ليس بجرح، فشبهته أولى.

قلت: التدليس عندهم إحداث الانقطاع لا كتمانه؛ لأنَّه إسقاط راوٍ من السند أو أكثر، ولا يختص بهذه الصورة، بل يكون بإسقاط شيخه الذي سمع منه، وهذه الصورة التي ذكروها تسمى عندهم تدليس التسوية: وهي شرٌّ أنواع التدليس، وحينئذٍ فهو يحقق<sup>(٢)</sup> الإرسال لا أنَّه<sup>(٣)</sup> يوهم.

---

(١) في صحيح البخاري ٧٤٢: ٢ بلفظ: (أنَّ المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خياراً).

(٢) في أ و ب: «تحقق».

(٣) في أ و ب: «لأنَّه».

ثم إنَّ المدلسين عندهم ما عدا سفيان بن عيينة رحمته الله إنما يسقطون الضعيف، فلا يصحَّ أن يقال عليهم ما ذكر من أنَّ حقيقة الإرسال ليس بجرح؛ لأنَّ المرسل عندنا إنما أرسل عن ثقة عنده.

ولا يجرح بالتلبيس: وهو أن يذكر الشيخ بما لا يشتهر به، ويسمَّى هذا عند المحدثين تدليس الشيوخ، ومضرَّته في المتقدمين توعير طريق معرفة المحدث<sup>(١)</sup>.

### (فصل:

إذا<sup>(٢)</sup> وقع التعارض): وهو تقابل المتساويين قوة حقيقة، مع اتحاد النسبة (بين الحجج) في نظر المجتهد.

(فحكمه): أي حكم وقوع التعارض (بين الآيتين، المصيرُ إلى السُّنة): كقوله تعالى: {فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ} <sup>(٣)</sup> يوجب بعمومه القراءة على المقتدي، وقوله تعالى: {وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ} <sup>(٤)</sup> ينفي وجوبها؛ إذ كلاهما ورد في الصَّلَاة كما بيَّنه الطحاوي رحمته الله في «الأحكام»، فصير إلى الحديث، وهو ما رواه ابن منيع بسند «الصحيحين» عن جابر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَ

---

(١) في أ و ب ج: «الحديث».

(٢) في أ و ب: «وإذا».

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) الأعراف: من الآية ٢٠٤.

الإمام له قراءة<sup>(١)</sup>، ولا يعارضه قوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه محتمل لإرادة نفي الفضيلة.

(وبين السُّنَّتين، المصير إلى أقوال) علماء (الصحابة ﷺ): أي<sup>(٣)</sup> قُدِّمَ على<sup>(٤)</sup> القياس مطلقاً، كما قال فخر الإسلام ﷺ، وفيما لم يدرك بالقياس كما قال الكرخي ﷺ، ومنه إلى القياس وإن لم يقدم كما ذكره الكرخي ﷺ، فهو في رتبة القياس، [وهو ظاهر]<sup>(٥)</sup> قوله: (أو القياس) فيتحرَّرُ فيهما، ومثَّلَ لهذا بما روى النعمان بن

(١) في سنن ابن ماجه ١: ٢٧٧، وسنن الدارقطني ١: ٣٢٣، وسنن البيهقي الكبير ٢: ١٦٠، وحلية الأولياء ٧: ٣٢٧، ومسند أبي حنيفة ١: ٤٩٦، وفي المعجم الصغير ٧: ٣٠٨ عن أبي سعيد الخدري، وقال الإمام اللكنوي في التعليق الممجَّد ١: ١٩٤ بعد أن ذكر طرقة: «هذا خلاصة الكلام في طرق هذا الحديث، وتلخص منه: أنَّ بعض طرقة صحيحة أو حسنة ليس فيه شيء يوجب القدح عند التحقيق، وبعضها صحيحة مرسلة وإن لم تصح مسندة والمراسيل مقبولة، وبعضها ضعيفة ينجر ضعفها بضم بعضها إلى بعض، وبه ظهر أن قول الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي» أنَّ طرقة كلها معلولة ليس على ما ينبغي، وكذا قال البخاري في رسالة «القراءة خلف الإمام»: أنَّه حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز والعراق لإرساله وانقطاعه، أما إرساله فرواه عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وأما انقطاعه فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر ﷺ ولا يدري أسمع من أبي الزبير أم لا؟ انتهى. ولا يخلو عن خدشات واضحة».

(٢) في صحيح البخاري ١: ٢٦٣، وصحيح مسلم ١: ٢٩٧، وغيرها.

(٣) في أ و ب: «إن».

(٤) في أ و ب: «عليه».

(٥) ساقطة من أ و ب.



بشير ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ كَمَا تَصَلُّونَ<sup>(١)</sup> بِرُكْعَةٍ وَسَجْدَتَيْنِ)<sup>(٢)</sup> مع ما روت عائشة رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ رُكْعَتَيْنِ بِأَرْبَعِ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ)<sup>(٣)</sup> فصير إلى القياس، وهو اعتبار صلاة الكسوف بسائر الصلوات.

(وبين القياسين): أي وحكم التعارض إذا وقع بين قياسين أنه (إن أمكن ترجيح أحدهما) عمل به، (وإلا): أي وإن لم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر

(١) في أ وب: يصلون.

(٢) في صحيح البخاري ١: ٣٥٣، وصحيح مسلم ٢: ٦٢٣، وغيرها عن أبي بكرة ﷺ قال: (كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِرُ رِداءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، لَا يَنْكَسِفَانِ؛ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَكْشِفَ مَا بَكُمْ) وفي لفظ: (صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ رُكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَلَاتِكُمْ) في صحيح ابن حبان ٧: ٧٨، وسنن البيهقي الكبير ٣: ٣٣٧، وسنن النسائي الكبرى ١: ٥٧٨، والمجتبى ٣: ١٤٦، وغيرها.

(٣) في صحيح البخاري ١: ٣٥٦، وصحيح مسلم ٢: ٦٢٠، وغيرها بلفظ: عن عائشة رضي الله عنها: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ قَامَ فَكَبَّرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ وَقَامَ كَمَا هُوَ ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سَجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سَلَّمَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخُطِبَ النَّاسُ، فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ).

(فيعمل المجتهد بأيها شاء بشهادة قلبه)؛ لأنَّ أحد القياسين حقٌّ، ولا يتساقطان؛ لأنَّه لم يبق بعدهما دليل يصار إليه.

وعند العجز عن المصير إلى دليل يجب تقرير الأصول، وهو إبقاء ما كان على ما كان.

### [أوجه التخلص من المعارضة]

وقد يتصوّر معارضة الحجج التي ذكرناها، فيتخلص عنها:

١. بيان عدم وجود ركن المعارضة أو شرطها؛ لعدم معادلة المعارض، كما في الظاهر والنصّ على ما تقدّم، كما لو عارض حديث: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»<sup>(١)</sup> بحديث: «القضاء بشاهد ويمين»<sup>(٢)</sup>، فنقول: هذا حديث صحيح مشهور، فلا يعادله هذا؛ لأنَّه خبر واحد، أو لم يستكمل شروط الصحة.

٢. أو اختلاف الحكم، بأن يكون أحدهما حكم الدنيا والآخر حكم الآخرة: كآتيي اليمين، فالتّي في سورة البقرة على حكم الآخرة<sup>(٣)</sup>، والتّي في المائدة على حكم الدنيا<sup>(٤)</sup>، فلا كفارة في الغموس؛ لأنَّها غير منعقدة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قال ﷺ: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ} [البقرة: ٢٢٥].

(٤) {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ...} [المائدة: ٨٩].

٣. أو اختلاف الحال، بحمل أحدهما على حال، والآخر على أخرى: كقراءة التَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ في قوله تعالى: {حَتَّى يَطْهَرْنَ} <sup>(١)</sup> بحمل التَّخْفِيفِ على الانقطاع لأكثر الحيض، والتَّشْدِيدِ على ما دون ذلك.

٤. أو اختلاف الزمان:

أ. صريحاً: كآتي العدة: قوله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} <sup>(٢)</sup> نزلت بعد قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} <sup>(٣)</sup>، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من شاء لاعنته نزلت سورة النساء القصري بعد {أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا}» <sup>(٤)</sup>، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه البخاري <sup>(٥)</sup> بدون «لاعنته».

ب. أو دلالة: كما في تعارض الحاضر والمبيح، نحو ما روي: «أنه ﷺ نهى عن أكل الضَّبِّ» <sup>(٦)</sup>.

(١) البقرة: ٢٢٢.

(٢) الطلاق: ٤.

(٣) البقرة: ٢٣٤.

(٤) في سنن أبي داود ١: ٧٠٤، وسنن النسائي ٦: ١٩٦، وسنن ابن ماجه ١: ٩٥٤، وغيرها.

(٥) في صحيحه ٤: ١٨٦٤.

(٦) أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حسنة رضي الله عنه: «كنا عند النبي ﷺ فأسفر فتزلنا منزلاً أرضاً كثيرة الضباب فأصبنا ضباً وذبحنا، فبينما القدر يغلي إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَدَتْ، وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ

وروي: «أنه ﷺ أقر على أكله»<sup>(١)</sup>، فيجعل الحاضر متأخراً؛ تعليلاً لتغيير الأمر الأصلي .

ولا ترجيح بكثرة الرواة ولا بالذُكُورة ولا بالحرية.

واختلف في تعارض المثلث والنّافي، فعند الكرخي ﷺ يقَدِّم المثلث، وعند عيسى بن أبان ﷺ يتعارضان إن كان النّافي اعتمد دليلاً، وإن كان بُني على الظّاهر فالمثلث مُقَدِّم.

وإن وقع التّعارض بين قياسين فالترجيح:

١. بقوة أثر الوصف: كالأستحسان في معارضة القياس.

٢. وقوة ثبات الوصف على الحكم الذي يشهد الوصف بشوته، كقولنا في صوم رمضان: إنّه متعيّن فلا يجب تعيينه، أولى من قول غيرنا: إنّه صوم فرض فيجب تعيينه، فوصفُ الفرضيّة قاصرٌ على الصّوم، ووصف التّعيين مؤثّرٌ في عدم وجوب التّعيين على الإطلاق، فيكون أثبت.

---

تكون، هي فاكفؤوها فكفأناها» في مسند أحمد ٤: ١٩٦، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح. وفي صحيح ابن حبان ١٢: ٧٣، وفيه لفظ: (وإنّا جياع)، وفي مسند أبي يعلى ٢: ٢٣١، وشرح معاني الآثار ٤: ١٩٧، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤: ٥٠: ورجال الجميع رجال الصحيح.

(١) في صحيح البخاري ٥: ٢٠٦٠، وصحيح مسلم ٣: ١٥٤٣ بلفظ: قال خالد بن الوليد ﷺ: «أحرام الضب يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه. قال خالد: فاجترته فأكلته ورسول الله ينظر، فلم ينهني».

٣. وبكثرة أصول الوصف: كقولنا: في مسح الرأس: فلا يسنّ تكراره كمسح الخفّ والتيمم ومسح الجبيرة، وهذا أولى من قولهم: إنّه ركن فيسنّ تكراره كالغسل.

٤. وبعدم الحكم عند عدم الوصف، ووجوده عند وجوده، كما قلنا في المثال السابق.

٥. وإذا تعارض ضربا ترجيح، فالرجحان بما هو في الذات أولى بالاعتبار من الرجحان بما هو في الحال: كابن ابن أخ وبنت بنت بنت أخ، الأول راجح بالذات وهو الذكورة، من الآخر بالحال، وهو القرب من الميت.

[وإذا كان في أحد الخبرين زيادة لم تكن في الآخر، (والراوي واحداً، يؤخذ بالثبت للزيادة) مثل: ما روى ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادّا»<sup>(١)</sup>، وفي رواية لم يذكر «والسلعة قائمة»<sup>(٢)</sup>، فأخذ بالثبت للزيادة، فلا يجري التحالف إلا عند قيام السلعة.

(وإذا اختلف الراوي جعل) الخبر (كالخبرين وعمل بهما)؛ لأنّ الظاهر أنّ النبي ﷺ قاله في وقتين، فيجب العمل بهما بحسب الإمكان (عملاً بأنّ المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين).

---

(١) عن عبد الله رضي الله عنه، قال ﷺ: (اليعان إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه وليس بينهما بينة، فلقول ما قال البائع أو يترادان البيع) في سنن الدارمي ٢: ٣٢٥، وسنن الدارقطني ٣: ٢٠، والمعجم الكبير ١٠: ١٧٤، وسنن البيهقي الكبير ٥: ٣٣٣، ومسند أبي حنيفة ١: ٥٩٠، وغيرها.

(٢) في سنن أبي داود ٣: ٣٠٧، وسنن الترمذي ٣: ٥٧٠، وسنن النسائي ٧: ٣٠٢، وغيرها.

ومثل له بما روي: «أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه»<sup>(١)</sup>، رواه ابن عباس  
 ﷺ، ورُوي: «أنه ﷺ نهى عن بيع ما لم يقبض»<sup>(٢)</sup>، فقلنا: لا يجوز بيع الطعام قبل  
 القبض، ولا بيع سائر العروض قبل القبض [٣].  
 (فصل:

وهذه الحجج): أي التي مرَّ ذكرها من الكتاب والسنة بأقسامهما (تحتمل  
 البيان): أي إظهار المراد.

(ويكون) البيان (للتقرير: وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز):  
 كقوله ﷺ: «وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ»<sup>(٤)</sup>، فبجناحيه قطع الاحتمال أن يراد  
 المسرع ونحوه، ومثله قوله لها: أنت طالق، وقال: عنيت المعنى الشرعي  
 (والخصوص): كقوله ﷺ: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»<sup>(٥)</sup> فـ«كُلُّهُمْ» قطع  
 احتمال البعض.

(ويصحُّ موصولاً ومفصلاً).

(١) في صحيح البخاري ٢: ٧٥١: بلفظ: «أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع  
 حتى يقبض».

(٢) في المعجم الأوسط ٢: ١٥٤، وفي موطأ محمد ٣: ١٦٣: بلفظ: (أنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزْمٍ ابْتِاعَ  
 طَعَاماً أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ لِلنَّاسِ، فَبَاعَ حَكِيمُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ  
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَردَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا تَبِعْ طَعَاماً ابْتِيعْتَهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من أ و ب.

(٤) الأنعام: من الآية ٣٨.

(٥) الحجر: ٣٠.

(وللتفسير): أي بيان ما فيه خفاء.

(وهو بيان المَجْمَل): كقوله تعالى: {أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}، فالصَّلَاة والزكاة مجمل لحقه البيان بالسُّنَّة.

(والمشترك) نحو: قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ<sup>(١)</sup>، فالقرء مشترك بين الطهر والحيض، لحقه البيان بقوله ﷺ: «طلاق الأُمة ثنتان وعدتها حيضتان»<sup>(٢)</sup>.

وهذا القسم يصح موصولاً ومفصولاً.

(وللتغيير: وهو التعليق بالشرط): كَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، (والاستثناء) ك: لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَّا مِئَةً.

أَمَّا إِنَّهُ لِلتَّغْيِيرِ؛ فَلَأَنَّهُ أَبْطَلَ الْإِيْقَاعَ وَصَيَّرَهُ يَمِيناً فِي الشَّرْطِ، وَأَبْطَلَ الْكَلَامَ فِي حَقِّ الْمِئَةِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَلَكِنَّهُ بَيَانٌ مَجَازٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ حَلَفَ لَا تَطْلِقُ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ تِسْعُ مِئَةٍ لَا أَلْفٍ.

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) في سنن أبي داود ١: ٦٦٤، وسنن الترمذي ٣: ٤٨٦، وسنن ابن ماجه ١: ٦٧١، والمستدرک ٢: ٢٢٣، وصححه، والمعجم الأوسط ٧: ٢٦، وسنن سعيد بن منصور ١: ٣٠٣، وغيرها.

(ويصح موصولاً فقط) بالإجماع، إلا ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنه، وهو أنه تكلم بالباقي بعد الثنيا.

وإذا تعقب جملاً متعاطفة صرف إلى الأخيرة؛ لظهور ذلك، وتأنيده في قوله تعالى: {فَاجْلِدُوهُمْ ...} <sup>(١)</sup> الآية، الأخيرة اسمية لا تعلّق لها بالحكام ولا بالحد، وما قبلها فعلية إنشائية خوطب بها الحكام للحد، إلى غير ذلك ممّا ذكر في المطولات.

وتخصيص العام ابتداء مثل هذا النوع، يصحّ موصولاً فقط، حتى عُرِفَ بأنّه: قصر العام على بعض أفراده بالمستقل المتصل حقيقة، أو حكماً للجهل <sup>(٢)</sup> بالتاريخ.

(وللضرورة): أي بيان حاصل لأجل الضرورة (وهو نوع بيان يقع بما لم يوضع له): أي للبيان؛ لأنّ البيان بالنطق وهذا بالسكوت. وهو أقسام:

١. قسم يكون في حكم المنطوق: كقوله تعالى: {وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ} <sup>(٣)</sup>، صدر الكلام أوجب الشركة المطلقة، من جهة أنّ الميراث أضيف إليهما من غير بيان نصيب كل منهما، ثم تخصيص الأم بالثلث صار بياناً لكون الأب يستحقّ الباقي ضرورة.

(١) النور: ٤.

(٢) ساقطة من أ و ب.

(٣) النساء: ١١.



٢. وقسم يثبت<sup>(١)</sup> بدلالة حالة المتكلم: كسكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينه.

٣. وقسم يثبت<sup>(٢)</sup> ضرورة دفع الغرور<sup>(٣)</sup> عن الناس: كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى، فيجعل إذناً في التجارة دفعاً للغرور<sup>(٤)</sup> عمن يعامل العبد.

٤. وقسم يثبت<sup>(٥)</sup> ضرورة دفع طول الكلام فيما يكثّر استعماله ك: له عليّ مئة ودرهم، جعل العطف بيان أنّ المئة من جنس المعطوف.

(وللتبديل وهو النسخ)، قال الله تعالى: {وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ<sup>(٦)</sup>}.  
 قالوا: التبديل النسخ.

وهو اصطلاحاً: أن يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي متراخ، وهذا في حق البشر (ويجعل في حق الشارع بياناً لمدة الحكم): أي بياناً لانتهاة مدة الحكم (المطلق) عن تأييد أو تأقيت (المعلوم عند الله تعالى) أنّه ينتهي في وقت كذا. وشرط جواز النسخ: التمكن من عقد القلب عندنا.

---

(١) في جـ: «ثبت».

(٢) في جـ: «ثبت».

(٣) في أ و ب: «الضرورة».

(٤) في أ و ب: «للضرورة».

(٥) في جـ: «ثبت».

(٦) النحل: ١٠١.

ومحله: حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه.

(والقياس لا يصلح ناسخاً) للكتاب والسُّنة؛ لأنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك الرأْي بالكتاب والسُّنة؛ ولأنَّ الرأْي لا مجال له في معرفة انتهاء وقت الحكم، (وكذا الإجماع) لا يصلح ناسخاً (عند الجمهور) خلافاً لبعض المشايخ؛ لأنَّ زمن الإجماع بعد عهد الرِّسول صلى الله عليه وسلم، إذ لا إجماع فيه دون رأيه، وهو منفرد، ولا نسخ بعده.

(ويجوز نسخ كل من الكتاب والسُّنة بالآخر) نصَّ عليه؛ لأنَّه موضع الخلاف.

فنسخ السُّنة بالكتاب: التَّوجه إلى بيت المقدس فعَلَه صلى الله عليه وسلم سبعة عشر- شهراً بالمدينة، ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم: {فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} <sup>(١)</sup>.

ونسخ الكتاب بالسُّنة: ما روت عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها بأنَّ الله تعالى أباح له من النِّساء ما يشاء <sup>(٢)</sup>، نسخ قوله تعالى: {لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ} <sup>(٣)</sup>.

(ونسخ الحكم والتلاوة جميعاً): كـ«عشر رضعات يُحرِّمُن» <sup>(٤)</sup>.

(١) البقرة: ١٤٤.

(٢) قالت عائشة رضي الله عنها: «ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النِّساء» في سنن الترمذي ٣٥٦: ٥، وحسنه، وسنن النسائي ٥٦: ٦، ومسند أحمد ٤١: ٦، وغيرها.

(٣) الأحزاب: ٥٢.

ونسخ أحدهما:

أَمَّا التَّلَاوَةُ مع بقاء الحكم فكـ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْحُكْمُ وبقاء التَّلَاوَةِ فكآيات المسألة.

(ونسخ وصف الحكم) مع بقاء أصله (كالزيادة) على النَّصِّ؛ لأنَّ الزَّيَادَةَ

ترفع أجزاء الأصل.

(فصل:

ومما يتصل بالسُّنَنِ أفعالُ النَّبِيِّ ﷺ) الاختيارية الصَّالحة للاقتداء، (وهي

أربعة) عند فخر الإسلام ﷺ: (مباح، ومستحب، وواجب، وفرض)، وعند

غيره: ثلاثة؛ لأنَّ الواجب الاصطلاحي لا يُتصوَّر في حقِّه ﷺ.

ويمكن أن يُقال: المراد تقسيم أفعاله بالنِّسبة<sup>(٢)</sup> إلينا، وقد ثبت بعضها

بالظَّنِّ، فيتحقَّق الواجب بالنِّسبة<sup>(١)</sup> إلينا.

(١) عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات

يحرم من، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن» في

صحيح مسلم ٢: ١٠٧٥، وسنن أبي داود ١: ٦٢٩، وغيرها.

(٢) عن زر قال: «قال لي أبي بن كعب ﷺ: كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سورة الأحزاب - أو كَأَيِّنْ تعدّها -

قال: قلت له ثلاثاً وسبعين آية، فقال قط، لقد رأيتها وإنَّها لتعادل سورة البقرة ولقد قرأنا فيها

الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عليم حكيم» في مسند أحمد ٥:

١٣٢، وسنن الدارمي ٢: ٢٣٤، وصحيح ابن حبان ١٠: ٢٧٣، وغيرها.

(٣) في ب: بالسنة.

(وقد اختلف العلماء فيها، والصَّحيح) عندنا (أَنَّ كُلَّ مَا عُلِمَ وَقُوعُهُ مِنْهَا):  
أي من الأفعال (على وجهه): أي صفةٍ يُقْتَدَى به كما وقع): أي يُقْتَدَى به في إيقاعه  
على تلك الصِّفة، حتى يقوم به دليل الخصوص، (وما لا يعلم) على أي صفةٍ فعله  
(فمباح): أي يعتقد فيه الإباحة لتيقُّنهما، فيكون لنا اتباعه إلى أن يقوم دليل المنع.

[شرع مَنْ قبلنا]

(والصَّحيحُ) عندنا خلافاً للبعض (أَنَّ شَرَاءَ مَنْ قبلنا تلزماً)؛ لقوله  
تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...} (٣) الآية، والإرث يصير  
ملكاً للوارث مخصوصاً به، لكن لما لم يبق الاعتماد على كتبهم للتَّحْرِيف قلنا: إنَّما  
تلزم (إذا قَصَّ اللهُ تعالى ورسوله ﷺ من غير إنكار)، فيُعمل به على (أنَّه شريعةٌ  
لرسولنا ﷺ).

[تقليد الصَّحَابِيَّ]

(وتقليد الصَّحَابِيَّ): وهو اتباعه في قوله وفعله معتقداً للحقيقة من غير  
تأمُّل في الدَّليل (واجبٌ يُترك به القياس) في غير ما ثبت الخلاف فيه بينهم؛ لقوله  
ﷺ: «مثل أصحابي في أمتي مثل النُّجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم» (٣)، رواه  
الدَّارقطني وابن عبد البر من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد رُوي معناه من حديث

(١) في ب: بالسنة.

(٢) فاطر: ٣٢.

(٣) في مسند عبد بن حميد ١: ٢٥٠، ومسند الشهاب ٢: ٢٧٥، والفوائد لابن مندة ١: ٢٩،  
وتمام الكلام عليه في تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار للإمام اللكنوي.

عمر عليه السلام، ومن حديث ابن عباس عليه السلام، ومن حديث أنس عليه السلام، وفي أسانيدهما مقال، لكن يشد بعضها بعضاً.

ولقوله عليه السلام: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»<sup>(١)</sup>، رواه الترمذي وقال: حسن صحيح من حديث حذيفة عليه السلام، وصححه ابن حبان، وللترمذي مثله من حديث ابن مسعود عليه السلام.

ولأن أكثر أقوالهم<sup>(٢)</sup> مسموعة من حضرة الرسالة، وإن اجتهدوا فرأيهم أصوب؛ لأنهم شاهدوا موارد النصوص. وعند الكرخي عليه السلام: يجب فيما لا يدرك بالقياس.

(ويجوز تقليد التابعي الذي ظهرت فتواه زمن الصحابة عليهم السلام)؛ للعلم بأن رأيه في القوة كرايهم، وهذا رواية «النوادر» (على الأصح)، وهو اختيار فخر الإسلام عليه السلام خلافاً لشمس الأئمة عليهم السلام.

### (باب الإجماع)

قال جمهور العلماء عليهم السلام: إجماع هذه الأمة: وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر على حكم شرعي (حجة موجبة للعمل).

هذا خلاف ما في مُصنّف الشيخ أبي البركات الذي انتقى منه؛ لأنّه قال: «وحكمه في الأصل: أن يثبت المراد به شرعاً على سبيل اليقين».

---

(١) في سنن الترمذي ٦٠٩: ٥، وحسنه، وسنن ابن ماجه ٣٧: ١، ومسنند أحمد ٣٨٢: ٥، وصحيح ابن حبان ٣٢٧: ١٥، والمستدرک ٧٩: ٣، وغيرها.

(٢) في ب: أتباعهم.

وقوله: «في الأصل»؛ احترازاً [عما بالعوارض] <sup>(١)</sup>، وسيأتي في مراتبه.

وقال بعض المعتزلة: لا يكون حجة.

وهو عزيمة ورخصة:

فالعزيمة: التَّكْلُمُ أو العمل من الكلّ.

والرُّخصة: تكلّم البعض أو عمله وسكوت الباقي بعد بلوغه ومضي-مدة التَّأمُّل.

(وأعلى مراتبه): باعتبار المجمعين (إجماع الصحابة رضي الله عنهم) تصريحاً من الكلّ،

وهذا إذا انقرض عليه عصرهم، وانتقل إلينا متواتراً: كآلية والخبر المتواتر القطعيّ الدّلالة، يكفر جاحداً حكمه، وإن نُقلَ آحاداً كان كخبر الواحد.

ثمّ الإجماع الذي ثبت بنصّ البعض منهم وسكوت الباقي، وهذا لا يكفر جاحداً حكمه، وإن كان من الأدلة القطعيّة؛ لأنّه بمنزلة العامّ من النُّصوص.

(ثمّ إجماع (مَنْ بعدهم) من أهل كلّ عصر (على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم)، وهذا كالخبر المشهور يُضلل جاحداً حكمه، ولا يُكفر بمنزلة الإجماع السُّكوتي من الصّحابة.

(ثمّ إجماعهم): أي الذين بعد الصّحابة رضي الله عنهم (على قولٍ سبقهم فيه مخالفٌ)، وأنّه يوجب العمل بمنزلة الآحاد من الأخبار، ويكون مقدّماً على القياس.

(واختلاف الأُمَّة على أقوال، إجماعٌ على أنَّ ما عداها): أي تباعد عنها (باطلٌ)، فلا يجوز لمن بعدهم إحداث قول آخر، (وقيل: هذا): أي الاختلاف على أقوال إجماعٍ على بطلان ما عداها (في الصَّحابة رضي الله عنهم خاصّة)، والصَّحيح عدم الاختصاص.

### (باب القياس)

هو لغة: التَّقدير .

واصطلاحاً: إيانةٌ مثل حكم أحد المعلومين بمثل علته في الآخر؛ لأنَّ القياسَ مُظهرٌ ومثبتٌ ظاهراً دليلاً الأصل، وحقيقةً «هو الله تعالى».

والمثل؛ لئلا يلزم القول بانتقال الأوصاف، ولأنَّ المعنى الشخصي لا يقوم بمحليين، وحكم المعلومين يشمل الموجود والمعدوم.  
(وشرطه): أي شرط القياس:

١. (أن لا يكون المقيس عليه مخصوصاً): أي منفرداً (بحكمه): أي مع حكمه (بنص): أي بسبب نص (آخر): كقبول شهادة خزيمة وحده، فإنَّ حكم انفردت شهادته به من بين سائر الشهادات المشروطة بالعدد، فلا يقاس عليه غيره؛ لأنَّ القياس حينئذٍ يبطل هذا الاختصاص.

٢. (وأن لا يكون الأصل): أي المقيس عليه (معدولاً به عن القياس): كبقاء الصوم مع الأكل والشرب ناسياً، فلا يقاس عليه غيره؛ لتعذره حينئذٍ.

٣. (وأن يتعدى الحكم الشرعي) لا الاسم اللغوي (الثابت) لا المنسوخ (بالنص) لا بالقياس (بعينه) من غير تغيير؛ إذ لو وقع في ذلك الحكم تغيير في

الفرع لا يكون الثابت في الفرع مثل الثابت في الأصل، فلا يصح القياس (إلى فرع هو نظيره): أي نظير الأصل في العلة والحكم، إذ لو لم يكن كذلك لكان الحكم في الفرع بالرأي من غير إلحاق بالأصل وهو باطل، (ولا نص فيه): أي في الفرع؛ لأنه إن كان فيه نص، فإن وافقه القياس فلا فائدة، وإن خالفه كان باطلاً.

٤. (وأن يبقى حكم النص) في الأصل (بعد التعليل على ما كان) قبله؛ لأنَّ القياس للتعميم لا للإبطال.

فلا يصحّ تعليل الإطعام بالتمليك كالكسوة؛ لأنَّ حكم الأصل قبل التعليل كان يحصل بالإباحة، فيتغير بعد هذا التعليل، بحيث لا يخرج المكفّر عن عهدة الكفارة بالإباحة.

(وركنه): أي ركن القياس، وأركان الشيء أجزاءه الداخلة في حقيقته المحققة لهويته، والمشهور أنّها للقياس أربعة: الأصل، والفرع، وحكم الأصل والجامع.

وقال فخر الإسلام ﷺ - وتبعه من أخذ منه المصنّف -: ركنه (ما): أي وصف (جعل علماً): أي علامة (على حكم النص مما): أي من الأوصاف التي (اشتمل عليه النص) بعبارة: كالكيل والجنس، والوزن والجنس في نص الأشياء الستة، أو غيرها: كالعجز عن التسليم في نص النهي عن بيع الآبق (وجعل الفرع نظيراً له): أي للنص (في حكمه): أي حكم النص (بوجوده): أي بسبب وجود ذلك الوصف (فيه): أي في الفرع.

ودلالة كون الوصف علة:

صلاحه: أي ملاءمته للعلل المنقولة عن النبي ﷺ وعن السلف.



وعدالته: بظهور تأثير ذلك الوصف في غير ذلك الحكم، أو في جنسه، أو تأثير جنس الوصف في غير الحكم وجنسه، كتعليلنا ولاية نكاح الصغائر بالصغر، فإنه ملائم لتعليله ﷺ لسقوط نجاسة الهرة بالطواف<sup>(١)</sup>، فإنه منشأة<sup>(٢)</sup> للضرورة، وهو تعذر صون الأواني، والصغر منشأ للعجز عن القيام بالمصالح، وفي ذلك ضرورة، وقد ظهر أثر الصغر في إثبات الولاية في المال.

لما فرغ من القياس شرع في القائس وهو المجتهد، ولم يعرف الاجتهاد: وهو بذل المجهود في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها.

وذكر شرطه، فقال: (وشرط الاجتهاد:

١. أن يحوي المجتهد علم الكتاب): أي ما يتعلق بالأحكام منه، وذلك مقدار خمس مئة آية (بمعانيه): أي مع معانيه لغةً وشرعاً (ووجوهه)، مثل: الخاص، والعام، وسائر الأقسام، ولا يشترط حفظها، بل يكفي أن يكون عالماً بمواقعها ويرجع إليها وقت الحاجة.

(١) عن أبي قتادة ؓ أنه دخل على كبشة بنت كعب، قالت فسكبت له وضوءاً، قالت فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا بنت أخي؟ فقلت: نعم، قال: إن رسول الله ﷺ، قال: (إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات) في سنن الترمذي ١: ١٥٣، وقال: حسن صحيح، وسنن أبي داود ١: ٦٧، وموطأ مالك ١: ٢٢، وغيرها.

(٢) في أ: منشأ، وفي ب: منشأت.

٢. (وعلم السنة): أي ويحوي علم السنة كذلك، فيما يتعلق به الأحكام منها (بطرقها): أي مع طرقها؛ لابتنائها عليها.

٣. (ووجوه القياس): أي وأن يعرف طرائق القياس (مع شرائطه) المتقدمة.

(وحكمه): أي حكم الاجتهاد (الإصابة بغالب الرأي) لا القطع بها، حتى قلنا: المجتهد يخطئ ويصيب، والحق في موضع الخلاف واحد؛ لما في السنة من قوله ﷺ لعقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه: «إن اجتهدت فأصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد»<sup>(١)</sup>، رواه أحمد برجال الصحيح، وقوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد»<sup>(٢)</sup>، متفق عليه من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، وساقه الطبراني وأحمد بلفظ حديث عقبة رضي الله عنه.

(والأحكام): أي المحكوم بها (المشروعة) في الدين بمتعلقاتها (التي ثبتت بها الحجج) التي سبق ذكرها (أربعة أقسام وهي:

١. حقوق الله تعالى خالصة) وأنواعها ثمانية:

(١) الإيمان وبقية الفرائض.

(٢) والعقوبات المختصة: كحد الزنا والشرب.

---

(١) في مسند أحمد ٤: ٢٠٥، وسنن الدارقطني ٤: ٢٠٣، والمستدرک ٤: ٩٩، وصححه. وينظر: تلخيص الحبير ٤: ١٨٠.

(٢) في صحيح البخاري ٦: ٢٦٧٦، وصحيح مسلم ٣: ١٣٤٢، وغيرهما.

(٣) والعقوبات القاصرة: كحرمان الميراث بالقتل، قُصْر؛ لأنَّه ماليّ، وهو قاصر بالنسبة إلى البدنية.

(٤) والحقوق الدائرة بين العباداة والعقوبات: كال كفارات تتأدّى بالصوم ووجبت جزاءً على فعل محظور.

(٥) وعبادة فيها معنى المؤنة: كصدقة الفطر يجب على الإنسان بسبب رأس غيره.

(٦) ومؤنة فيها معنى العباداة: كالعُشر - يصرف لحفظه الأرض ولمصارف الزكاة.

(٧) ومؤنة فيها معنى العقوبة: كالخراج يتعلّق بالأرض، ويصرف لحفظها، وبسبب<sup>(١)</sup> الزراعة يشتغل عن الجهاد.

(٨) وحقّ قائم بنفسه: أي ثابت بذاته من غير أن يتعلّق به بدمّة العبد، ومن غير أن يكون له سببٌ مقصودٌ يجب على العبد أدائه: كخمس الغنائم.

٢. (وحقوق العباد خالصة): كملك المبيع والثلّمن، وملك النّكاح والديّة، وبدل المتلفات والمغصوبات<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك.

٣. (وما اجتمع فيه): أي اجتمع فيه حقّ الله تعالى وحقّ العبد، (وحقّ الله تعالى غالبٌ): كحدّ القذف فيه حقّ الله تعالى؛ لأنَّه شرعٌ زاجراً، وحقّ العبد؛ لدفع العار، ولغلبة حقّ الله تعالى لا يجري فيه إرث ولا إسقاط ولا اعتياض.

---

(١) في أ و ب: «سبب».

(٢) في ب: «والغصوبات».

٤. (وما اجتماعاً فيه وحقُّ العبدِ غالبٌ): كالقصاص فيه حقُّ الله تعالى، وهو إخلاء العالم عن الفساد، وحقُّ العبد؛ لوقوع الجناية على نفسه وهو غالبٌ، فيجري فيه الإرث والاعتياض بالمال وصحة العفو.

(وهذه الحقوق): أي حقوق الله تعالى الخالصة وحقوق العباد الخالصة، وكان حقُّه أن يذكر هذا قبل قوله: وما اجتماعاً إلى آخره، إلا أنَّه لعدم درايته بأصولنا أخره (تنقسم إلى أصل وخلف):

(فالقسم الأول) الذي هو أصل: (كالإيمان أصله التصديق) وهو إذعان القلب لحقيَّة<sup>(١)</sup> جميع ما جاء به محمد ﷺ عن الله تعالى، (والإقرار) كما هو مذهب الفقهاء، (ثم صار الإقرار أصلاً) مبتدأ (خلفاً عن التصديق): أي عن الإيمان الذي هو التصديق والإقرار (في أحكام الدنيا) بأن يقوم مقامه ويترتب عليه أحكامه، والطهارة بالماء أصل، والتيمم خلف عنه.

(والقسم الثاني) مما<sup>(٢)</sup> يثبت بالحجج، وهذا يوهم أنَّه قسم خلفي، فكان حقُّه أن يتبع ما انتقى من كتابه، فيقول كما قال: جملة ما يثبت بالحجج الأحكام وما يتعلق بالأحكام، أما الأحكام فكذا...

والقسم الثاني: (ما يتعلق به الأحكام المشروعة)، (وهو): أي ما يتعلق به الأحكام (أربعة):

١. (السَّبب: وهو) لغةً: ما يتوصل به إلى المقصود.

(١) في أ و ب: «الحقيقة».

(٢) في أ و ب: «ما».

وفي الشريعة: (أقسام منها:

أ. سبب حقيقي: وهو ما يكون طريقاً إلى الحكم) وهذا غير مانع، فقد يراد أدنى الأصل (من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني العلل) ليخرج بالأول: العلة، وبالثاني: الشرط، وبالثالث: السبب الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة.

وهذا كدلالة السارق على مال إنسان، فإذا سرق لم يضمن الدال؛ لأنّ الدلالة سببٌ محضٌ تخلل بينه وبين المقصود ما هو علة غير مضافة إلى السبب، وهو الفعل الذي باشره المدلول باختياره.

ب. (وسبب مجازي) باعتبار ما يؤول: (كاليمين بالله تعالى) سُميت سبباً للكفارة مجازاً؛ لأنّ اليمين إنّما عقدت للبر، لكنّها تفضي- إلى الحكم عند زوال المانع، فكانت سبباً باعتبار ما يؤول، (ونحوها): أي نحو اليمين: كالطلاق المعلق بشرط.

(وهو): أي السبب المجازي (من العلل)؛ لأنّه علة العلة، إلا أنّ الحكم يضاف إلى العلة، فلو أُضيف إلى السبب كان سبباً في معنى العلة: كسوق الدابة وقودها كلّ واحدٍ منهما سببٌ لتلف ما يتلف بوطئها حالة السوق والقود، وقد تخلل بينه وبين التلف ما هو علة، وهو فعل الدابة، لكنّ هذه العلة مضافةٌ إلى السوق والقود؛ لعدم صلاحية إضافة الحكم إلى العلة.

٢. (والعلة: وهي عبارةٌ عمّا يُضاف إليه وجوب الحكم) ابتداءً.

فخرج بالأوّل: الشرط، وبالثاني: السبب والعلامة وعلّة الحكم<sup>(١)</sup> والتعليقات.

وتتمّ العلّة الشرعية الحقيقية بثلاثة أشياء: الاسم والمعنى والحكم.

فالأوّل: أن تكون في الشرع موضوعة لموجبها.

والثاني: أن يُضاف ذلك الحكم إليها بلا واسطة.

والثالث: أن يثبت الحكم عند وجودها بلا تراخ.

وهو أقسامٌ سبعة:

الأوّل: علّة اسماً وحكماً ومعنى: كالبيع المطلق، فإنّه موضوعٌ للملك، والملك يُضاف إليه بلا واسطة، وهو مؤثّر في الملك عند وجوده ويسقط به الحكم.

والثاني: علّة اسماً لا حكماً ولا معنى: كالطلاق المعلق بالشروط؛ لأنّه موضوعٌ في الشرع لحكمه، ويُضاف الحكم إليه عند وجود الشرط، وليس علّةً حكماً؛ لأنّه يتأخر عنه إلى وجود الشرط، ولا معنى؛ لأنّه لا تأثير له فيه قبل وجود الشرط.

والثالث: علّة اسماً ومعنى لا حكماً: كالبيع بشرط الخيار، فإنّ البيع علّة للملك اسماً؛ لأنّه موضوع له، ومعنى؛ لأنّه هو المؤثر في ثبوت الملك، لا حكماً، وهو ثبوت الملك متراخ.

والرَّابع: علَّة لها شبهةٌ بالسَّبب: ك شراء القريب، فإنَّه علَّةٌ للملك، والملك في القريب علَّةٌ للعتق، فيكون العتق مضافاً إلى الشراء بواسطة، فمن حيث إنَّه لم يوجد إلا بواسطة العلَّة كان سبباً، ومن حيث إنَّ العلَّة من أحكامه كان علَّة يشبه السبب.

والخامس: وصفٌ له شبهة العلل، كأحد وصفي علَّة ذات وصفين: كالجنس أو القدر لحرمة النسيئة.

والسادس: علَّة معنى وحكماً لا اسماً: كأحد وصفي العلَّة، وهو علَّة معنى؛ لأنَّه مؤثِّر في الحكم، وحكماً؛ لأنَّ الحكم يوجد عنده، لا اسماً؛ لأنَّه وحده ليس بموضوع للحكم.

والسابع: علَّة اسماً وحكماً لا معنى: كالسَّفر، فإنَّه علَّةٌ للتَّرخُّص اسماً؛ لأنَّها تُضاف إليه، وحكماً؛ لأنَّها تثبت بنفس السَّفر متصلةً به، لا معنى؛ لأنَّ المؤثِّر في ثبوتها المشقة لا نفس السَّفر.

### ٣. (والشرط: وهو) لغة: العلامة.

وشرعاً: (ما يتعلَّق به الوجود دون الوجوب): أي دون أن يكون مؤثِّراً في وجوده.

واحترز به عن العلَّة، قيل: ولا بُدَّ أن يزيد قيداً آخر، وهو: أن يكون خارجاً عن ماهية ذلك الشيء؛ ليخرج به جزؤه، فإنَّه أيضاً ممَّا يتوقَّف عليه وجود الشيء، وليس بمؤثِّر فيه.

وأقسامه خمسة:

الأول: شرطٌ محضٌ، وهو الذي يتوقف انعقاد العلة على وجوده، مثل دخول الدار بالنسبة إلى وقوع الطلاق المعلق به في قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن انعقاد قوله: أنت طالق علة لوقوع الطلاق موقوف على وجوده وليس له تأثير فيه.

الثاني: شرطٌ هو في حكم العلة: كحفر البئر في الطريق، فإنه شرطٌ لتلف ما تلف بالسقوط، والعلة ثقل الساقط، والمشي سبب، لكن العلة ليست صالحة لإضافة الحكم إليها، فأضيف إلى الشرط، وكذا شق الزق الذي فيه مائع، فإنه شرط، والعلة ميعانه، وهي علة غير صالحة لإضافة الحكم إليها، فأضيف إلى الشرط.

والثالث: شرطٌ له حكم السبب، وهو الشرط الذي تخلل بينه وبين مشروطه فعل فاعل مختار غير منسوب لذلك الشرط، كما إذا حلّ قيد عبد فأبق، فالحلّ شرط التلف، وهو متقدم صورةً ومعنىً، فأشبه السبب، والإباق علة، وهو غير حادث بالحلّ فانقطع عن الشرط، وكان التلف مضافاً للعلة، فلا يضمن الحال، ومثله من فتح باب قفص فطار الطير عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وألحق محمد رحمهما الله فعل الطير بسيلان ما في الزق.

والرابع: شرط اسماً لا حكماً، وهو ما يفتقر الحكم إلى وجوده ولا يوجد عنده: كأول الشرطين في حكم يتعلّق بهما: كقوله لامرأته: إن دخلت هذه <sup>(١)</sup> الدار



١٣٠ \_\_\_\_\_ شرح مختصر المنار لابن قطلوبغا

وهذه الدار فأنت طالق، فَمَنْ حيث إنَّه يتوقَّف الحكم عليه سُمِّي شرطاً، ومن حيث إنَّه لا يوجد عنده لا يكون شرطاً حكماً.

والخامس: شرط هو كالعلامة: كالإحصان في الزنا.

ويعرف الشرط بصيغته: كإن دخلت الدار، ودلالته كقوله: المرأة التي أتزوج طالق.

٤. (والعلامة: وهي ما يعرف الوجود): أي وجود الحكم (من غير تعلُّق وجود ولا وجوب): كالإحصان، فلا يضمن شهوده إذا رجعوا، واختار بعضُ أنَّ الإحصانَ شرطٌ.

### (فصل في الأهلية)

وهي تثبَّت في الجملة بالولادة، فإذا ولد آدمي كانت له ذمَّة صالحة للوجوب له وعليه في بعض الحقوق، وتام الأهلية الذي جُعِل مناط التكليف (المعتبر فيها العقل)، ولما كان هذا الفصل لبيان أحوال المكلف، ذكر فيه ما تختلف به الأحوال، فقال:

(ومعترضاتها): أي العوارض على الأهلية (نوعان):

١. (سماوي): أي يكون (من قِبَل الله تعالى) لا اختيار للعبد فيه، فينسب إلى السماء بهذا الاعتبار.

أ. (كالصَّغر)، وحكمه: أنَّه يُسقط ما يحتمل السَّقوط عن البالغ بالعذر: كالصَّلاة والصَّوم، ويصحُّ منه، وله ما لا عهدة فيه.

ب. (والجنون)، وحكمه: أنه<sup>(١)</sup> يسقط به كل العبادات، إلا أنه إذا لم يمتد يلحق بالنوم، ويُجعل كأن لم يكن، وامتداده في الصلوات بأن يزيد على يوم وليلة، وفي الصوم باستغراق الشهر، وفي الزكاة بالحول، وأبو يوسف أقام أكثر الحول مقام كله.

ج. (والنسيان): وهو ما لا يُنافي الوجوب في حق الله تعالى؛ لأنه لا يعدم العقل والذمة، لكنه إذا كان غالباً كما في الصوم والتسمية في الذبيحة وسلام الناسي في الصلاة يكون عفواً، ولا يجعل عذراً في حقوق العباد.

د. (والنوم): وهو يوجب تأخير الخطاب للأداء؛ لأنه لما لم يمتد لم يكن في وجوب القضاء عليه حرج، ويُنافي الاختيار حتى بطلت عبارته في الطلاق والعناق والإسلام والردة، ولم يتعلق بقراءته وكلامه وقهقهته في الصلاة حكم.

وبقي من العوارض السماوية التي لم يذكرها المصنف:

هـ. الإغماء: وهو كالنوم في منافية الاختيار، وهو حدثٌ بكل حال، وإذا امتد يسقط به الأداء والقضاء في الصلوات لا النوم، وفي الصوم لا؛ لأن امتداده نادرٌ فلا يعتبر.

و. (والرق): وهو يُنافي أهلية الكرامة من الشهادة والقضاء والولاية ومالكية المال، ولا يُنافي مالكية غير المال: كالنكاح والدم.

ز. (والعته) بعد البلوغ: وهو اختلاط الكلام، فالمعتوه: مَنْ اختلط كلامه وكان بعضه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين، وهو كالصبي مع العقل، حتى لا يمنع صحة القول والفعل، فإذا أسلم يصح إسلامه، ولو أتلّف مال الغير يضمن، ولو توكل عن إنسان صحّ، ويتوقّف بيعه وشراؤه على إجازة الولي.

ح. (والحيض والنّفاس)؛ وهما لا يعدمان الأهلية بوجه، لكن الطّهارة في الصّلاة شرط، وفي فوت الشرط فوت الأداء، والصّلاة شرعت بصفة اليسر ولهذا يسقط القيام إذا كان فيه حرج، وكذا القعود فلا يجب عليه القضاء، وجُعِلَت الطّهارة عنهما شرطاً لصحة الصّوم بنصّ على خلاف القياس، وهو حديث عائشة رضي الله عنها: «كان يُصيّبنا ذلك على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصّوم، ولا نؤمر بقضاء الصّلاة»<sup>(١)</sup>، متفقٌ عليه، فلا يتعدّى إلى القضاء.

ط. (والمرض)؛ وإنّه لا يُنافي أهلية الحكم والعبادة، ولكنّه من أسباب العجز، فشرعت العبادات عليه بقدر المكنة<sup>(٢)</sup>، ومن أسباب تعلّق حقّ الوارث والغريم به، ففي حقّ الوارث بالثلثين، وفي حقّ الغريم بالكلّ.

ي. (والموت)؛ وإنّه يُنافي أحكام الدنيا مما فيه تكليفٌ؛ لعدم القدرة والاختيار.

وما شرع عليه<sup>(٣)</sup> الحاجة غيره، فإن كان حقّاً متعلّقاً بالعين يبقى ببقائها:

---

(١) في صحيح مسلم ١: ٢٦٥، وصحيح البخاري ٢: ١٢٣، وغيرهما.

(٢) في ب: «الممكنة».

(٣) ساقطة من أ و ب.

كالأمانات، وإن كان ديناً لم يبق بمجرد الذمّة، حتى ينضمّ إليه مالٌ أو ذمّةٌ كفيل، وإن كان شرع عليه بطريق الصلّة: كنفقة المحارم بطل إلا أن يوصي به فيصحّ من الثلث، وإن كان حقّاً له، يبقى له ما تنقضي به الحاجة.

٢. (ومكتسبٌ) عطف على سماويّ، وهو النوع الثّاني، (وهو من جهة العبد:

أ. كالجهل): وهو معنى يضاد العلم، وهو أنواع: جهل الكافر بالله تعالى، وجهل صاحب الهوى بصفات الله تعالى، وجهل الباغي: وهو من خرج عن طاعة الإمام، وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة، فهذا لا يصلح عذراً؛ لوضوح دليل ما جهل.

والجهل في موضع الاجتهاد الصّحيح: كمن فاته العصر فصلّى المغرب قبل قضائها ظاناً جوازها، وجهل الشّفيع ببيع دار بجانب داره، وجهل الأمة المنكوحة إذا أعتقت بالإعتاق أو بالخيار، وجهل البكر البالغة بإكناح الولي، وجهل الوكيل بالوكالة أو بالعزل، وجهل المأذون بالإذن أو بالحجر يُجعل عذراً.

ب. (والسّفه): وهو خفةٌ تعتري الإنسان فتبعثه على السّرف والتّبذير، وإنّه لا يوجب خلافاً في الأهليّة، ولا يمنع شيئاً من أحكام الشّرع، ويمنع ماله عنه في أوّل ما يبلغ إلى خمس وعشرين سنة عند الإمام ﷺ، أو إلى أن يؤنس رشده عند صاحبيه، وإنّه لا يوجب الحجر أصلاً عند الإمام ﷺ، وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل: كالنّكاح والطلاق والعتاق، ويوجب في غير ذلك.

ثمّ عندهما هذا الحجر أنواعٌ:

قد يكون بسبب السّفه مطلقاً، وذلك يثبت عند محمّد ﷺ بنفس السّفه إذا

حدث بعد البلوغ أو بلغ كذلك؛ لأنَّه سبَّب الحجر فلا يفتقر إلى القضاء كالجنون والصبا، وعند أبي يوسف رحمته الله: لا بُدَّ من حكم القاضي؛ لأنَّ حجره للنَّظر، وباب النَّظر للقاضي، حتى لو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله: لا يجوز.

وقد يكون [يمنع القاضي] <sup>(١)</sup>، بأن يمتنع <sup>(٢)</sup> المديون عن بيع ماله لقضاء الدَّين، فإنَّ القاضي يبيع عليه أمواله العروض والعقار، وذلك نوع حجر؛ لنفاذ تصرُّف الغير عليه.

وقد يكون للخوف على المديون، بأن يُحلي أمواله ببيع الشَّيء بأقلَّ من ثمن المثل أو بإقرار، فيُحجر عليه؛ إذ لا يصحُّ تصرُّفه إلا مع هؤلاء الغرماء، والرجلُ غيرُ سفيه.

ج. (والسكر): وهو وإن كان مباحاً من مباح: كشرَب الدَّواء، وشرب المكره والمضطرَّ، وشُرب ما يتخذ من الحنطة أو الشعير أو الذرة أو العسل عند أبي حنيفة رحمته الله، فهو كالإغماء، فيمنع صحَّة الطَّلاق والعتاق وسائر التَّصرفات.

وإن كان من محظور وهو السكر من كلِّ شراب محرَّم فلا يُنافي الخطاب وتلزمه أحكام الشرع، وتصحُّ عباراته بالطَّلاق والعتاق والبيع والشَّراء والأقارير، إلا الإقرار بالحدود الخالصة والرَّدة.

---

(١) ساقطة من جـ.

(٢) في جـ: «يمنع».

وبقي من العوارض المكتسبة أيضاً:

د. الهزل: وهو أن يُراد بالشَّيء ما لم يوضع له ولا ما صلح له اللفظ استعارة، وهذا معنى قول أبي منصور رحمته الله: الهزل ما لا يراد به معنى، وإنَّه يُنافي اختيار الحكم والرَّضا به، ولا يُنافي الرِّضا بالمباشرة واختيارها، ولا يُنافي الأهلية ووجوب الأحكام، ولا يكون عذراً في وضع الخطاب بحال، ولكنَّه لما كان أثره في إعدام الرِّضا بالحكم لا في إعدام الرِّضا بالمباشرة وجب النظر في الأحكام، فكلُّ حكم يتعلَّق بالعبارة دون الرِّضا بحكمها يثبت، وكلُّ حكم يتعلَّق بالرِّضا لا يثبت.

هـ. (والسَّفر): وهو الخروجُ المديد، وأدناه ثلاثة أيَّام ولياليها، وتثبت أحكامه بنفس الخروج بالنية، وإن لم يتمَّ السَّفر عليه بعدُ تحقيقاً للرُّخصة، فيؤثِّر في قصر ذوات الأربع، وفي تأخير الصَّوم.

و. (والخطأ): وهو عذرٌ صالحٌ لسقوط حقِّ الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد.

س. (والإكراه): ويتحقَّق بغلبة ظنٍّ وقوع ما هدَّدَ به إن خالف.

وهو ملجئ: يُعدم الرِّضا ويُفسد الاختيار: كالإكراه بالقتل.

وغير ملجئ: وهو يُعدم الرِّضا ولا يُفسد الاختيار: كالإكراه بالحبس، أو لا يعدم الرِّضا: وهو أن يهتمَّ بحبس أبيه أو ابنه وما يجري مجرى ذلك.

والإكراه بجملته لا يُنافي الخطاب والأهليَّة.

وما صلح أن يكون المُكره فيه آلة لغيره: كإتلاف النَّفس والمال، فالضَّمان على المُكره، وما لا: كالأكل والوطء فيقتصر الفعل على المُكره.

## (والحرمت أنوع):

هذا بيان أثر الإكراه في الحرمت بالإسقاط وعدمه، ولقلة دراية المصنّف بأصولنا حذف الإكراه، وذكر هذا ظناً منه أنّه منقطع عما قبله.

١. (منها): أي من الحرمت: (ما لا رخصة فيه): أي لا يرخص فيه بعذر الإكراه: كالزنا وقتل المسلم؛ لأنّ دليل الرخصة خوف التلف، والمكره عليه في ذلك سواء، فإذا قتله، فكأنّه قتله بلا إكراه، فيحرم.

٢. (ومنها): أي ومن الحرمت: (ما): أي حرمة (يحتمل السقوط): كحرمة الخمر والميتة، فتباح بالإكراه الملجئ، حتى لو امتنع المكره كان أثماً مضيقاً لدمه، فلو كان الإكراه غير ملجئ لا يحلّ له التناول؛ لعدم الضرورة، إلا أنّه إذا شرب لم يُجدّ؛ لأنّ الإكراه شبهة.

٣. (وما): أي حرمة (لا يحتمله): أي لا يحتمل السقوط بأصله: كإجراء كلمة الكفر على لسان المكره، فإنّه حرامٌ يُرخص فيه، حتى لو صبر كان مأجوراً.

٤. (وما): أي حرمة (يحتمله): أي تحتل السقوط بأصله: كتناول مال الغير، فإنّه حرامٌ يحتل السقوط بالإباحة، و(لا تسقط) الحرمة في هذين (بعذر): أي بعلّة الإكراه، (وتحتل الرخصة): أي يُرخص فيها مع قيام الحرمة، حتى لو صبر كان مأجوراً لأخذه بالعزيمة، وهي إعزاز الدين في الأوّل، والكفّ عن مال المسلم في الثاني.



## فصل في المتفرقات

(الإلهام): وهو الإيقاع في الرّوع من علم يدعوا إلى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة (ليس بحجة)، ولا يجوز العمل به عند الجمهور، (وقال بعض الصّوفية: إنّه في حقّ الأحكام حجة) يجوز العمل به.

ورُدّ عليهم بأن يُقال: أُلهمت بأنّ القول بالإلهام باطلٌ، فإلهامي حجة أم لا؟ فإن قال: حجة، بطل قوله، وإن قال: لا، فقد قال ببطان الإلهام في الجملة، وإذا كان الإلهام بعضه صحيحاً وبعضه باطلاً، لم يكن الحكمُ بصحة كلّ الإلهام على الإطلاق ما لم يَقم دليل على صحّته، فحينئذٍ يكون المرجعُ إلى الدليل دون الإلهام.

(والفِراسةُ: وهي ما يقع في القلب بغير نظر في حجة)، هذا وقع في دليل من قال: الإلهام حجة، لا أنّه من المتفرقات، فظنّه هذا المُصنّف منها، وقد أجيب عنه: بأنّا لا ننكر كرامة الفِراسة، ولكنّا لا نجعل ذلك حجة؛ لجهلنا أنّه من الله تعالى أم من الشَّيطان أم من النَّفس.

(والحكم: ما ثبت به جبراً)، هذا كلام وقع في أثناء بيان الحكم؛ لأنّه المقصود، فافهم.

قالوا عندنا: حكم الله تعالى صفةً أزليّةً لله تعالى، وكون الفعل واجباً وفرضاً وسُنّةً ونفلاً وحسناً وحلالاً وحراماً، محكوماً لله تعالى ثبت بحكمه، وهو إيجاد الفعل على هذا الوصف.



وإنَّما سُمِّيَ حكم الله تعالى في عرف الفقهاء والمتكلِّمين بطريق المجاز، إطلاقاً لاسم الفعل على المفعول، ثم المحكوم الذي يسمَّى حكماً مجازاً، وهو الوجوب.

وكذا صفات الأفعال لا نفس الفعل؛ لأنَّ نفس الفعل يحصل باختيار العبد وكسبه، وإن كان خالقه هو الله تعالى، والحكم ما ثبت جبراً شاء العبد أو أبى. انتهى.

(والدليل: وهو ما يتوصَّل بصحَّة النَّظر فيه إلى العلم)، هذا تصرَّفٌ في عبارة المشايخ بما أفسدها؛ إذ لفظهم: هو ما يُمكن أن يتوصَّل بصحيح النَّظر فيه إلى العلم.

والنَّظر: عبارة عن ترتيب تصديقاتٍ علميَّةٍ أو ظنيَّةٍ؛ ليتوصَّل بها إلى تصديقاتٍ أُخر.

فترك قيد الإمكان وجعل التَّوصُّل بالصَّحَّة، وهي صفة النَّظر لا هو، والتَّوصُّل عندهم بنفس النَّظر الموصوف بالصَّحَّة، وأين هذا من ذاك؟

(والحُجَّة: وهي) مأخوذةٌ (من حَجَّ إذا غَلَب) سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تغلب مَنْ قامت عليه وألزمته حقاً، وهي مستعملةٌ فيما كان قطعياً أو غير قطعيٍّ.

(والبرهان نظيرها): أي نظير الحُجَّة، لكنَّه يُستعمل في القطعيِّ عند قوم، (وكذا البيِّنة).

(والعرفُ: ما اشتهر بشهادةِ العقول وتُلَقِّيَ طبعاً بالقَبول)، هذا من تصرُّف هذا المُصنِّف، وعبارة «الأصل»: ما استقرَّ في النفوس من جهةِ شهادات العقول، وتلقته الطَّبَّاع السَّليمة بالقَبول.

(والعادة: ما استمر الناس عليه وعاودوه مرَّةً بعد أُخرى).

[والله سبحانه وتعالى أعلم بالصَّواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله العزيز الوهاب، وصلى الله على سيدنا محمد سيد أولى الألباب، صلاةً وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم المآب آمين، وصلى الله على سيدنا محمَّد وآله وسلَّم آمين]<sup>(١)</sup>.



---

(١) في أ و ب: والحمد لله ثانياً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

## المراجع:

١. الأعلام: لخير الدين الزركلي، بدون دار طبع، وتاريخ طبع
٢. إنباء الغمر بأبناء العمر: لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،  
ت: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي،  
مصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم  
(ت ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٠هـ.
٤. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لإبراهيم بن محمد ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار المعرفة،  
بيروت، بدون تاريخ طبع.
٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود الكاساني علاء الدين (ت ٥٨٧هـ)،  
دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
٦. التحقيق في أحاديث الخلاف: لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: مسعد  
السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٧. التعليق الممجّد على موطأ محمد لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، ت: الدكتور تقي الدين  
الندوي، دار السّنة والسّيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط ١، ١٩٩١م.
٨. التّعليقات المرضية على الهدية: لمحمد سعيد البرهاني، دمشق، ط ٥، ١٤١٦هـ.
٩. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني  
(٧٧٣-٨٥٢هـ)، ت: السيد عبد الله هاشم. ١٣٨٤هـ، المدينة المنورة.

للأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_ ١٤١

١٠. حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ط ٤. ١٤٠٥هـ.

١١. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي: لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ). ت: حمدي السلفي، ط ١، ١٤١٠، مكتبة الرشد، الرياض.

١٢. خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل في شرح المسائل لحسام الدين الرازي (ت ٥٩٨هـ)، ت: د. صلاح أبو الحاج، دارالفتح، ٢٠٠٦م.

١٣. الدراية في تخريج أحاديث الهداية: لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ طبع.

١٤. رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥. السُّلوك لمعرفة دول الملوك: لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.

١٦. سنن ابن ماجه: لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

١٧. سنن أبي داود: لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٨. سنن البيهقي الكبير: لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

١٩. سنن الدارقطني: لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.

٢٠. سنن الدَّارمي: لعبد الله بن عبد الرَّحْمَن أبي محمد الدَّارمي (ت ٢٥٥هـ). ت: فواز أحمد وخالـد العلمي. دار التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٢١. شذرات الذَّهَب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد العكري (ت ١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢. شرح الوقاية: لعبيد الله بن مسعود صدر الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، ت: الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٦م.
٢٣. شرح معاني الآثار: لأحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوي (٢٢٩-٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
٢٤. صحيح ابن حَبَّان بترتيب ابن بلبان: لمحمد بن حَبَّان التميمي (ت ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٢٥. صحيح ابن خزيمة: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة السَّلمي (ت ٣١١هـ)، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي. ١٣٩٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٦. صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل الجعفي البُخَارِيَّ (ت ٢٥٦هـ)، ت: د. مصطفى البغا، ط ٣، ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير واليامة، بيروت.
٢٧. صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القُشَيْرِيَّ النِّسَابُورِيَّ (ت ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٨. العلل المتناهية: لعبد الرَّحْمَن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٢٩. الفوائد: لعبد الوهاب بن محمد بن منده، ت: مسعد عبد الحميد، دار الصَّحابة للتراث، طنطا، ط ١، ١٤١٢هـ.
٣٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث: لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ). ت: أحمد القلاش، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.

للأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_ ١٤٣

٣١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (حاجي خليفة) (١٠١٧-١٠٦٧)، دار الفكر.

٣٢. المستدرك على الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ت: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٣٣. مسند أبي حنيفة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦-٤٣٠هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

٣٤. مسند أحمد بن حنبل: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر.

٣٥. مسند الحميدي: لعبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ودار المتنبي، بيروت والقاهرة.

٣٦. مسند الشافعي: لمحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧. مسند الشاميين: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٣٨. مسند الشهاب: لمحمد بن سلامة القضاعي أبو عبد الله (ت ٤٥٤هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

٣٩. مسند عبد بن حميد: لعبد بن حميد بن نصر الكشي (ت ٢٤٩هـ)، ت: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٤٠. المصنف في الأحاديث والآثار: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبه (١٥٩-٢٣٥هـ)، ت: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٤١. المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٤٢. المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٤٣. المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٤٤. معجم المؤلفين: لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
٤٥. المنتقى من السنن المسندة: لعبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٤٦. منتهى النقاية على شرح الوقاية: للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الوراق، ط ١، ٢٠٠٥م.
٤٧. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، ت: دكتور محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٨. موجبات الأحكام وواقعات الأيام: لابن قطلوبغا، ت: د. محمد المعيني.
٤٩. موطأ مالك: لمالك بن أنس الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٥٠. نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية: لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، ت: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
٥١. هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

## الفهرس:

٧ ..... المقدمة:

٩ ..... دراسة موجزة بين يدي الكتاب

٩ ..... المطلب الأول: ترجمة مؤلف «خلاصة الأفكار» ابن قُطْلُوبُغَا:

٩ ..... أولاً: اسمه ونسبه:

٩ ..... ثانياً: نشأته:

١٠ ..... ثالثاً: شيوخه وطلبه للعلم:

١١ ..... رابعاً: تلامذته:

١٢ ..... خامساً: ثناء العلماء عليه:



سادساً: وظائفه: ..... ١٣

سابعاً: مؤلفاته: ..... ١٤

ثامناً: مرضه ووفاته: ..... ٢١

المطلب الثاني: ترجمة مؤلف «مختصر المنار» ابن حبيب: ..... ٢٢

أولاً: اسمه ونسبه: ..... ٢٢

ثانياً: نشأته: ..... ٢٢

ثالثاً: مؤلفاته: ..... ٢٣

رابعاً: وفاته: ..... ٢٤

المطلب الثالث: ثبوت المتن والشرح لمؤلفهما: ..... ٢٥

أولاً: صحة نسبة المختصر لابن حبيب: ..... ٢٥

لأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_ ١٤٧

ثانياً: صحّة نسبة شرح مختصر المنار لابن قطلوبغا: ٢٥.....

ثالثاً: اسم الشّرح: ٢٥.....

رابعاً: النّسخ المعتمدة في التّحقيق: ٢٦.....

شرح مختصر المنار..... ٣٣

المقدمة: ٣٥.....

[الخاص]..... ٣٨

[الأمر:]..... ٣٩

(فصل: المشروعات)..... ٨٥

[القسم الأول: في الاتصال]..... ٩١

القسم الثاني: الانقطاع..... ٩٣

الانقطاع: ظاهر وباطن ..... ٩٣

أ- الانقطاع الظاهر: المرسل ..... ٩٣

ب- الانقطاع الباطن نوعان: ..... ٩٥

القسم الثالث: ما جعل الخبر فيه حجة ..... ٩٧

القسم الرابع: في بيان نفس الخبر ..... ٩٧

بحث في بيان الطعن في الحديث ..... ٩٩

[بحث في بيان الطعن في الراوي ..... ١٠٣]

[أوجه التخلص من المعارضة ..... ١٠٧]

[شرع من قبلنا] ..... ١١٧

[تقليد الصحابي] ..... ١١٧

(باب الإجماع: ..... ١١٨)

لأستاذ الدكتور صلاح أبو الحاج \_\_\_\_\_ ١٤٩

١٢٠ ..... (باب القياس)

١٣٠ ..... (فصل في الأهلية)

١٣٧ ..... فصل في المتفرقات

١٤٠ ..... المراجع: